

جامعة مولود معمري-تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



الأحزاب الإسلامية في الجزائر
دراسة مقارنة بين حركة مجتمع السلم وحزب جبهة العدالة والتنمية
2012-1989

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة وإدارة محلية

إشراف:

أ.د. عزوق نعيمة

إعداد الطالبتين:

ولد أحمد سيلية

مصايد طاوس

لجنة المناقشة

أ.د. لعربي كريمة.....رئيسا

أ.د. عزوق نعيمة.....مشرفا ومقررا

أ.د. حمدي نجية.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

الإهداء

إلى من أرشداني إلى طريق العلم وال

بذور الأمن والاطمئنان، والدتي الك

عمرهما، وجعل ما قدماه لي في

إلى أخواتي ليديّة، و

وإلى أخي الصغير ل

إلى كل أصدقائي الذين لا يسعهم اللس

إلى كل زملائي وأساتذتي بقسم الحق

تخصص سياسة عامة وال

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي الذي لم يبخل علي بشيء
وإلى أمي التي زودتني بالدعوات الصالحة والمحبة والحنان
وهبتموني الحياة والأمل والمعرفة أمّ الله في عمرهما
إلى إخواتي سمير، حسن، أحسن، عزيز، فارس
وإلى أخواتي كنزة، سهام، طاوس، شريفة
وإلى العصفير الصغيرة إيمان، أنيس، محمد إسحاق، إسلام، ميليسة
وإلى خالتي تسعديث وكل عائلتها
إلى من صرنا سويا ونحن نشق الطريق نحو النجاح
إلى أصدقائي وزملائي
وإلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية

كلمة شكر

نتقدم بشكر خاص للأستاذة الدكتورة "عزوق نعيمة" التي لم تبخل علينا بنصائحها القيمة، وتوجيهاتها وإرشاداتها لإنجاز هذا العمل، وإلى كل الأساتذة الذين ساهموا في نجاحنا وتفوقنا.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى اللجنة المناقشة.

إلى جميع الأصدقاء والأحباب، وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد.

مقدمة

عجل التحول الديمقراطي الذي شهده العالم في نهاية الثمانينات ببروز عدة تيارات في الساحة الدولية على كافة الأصعدة مما أدى إلى صعود التيار الديني كتيار مهم في الساحة السياسية، ففي مصر احتلت جماعة الإخوان المسلمين الصدارة و الأولوية من حيث التأثير والأهمية، انبثقت عنها أحزاب إسلامية تأخذ بمبادئ الشريعة الإسلامية كمرجع لها.

وفي الجزائر عرفت البلاد تحولات ديمقراطية في إطار التعددية الحزبية والانفتاح السياسي الذي أتاح فرصاً جديدة للنشاط السياسي وفتح المجال أمام المشاركة السياسية ما أدى إلى بروز أحزاب سياسية ذو توجهات مختلفة.

ظهرت الأحزاب الإسلامية واحتلت مكانة في الساحة السياسية الجزائرية، وهذا بفضل استثمارها في الانتفاضة الشعبية التي شهدتها البلاد عام 1988، التي ساهمت في نقل الحركة الإسلامية إلى الواجهة و العلنية و تجسد ذلك باعتماد الجبهة الإسلامية للإنقاذ كأول حزب سياسي إسلامي في الجزائر التي نجحت في تعبئة الفئات الشعبية المحافظة خاصة واستوعبت قطاعاً واسعاً من التيار الإسلامي.

وبعد وقف المسار الانتخابي وحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، استطاع التيار الإسلامي المعتدل لاسيما "حركة مجتمع السلم" تحقيق الانتشار الشعبي والاعتراف من الوعاء الانتخابي " للفييس"، ما مكنها من فرض نفسها على الساحة السياسية الجزائرية في ظرف وجيز وتقلد عدة وزارات حكومية.

مبررات اختيار الموضوع:

لقد تعددت الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ونقسمها إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

أ_ الأسباب الذاتية يمكن حصرها في:

-رغبتنا في معالجة هذا الموضوع المرتبط بواقعنا المعاش، كونه موضوع يندرج ضمن الدراسات السياسية التي تحظى باهتماماتنا.

-الرغبة في ضبط مدلول الأحزاب الإسلامية وذلك لما يكتسبه من غموض بالنسبة للكثير من المختصين.

ب_ الأسباب الموضوعية:

_ الأسباب أو المبررات التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع دون غيره، نابعة عن التحولات السياسية التي عرفت الجزائر بداية من عام 1988.

_ كما تأتي دراسة الأحزاب الإسلامية في الجزائر في سياق الوقوف على حقيقتها ومعرفة مسارها وتطورها، والعراقيل التي تحول دون وصولها إلى السلطة.

_ إثراء الحقل السياسي الأكاديمي والمكتبة العلمية بدراسات حول الأحزاب الإسلامية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن في:

_ إبراز المنطلقات الفكرية للأحزاب الإسلامية في الجزائر.

_ وضع دراسة أكاديمية علمية يُقدم إضافات إلى التراكمات المعرفية السابقة التي قامت بتناول الموضوع وتساهم في تقديم بحث يمكن الرجوع إليه من قبل دارسين آخرين.

أهداف الدراسة:

_ تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد تفسير للأسباب التي أدت إلى تصاعد نشاط الأحزاب الإسلامية في الجزائر خاصة في فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات.

_ رصد واقع وأداء الأحزاب الإسلامية في الجزائر والعراقيل التي حالت وتحول دون وصولها إلى السلطة.

ـ محاولة وضع بعض التصورات والحلول التي من الممكن أن تدعم وتطور العمل الحزبي الإسلامي في الجزائر.

أدبيات الدراسة:

إن القيام بأي دراسة علمية أو بحث أكاديمي يتطلب مسح معرفي للدراسات السابقة، والإطلاع على أكبر عدد من الدراسات والبحوث في نفس مجال البحث المراد القيام به، بهدف الاستفادة منها، وفي هذا الإطار يمكن ذكر مجموعة من الدراسات التي اهتمت بموضوع الأحزاب الإسلامية في الجزائر أهمها:

1_ دراسة "فرانسوا بورغا"françoi burgat بعنوان: L'islamisme au maghreb

la voix du sud "الإسلام السياسي صوت الجنوب" تناولت هذه الدراسة الحركات الإسلامية في المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا) وكيفية ميلاد الإسلام السياسي كمشروع بديل لبناء الدولة والمجتمع، والعوامل والظروف المساعدة على ذلك، مركزة على الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر فقط،¹ أما دراستنا فقد ركزت على تجارب الأحزاب الإسلامية في العالم الإسلامي وكيف أثرت في صعود الأحزاب الإسلامية في الجزائر، ودراستنا لم تقتصر على الجبهة الإسلامية للإنقاذ بل تطرقنا إلى مختلف الأحزاب الإسلامية الناشطة في الجزائر.

2_ كاتب" لياس بوكراع"Liess Boukra بعنوان: Algérie la terreur sacrée ،

تحدث فيه عن الإسلامية وعلاقتها الوطيدة بأحداث العنف والإرهاب التي عاشتها الجزائر التي راح ضحيتها العديد من الجزائريين وهذا منذ 1962 إلى 2001، وركز على الجماعات

¹ - françoi burgat ;l'islamisme au maghreb la voix du sud ; paris :Edition kartala ; 1988

هذا الكتاب مت ترجمته إلى اللغة العربية بإضافة التطورات التي حصلت بعد صدور الطبعة الفرنسية تحت عنوان: فرانسوا بورغا، الإسلام صوت الجنوب: قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال إفريقيا، ترجمة لورين فوزي زكري، القاهرة: دار العالم الثالث، 1992.

المتطرفة وأهم التشكيلات الإرهابية وأعمالها الإجرامية. وربط نشأة الحركة الإسلامية مباشرة بالجهاد والعنف.¹

3_ دراسة للباحث "مبروك عبشة" بعنوان الحركات الإسلامية في الجزائر بين 1931-1991 مع مقارنة بين النهضة التونسية والجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث أنه عرض ونقد المسار السياسي للحركات الإسلامية في الجزائر وذلك منذ تأسيسها إلى 1992، وقارن ما بين النهضة التونسية والجبهة الإسلامية للإنقاذ، بينما نحن في دراستنا لم نركز على نقد الحركات الإسلامية بل حاولنا التطرق إلى دراسة حركة النهضة التونسية وبيان مدى تأثيرها على كل الأحزاب الإسلامية.²

4_ دراسة "عمر حيدر" تحت عنوان الظاهرة الإسلامية في الجزائر (1962-1988)، انطلقت هذه الدراسة من محاولة معالجة إشكالية تفسير تطور ونشأة الظاهرة في الجزائر، أما جديد دراستنا فتتمثل في الفترة الزمنية إذ تنطلق من 1989 إلى غاية 2017، وتطرقنا إلى دراسة مقارنة بين حركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية.

5_ دراسة عمراني كربوسة، الحركة الإسلامية في الجزائر دراسة حركتي مجتمع السلم والإصلاح الوطني، وشملت هذه الدراسة على ثلاثة فصول حيث تضمن الفصل الأول نشأة الحركة الإسلامية وبروز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أما في الفصل الثاني تطرق إلى الحركة الإسلامية في ظل المشاركة السياسية، في الفصل الثالث قام بتقييم المشاركة الإسلامية

¹ – Liess Boukra ; **Algérie la terre sacrée** :lausanne ; Edition favre ;2002

² – المبروك عبشة، الحركات الإسلامية في الجزائر، 1931-1991 مع مقارنة بين حركتي النهضة التونسية والجبهة الإسلامية للإنقاذ. تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2012.

والآفاق المستقبلية للحركة الإسلامية الجزائرية، وفي دراستنا تطرقنا إلى مجتمع السلم وحزب العدالة والتنمية وهو حزب جديد لم يتم دراسته سابقا.¹

إشكالية الدراسة:

تدور إشكالية الدراسة حول بحث وتحليل واقع الأحزاب الإسلامية في الجزائر، من خلال دراسة حركة مجتمع السلم وحزب جبهة العدالة والتنمية، وهذا ما دفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى استطاعت الأحزاب الإسلامية في الجزائر توظيف التغيرات الداخلية والخارجية لتحقيق الانتشار الجماهيري؟

التساؤلات الفرعية:

وتتفرع الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

_ كيف نشأت وتطورت الأحزاب الإسلامية في الجزائر؟ وماهي منابعها الفكرية؟

_ ما هي التحديات والعراقيل التي تواجه الأحزاب الإسلامية في الجزائر والتي تحول دون وصولها إلى السلطة؟

-ما هي العوامل المتحركة في مسار المشاركة الانتخابية لكل من حركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية؟

حدود الدراسة:

أ_ الحدود المكانية: يركز موضوعنا على دراسة ظاهرة الأحزاب الإسلامية في الجزائر، وذلك حتى يتسنى لنا الإحاطة بكل جوانب الموضوع نظرا لتشعب الظاهرة إقليميا ودوليا.

¹ - عمراني كربوسة، الحركات الإسلامية في الجزائر دراسة حالة حركتي مجتمع السلم والإصلاح الوطني، مذكرة ماجستير، قسم العلم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005.

ب_ الحدود الزمانية: تمتد من 1989 وهي السنة التي شهدت أكبر تحول في بنية النظام السياسي، وفي طبيعة الحياة السياسية خاصة وأنها السنة التي اعتمد فيها دستور جديد فتح المجال للتعددية الحزبية ما مكن الأحزاب الإسلامية من الصعود، إلى غاية 2017 أين تحالفت الأحزاب الإسلامية بعد الانقسامات الطويلة التي شهدتها، وذلك من أجل المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 2017.

فرضيات الدراسة: انطلاقا من إشكالية البحث اعتمدنا الفرضيات التالية:

_ يعتبر كل من التيار الاخواني من أبرز المنابع الفكرية المغذية للأحزاب الإسلامية في الجزائر.

_ الانشقاقات الموجودة داخل الأحزاب الإسلامية عرقلت تطورها وحالت دون وصولها إلى السلطة.

-يعود تباين مستوى المشاركة الانتخابية لحزبي حركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية لعامل الخبرة السياسية واختلاف القدرات التجنيدية.

الإطار المنهجي للدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على مناهج وأدوات البحث التالية:

1_ مناهج الدراسة:

اعتمدنا على منهجين، وهذا نظرا لطبيعة الموضوع الذي يوحى بتداخل بين مستوياته العلمية والعملية، واستعصاء التحليل وفقا لمنهج واحد فقط، فقد تم الاستعانة

01_المنهج الإحصائي: يهتم بدراسة وتحليل الظاهرة الاجتماعية من الناحية الكمية، أي أنه يستعمل في دراسة عينة من العينات لكي يمكن التعرف على المجموع الكلي للموضوع، وكما نتعرف من خلاله على الأدلة والأسباب التي يمكن استخلاصها من تلك الإحصائيات المتوفرة.

ويمكن تعريف المنهج الإحصائي بأنه "هو أحد أساليب وصف الظواهر ومقارنتها، وإثبات الحقائق العلمية المتصلة، شأنه شأن أساليب الاستنتاج المنطقي، إلا أنه يختلف عنها في كونه يعتمد التعبير الرقمي عن الظواهر التي يتناولها بالبحث عن طريق القياس المباشر، فالمنهج الإحصائي يستخدم البيانات الرقمية، لأجل الاستدلال بها على وجود العلاقات بين الظواهر وانتقائها، ولا يكتفي بذلك بل يعمل على تعميم ما توصل إليه من نتائج.¹

واستعملنا هذا المنهج بهدف المقارنة بين نتائج الحزبين حركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية، خاصة في تحليل نتائج وأرقام المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية التشريعية والرئاسيات.

03_ المنهج المقارن: إن المنهج المقارن يعني مقارنة ظاهرتين أو نظامين سياسيين متماثلين في كل الظروف ولكنهما يختلفان في عنصر واحد، حتى يمكن تتبع نتائج هذا الاختلاف، ويعرف "ستيوارت ميل" المقارنة بأنها: "دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر".²

وقمنا باستخدام هذا المنهج للمقارنة بين حزب حماس والعدالة والتنمية، ولتحديد نقاط الاختلاف والتشابه بين الحزبين، وذلك من خلال المقارنة بين مساهمتهما ومشاركتهما في الانتخابات.

أدوات البحث: إضافة إلى المناهج التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة، قمنا بتوظيف أداة للبحث العلمي المتمثلة في المقابلة.

¹ - محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقتراب، والأدوات، الجزائر: دار النشر للجامعات، 1997، ص 91.

² - نفس المرجع، ص 72.

02_ المقابلة: هي أسلوب من أساليب جمع البيانات والمعلومات لدراسة الموضوعات السياسية المختلفة، ويعرفها "فاروق يوسف" بأنها "اتصال مواجهي بين شخصين يهدف فيه أحدهما إلى التعرف على بيانات من طرف الآخر في موضوع محدد، أو عن رأيه فيه أو الكشف عن اتجاهاته الفكرية ومعتقداته عن طريق تبادل الحديث معه، ومن ثمة فالمقابلة هي سلوك لفظي وعملية من عمليات التفاعل الاجتماعي.¹

ووظفنا المقابلة في بحثنا بهدف الحصول على المعلومات حول حركة مجتمع السلم وحزب جبهة العدالة والتنمية، حيث أجرينا عدة مقابلات مع قيادي الحزبين، "الشيخ عبد الله جاب الله"، والأستاذ "موكح أمقران" رئيس فرع حزب حركة مجتمع السلم في منطقة تيزي وزو.

صعوبات الدراسة:

في مسار البحث اعترضنا عدة صعوبات أهمها:

_ حقل الدراسة واسع والظاهرة الإسلامية متشعبة ومعقدة ما يؤدي إلى إفلات الكثير من جزئياتها وصعوبة التحكم فيها.

_ قلة المراجع الملتزمة بالحيادية، فمعظمها تخضع للانتماء الإيديولوجي للباحث صاحب الدراسة.

- والصعوبات التي واجهتنا في النموذج التطبيقي المتمثلة في حساسية الموضوع وعدم حصولنا على معلومات التي تخدم موضوع بحثنا، وعدم وجود دراسات سابقة حول حزب جبهة العدالة والتنمية كونه حزب حديث النشأة.

¹ - نفس المرجع، ص 249.

هيكل الدراسة:

للإحاطة بكل جوانب الموضوع، قسمنا الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث استلهمنا بحثنا بمقدمة تعرضنا فيها إلى الإشكالية، الفرضيات، مبررات اختيار الموضوع وغيرها من العناصر، ثم قسمنا الفصول إلى مباحث، فجاءت الخطة على الشكل التالي:

الفصل الأول: تطرقنا فيه إلى الإطار المفاهيمي للأحزاب الإسلامية، قسمناه إلى ثلاثة مباحث، في المبحث الأول ندرس ماهية الأحزاب الإسلامية، وفي المبحث الثاني نتطرق إلى المنابع الفكرية للأحزاب الإسلامية في الجزائر، لننتقل في المبحث الثالث إلى التطور التاريخي للتيار الإسلامي في الجزائر.

بعدها ننتقل إلى الفصل الثاني الذي خصصناه لدراسة واقع الأحزاب الإسلامية في الجزائر، حيث نتعرض في المبحث الأول إلى عوامل ظهور الأحزاب الإسلامية في الجزائر، لننتقل في المبحث الثاني إلى خارطة الأحزاب الإسلامية في الجزائر، لننتقل في المبحث الثالث إلى تقييم المشاركة الانتخابية للأحزاب الإسلامية.

الفصل الثالث سنطرق من خلاله إلى دراسة مقارنة بين حزب حركة مجتمع السلم وحزب جبهة العدالة والتنمية، في المبحث الأول نتطرق إلى حركة مجتمع السلم، أما في المبحث الثالث ندرس حزب جبهة العدالة والتنمية، وفي المبحث الأخير المقارنة بين الحزبين والحلول المقترحة لترقية الأداء الحزبي الإسلامي في الجزائر.

لنختم دراستنا بخاتمة نتعرض فيها لمختلف الاستنتاجات المستخلصة من البحث.

. الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

للأحزاب الإسلامية

تلعب الأحزاب في أي نظام سياسي تعددي دورا مركزيا في عملية التطور الديمقراطي، باعتبارها أهم وأرقى التنظيمات الاجتماعية، وتعد الجزائر من بين الدول العربية التي شهدت هذه الظاهرة، التي أسفرت عن عدة تيارات سياسية ذو توجهات عديدة من بينها الأحزاب الإسلامية، وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى دراسة ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية الأحزاب الإسلامية

المبحث الثاني: المنابع الفكرية للأحزاب الإسلامية في الجزائر

المبحث الثالث: التطور التاريخي للتيار الإسلامي في الجزائر

المبحث الأول:

ماهية الأحزاب الإسلامية

تعتبر الأحزاب إحدى الظواهر البارزة في الحياة السياسية لاسيما في الأنظمة الديمقراطية، وذلك لما تقوم به من دور أساسي في تجسيد مبدأ المشاركة السياسية بالإضافة إلى التعبير عن إرادة المجتمع بكافة أطيافه ومصالحه، وانطلاقاً من هذه الأهمية في الحياة السياسية، فإننا نحاول البحث في مفهوم الحزب السياسي وأصله وأنواعه، وأهم تصنيفاته وكذا الحزب الإسلامي.

المطلب الأول: مفهوم الأحزاب السياسية.

في هذا المطلب سنقوم بدراسة الأحزاب السياسية عامة، وقبل التطرق إلى هذه التعاريف لابد أولاً التطرق إلى المعنى اللغوي للأحزاب السياسية.

أولاً- تعريف الأحزاب السياسية:

1_ المعنى اللغوي: يشير المعجم الوسيط إلى أنّ الحزب: "جماعة من الناس شكلت أهوائهم تنظيماً سياسياً له مذهب عقائدي واحد، يدعو إليه، ومنهج يلتزم به لتحقيق أهدافه".¹

- جاء في مختار الصحاح "حزب الرجل أصحابه، بمعنى الحزب يعني القائمة أو الجماعة من الناس، وكل قوم تشابكت قلوبهم وأعمالهم وإن لم يلق بعضهم بعضاً ويقال تحزبوا بمعنى تجمعوا".²

أما في اللغة الفرنسية نجد أنّ الأصل اللغوي لكلمة parti يأتي من الاسم part والذي اشتق منه الفعل partir الذي يعني قسم وجزأ.

¹ - إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ط2، تركيا: دار الدعوة، 1989، ص، 170.

ويشير المعجم أنّ كلمة حزب قد أخذت من المصطلحات العسكرية في فترة القرون الوسطى، وكان لفظ الحزب يعني في تلك الحقبة الزمنية مجموعة مقاتلين تعهد إليهم مهمة محاربة سرية عسكرية، غير أنّه ومنذ أواخر القرون الوسطى بدأ يستخدم هذا اللفظ في مجال السياسة ويبدو ذلك في الخطابات السياسية، إذ أنّه يدل على وجود عناصر متنافسة أو التي تدخل في نزاع مع أخرى داخل كل موحد.

2_المعنى الاصطلاحي: تعرفه الموسوعة السياسية "بأنه مجموعة من الناس ذوي الاتجاه الواحد والنظرة المماثلة والمبادئ المشتركة يحاولون أن يحققوا الأهداف التي يؤمنون بها وهم يرتبطون ببعضهم وفقاً لقاعدة أو قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم تحدد علاقتهم وأسلوبهم ووسائلهم في العمل".

أما معجم العلوم السياسية والمؤسسات السياسية فعرف الأحزاب السياسية على "أنّها جماعات دائمة ومنظمة يتجمع أعضائها من أجل مشروع سياسي مشترك ومصالح موحدة في إطار الديمقراطية التمثيلية، هدفهم هو الوصول إلى السلطة والحصول عليها من خلال طريقة دستورية وليس من خلال التزوير الانتخابي".¹

وظهرت عدة مستويات لتعريف الحزب اصطلاحاً نذكر منها:

أ_تعريف الحزب من الناحية التنظيمية: يعرفه الأستاذ الفرنسي موريس ديفرجيه (Maurice duverger): "الحزب ليس جماعة واحدة ولكنه عبارة عن تجمع لعدد من الجماعات المتناثرة على إقليم الدولة كاللجان الحزبية والمندوبيات وأقسام الحزب والتجمعات المحلية كل هذه الجماعات يربط فيما بينها الرابط التنظيمي الذي يقوم على أجهزة الحزب المختلفة وهذا الارتباط فيما بين الجماعات المختلفة يقوم على أساس تدريجي هرمي".²

¹ - عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، مجلد7، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994، ص228.

² - المهدي الشيباني دغمان، "الأحزاب السياسية الثقافية سوسيولوجية"، مجلة الجامعة، المجلد الأول، عدد 16، الصادر في فيفري 2014، ص 13.

ب- تعريف الحزب من الناحية الوظيفية: حاول هذا الاتجاه تعريف الحزب من الوظائف التي يقوم بها في الحياة السياسية، وفي هذا السياق يعرفه الأستاذ ريمون أرون (Raymon AROM) هو: " تجمع دائم أو مستمر لمجموعة من الأفراد يعلمون معا من أجل ممارسة السلطة أو الاحتفاظ بها".

ج- تعريف الحزب من الناحية الإيديولوجية: هذا الاتجاه يعرف الحزب ويركز على المبادئ والأهداف التي يقوم عليها الحزب، وسأأخذ بتعريف الفيلسوف "إدموند بورك" Edmund Burk الذي يعرفه "أنه مجموعة منظمة من الناس اجتمعت من أجل العمل المشترك لتحقيق مصلحة الوطن عن طريق الأهداف والمبادئ التي يعتقونها".¹

إلى جانب ذلك قدم بعض الباحثين تعريفا شاملا للحزب:

ونجد أنّ الأستاذ جورج بيردو Georges burdeau عرفه كما يلي: " تنظيم يضم مجموعة من الأفراد تدين بنفس الرؤية السياسية وتعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ وذلك بالعمل في آن واحد على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم وعلى تولي الحكم أو على الأقل التأثير على قرارات السلطات الحاكمة".²

ويعرفه كل من جيكال وأندري هوريو (Giquel et andré) "إن الحزب السياسي تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي ويهدف إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة".³

¹ -حسيبة غارو، دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة-دراسة حالة الجزائر من (1997-2007)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012، ص24.

² -كمال فتاح، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية: دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسية في ولاية معسكر، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2012، ص25.

³ - حسين مرزود، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر (1989-2010)، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم والإعلام، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص21.

د- تعريف الحزب السياسي في الدستور الجزائري: يعرف المشرع الجزائري الحزب السياسي في المادتين 03 و 04 من قانون الأحزاب السياسية لسنة 2012، على أنه: "الحزب السياسي هو تجمع مواطنين يتقاسمون نفس الأفكار ويجتمعون لغرض وضع مشروع سياسي مشترك حيز التنفيذ للوصول بوسائل ديمقراطية وسلمية إلى ممارسة السلطات والمسؤوليات في قيادة الشؤون العامة، ويؤسس الحزب السياسي لمدة غير محدودة، ويتمتع بالشخصية المعنوية والأهلية القانونية واستقلالية التسيير، ويعتمد في تنظيم هيكله وتسييرها المبادئ الديمقراطية".¹

وعُرف أيضا على أنه: "اتحاد العديد من الأشخاص ضد آخرين والذين لديهم مصلحة أو رأي مخالف" وهكذا حمل الحزب معاني جديدة وهي التنافس، النزاع، المصلحة، الرأي المخالف.²

ومن خلال التعاريف السابقة استنتجنا تعريفا إجرائيا للحزب السياسي: فهو تنظيم سياسي لأفراد لديهم نفس الأفكار والأهداف من أجل الوصول إلى السلطة.

ثانيا- أصل نشأة الأحزاب السياسية:

حسب العالم الفرنسي مورييس دوفرليه يؤكد أنّ الأحزاب السياسية لا تعود لأكثر من حوالي قرن ونصف أي حتى عام 1850، لم يكن هناك وجود لأحزاب سياسية في أي بلد من العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، وحسبه الأسباب الحقيقية وراء أصل الأحزاب السياسية ارتبط بالديمقراطية واتساع مفهوم الاقتراع العام الشعبي ليشمل كافة الطبقات وإلغاء القيود المالية التي ارتبطت به سابقا.

وهناك أصليين أساسيين لنشوء الأحزاب السياسية تتمثل في:

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية، قانون عضوي رقم 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية، المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ 13 جانفي 2012، الجريدة الرسمية، العدد 2، الصادر في 15/01/2012، ص 10.

1- عبد القادر مشري، الأحزاب السياسية في الديمقراطية الغربية، الجزائر، دار الخلدونية، 2010، ص 6.

- 1_ أحزاب ذات الأصل الانتخابي البرلماني : أطلق الفقهاء على الأحزاب التي نشأت من تنظيم أعضاء البرلمان والناخبين لأنفسهم بأنها ذات أصل داخلي، إذ ارتبط ظهور الأحزاب السياسية بالبرلمانات ووظائفها في النظم السياسية المختلفة، مثل حزب الحرية والائتلاف العثماني الذي كان في الأصل مجرد كتلة لنواب العرب في البرلمان التركي عام 1911.
- 2_ الأحزاب ذات الأصل غير البرلماني: هذه الأحزاب قد تنشأ نتيجة لنشاط النقابات أو الكنيسة أو الجماعات الدينية أو الخلايا السرية.¹ ولعل أبرز الأمثلة على ذلك حزب العمال البريطاني الذي نشأ بداية في كنف نقابات العمال.²

ثالثا_ تصنيفات الأحزاب السياسية:

هناك عدة تصنيفات للأحزاب السياسية، فكل باحث لديه تصنيفه الخاص، فهناك من يركز على منصب وإيديولوجية الحزب وآخر يركز على معيار التنظيم أو معيار القاعدة الاجتماعية:

- 1_ التصنيفات على أساس الانتماء الإيديولوجي: ومن أهم التصنيفات في هذا المجال تصنيف جان بلوندل **jean blondel** للأحزاب السياسية استنادا إلى ثلاثة معايير:
- أ_ معيار المشاركة داخل الحزب: هل تتم بديمقراطية أم بالأوليغارشية على أساس التعيين أم بالتزكية أم بالانتخابات ؟.
- ب_ معيار الوسيلة لبلوغ السلطة: هل عبر وسائل ليبرالية أم محافظة؟.
- ج_ معيار الموقف من الوضع القائم: هل بالمحافظة على الوضع القائم، أو اتخاذ موقف وسطي، أو الدعوة إلى التغيير؟.
- وتصنف الأحزاب إيديولوجيا كذلك إلى أحزاب يسار، يمين، وسط، الأحزاب الدينية، كذلك أحزاب التغيير أو الإصلاح.³

¹ - عبد العالي عبد القادر، محاضرات في النظم السياسية، قسم العلوم الساسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعيدة- الدكتور مولاي الطاهر السنة الجامعية: 2007- 2008، صص 84- 85

² - نفس المرجع ، ص 86.

³ -Maurice duverger. **Les partis politique** ;France : édution. Armande colin ;1952 ;p33.

2_ التصنيفات على أساس الخصائص التنظيمية: من أشهر التصنيفات التي قدمت للأحزاب السياسية تصنيف موريس دوفرليه ويجسدها في ثلاثة أنماط:

أ_ أحزاب الجماهير: تقوم باستقطاب الجماهير لتحقيق غايات سياسية واجتماعية ومالية بغية تثقيف الجماهير وتوعيتها سياسيا، وإعداد نخبة منها لتولي المناصب السياسية والإدارية في الحزب والدولة، تتميز بكثرة منخريها واتساع وعائها الانتخابي ويندرج في هذا الإطار الأحزاب الشيوعية والقومية والدينية، ويعد حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر مثالا على ذلك.

ب_ الأحزاب النضالية: تتشابه مع أحزاب الجماهير، ولكن تتميز عنها بإيديولوجيتها الشمولية وتنظيمها الحزبي الهرمي ذو الطابع العسكري، والأساس التنظيمي القاعدي لها هو الخلية.

ج_ أحزاب النخبة: تعتمد أحزاب النخبة الثروة والمكانة الاجتماعية المرموقة لأعضائها، وأنها تمتلك الخبرة والقدرة على إدارة الحملات الانتخابية ما يمكنها من كسب الأصوات وإيصال المرشحين إلى كراسي الحكم، تتميز بقلّة منخريها واقتصارها على المثقفين والأثرياء.¹

ونظرا لتطور الجانب التنظيمي في الأحزاب السياسية، فقد برزت أنماط جديدة من الأحزاب أصبح تصنيف "دوفرليه" غير قادر على استيعابها ومن ذلك:

أ_ الأحزاب الاحتكارية: هذه الأحزاب تميل نحو التنظيم البيروقراطي والاحترافية السياسية في قيادته، وزيادة ارتباطه بمؤسسات الدولة في أداء نشاطاته وفي تولي المناصب الرسمية لأعضائه.

ب_ أحزاب الناخبين وأحزاب الآلة: وهي نمط حزبي تتميز به الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح نموذجا منتشرا نظرا لانهيار الاهتمام الحزبي لدى المواطنين، وانخفاض مستويات

¹ - عبد العالي عبد القادر، المرجع السابق، ص 83.

الانخراط والنضال في الأحزاب، هذه الأحزاب أصبحت متخصصة في تسيير الحملات الانتخابية وتمويلها لصالح مرشحها.¹

رابعاً - أنواع النظم الحزبية:

رغم أنّ هناك اختلاف في تصنيف أنواع الأحزاب السياسية إلا أنّنا نجد الجميع اتفقوا على نفس النظم الحزبية، إذن فتعدد أنواع الأحزاب يؤدي إلى تعدد نظمها، وحسب الباحثين في العلوم السياسية والقانون الدستوري ميزوا بين صنفين من النظم الحزبية، نظم حزبية تنافسية ونظم حزبية غير تنافسية.

أولاً: النظم الحزبية التنافسية: Les systèmes compétitifs يقصد بها حرية تكوين الأحزاب السياسية وحرية التنافس فيما بينها من أجل الوصول إلى السلطة وتتمثل في نظام الحزبين، نظام التعددية الحزبية.

1- نظام الحزبين: Two party system ويقصد وجود حزبين رئيسيين يسيطران يتنافسان فيما بينهما للوصول إلى السلطة لكن هذا لا يمنع من وجود أحزاب صغيرة، لكنها لا تؤثر على الحياة السياسية مثلاً نجد في بريطانيا حزبان يسيطران: هما حزب المحافظين وحزب العمال وإلى جانبها أحزاب صغيرة مثل حزب الأحرار والحزب الاجتماعي الديمقراطي، أما في الولايات المتحدة الأمريكية الحزبان المسيطران هما الحزبان الجمهوري والحزب الديمقراطي.²

2- نظام التعددية الحزبية: نجد هذا النوع في الدول الديمقراطية ونعني بالتعددية وجود ثلاثة أحزاب سياسية أو أكثر، تتنافس فيما بينها على ممارسة الحكم، وكما يمكن أن تتقاسم

¹- kay lawson. **The comparative study of political parties**. NewYork: Marti's Prees. Lnc.1976. pp04-05

²- بن مولا، الأحزاب السياسية أنواعها وأهدافها، المنتدى العربي، 2011،

السلطة من خلال حكومة ائتلافية، ومن أبرز الدول التي تعمل بهذا النظام الحزبي نجد فرنسا.

ثانياً: **النظم الحزبية غير تنافسية (اللاتنافسية):** من أبرز نماذجها نجد نظام الحزب الواحد **signal party system** وهو الحزب الحاكم الوحيد في الدولة، ولا يقبل بوجود معارضه له ويطلق على هذا النظام ديكتاتورية الحزب. وقد ظهر هذا النوع من الأنظمة الحزبية منذ بداية القرن العشرين، ومن أمثلته الحزب النازي في ألمانيا والحزب الشيوعي في أوروبا والحزب الفاشي في إيطاليا. ونجد أنّ هذا النظام يختلف من دولة إلى أخرى، مثلاً في دول العالم الثالث فالحزب الواحد نشأ في الغالب لمواجهة ضروريات عملية التنمية ويطلق عليه الحزب التنموي ويتسم بطابع جماهيري أخذت به الجزائر والعراق وكذلك الكثير من دول إفريقيا التي نالت استقلالها حديثاً.¹

خامساً وظائف الأحزاب السياسية:

هناك اختلاف في وظائف الأحزاب السياسية، وهذا راجع للبيئة السياسية والاجتماعية وطبيعة النظام السياسي التي تتواجد فيها هذه الأحزاب، وعلى سبيل المثال وظائف حزب السلطة تختلف عن وظائف حزب المعارضة، ولكن عموماً هناك وظائف مشتركة يمكن حصرها فيما يلي:

1_ التعبير عن رغبات الجماهير (الإرادة الشعبية): وذلك حين يقوم الحزب بتوجيه الرأي العام وتكوينه، سعياً لتوطيد نفوذه، إمّا بكسب ثقة المواطنين في حالة ممارسته للسلطة أو بالضغط على الحكومة في حالة المعارضة، وعند وصوله إلى ذلك يصبح هو المعبر عن الرأي، وعلى هذا النحو يصبح وسيطاً بين السلطة والرأي العام.²

¹ - نفس المرجع.

² -توفيق أشرف مصطفى، المعارضة، القاهرة، (د د ن)، (د ت ن)، ص 37.

2_ تكوين وتوجيه الرأي العام: في هذه الوظيفة الحزب يقوم بعملية تحسيسية حيث أنه يقوم بتوجيه المواطن وإنماء روح المسؤولية لديه، وإعداده سياسياً من خلال وضع برامج سياسية مطابقة مع الواقع، وإيصالها عن طريق قنوات معينة.

3_ تكوين واختيار الكوادر السياسية: هذه الوظيفة تعتبر الحزب مدرسة يتلقى فيها الفرد مبادئ الممارسة السياسية، حيث أن العمل السياسي عمل لا يأتي بالفطرة بل هو يحتاج إلى الخبرة والتدريب، كما أن الحزب يقوم باختيار أنجب مناضليه لتمثيله في الساحة السياسية.

4_ المشاركة في صنع القرارات والسياسات العامة ومراقبة تنفيذها: توفر الأحزاب السياسية فرصة لكل أفراد المجتمع في المساهمة والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي، وكما تقوم بمراقبة أعمال الحكومة.

5_ التنشئة السياسية: حيث أن الأحزاب تقوم بالتعبئة والتثقيف السياسي لأعضائها، وتساهم بذلك في رفع مستوى الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع بشكل عام.

6_ التعبئة: تعني حشد الدعم والتأييد لسياسات النظام السياسي من قبل المواطنين، وتعتبر وظيفة أحادية الاتجاه بمعنى أنها تتم من قبل النظام السياسي للمواطنين وتلعب الأحزاب بذلك محور الوسيط لاسيما أحزاب الموالاة أو أحزاب السلطة.¹

المطلب الثاني_ مفهوم الأحزاب الإسلامية:

ستطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الأحزاب الإسلامية وكذا المفاهيم المتداخلة مع الأحزاب الإسلامية.

أولاً _ تعريف الأحزاب الإسلامية:

01 _ تعريف الحزب في القرآن الكريم:

ورد لفظ "حزب" في القرآن الكريم حيث جاءت سورة كاملة تحمل اسم "الأحزاب"، ولفظ "حزب" تناول تفسيرين مختلفين وهما "الذم" و"المدح"، نقصد بضم الحزب تشتيت وانقسام الأمة

¹ - نفس المرجع، ص 38.

الإسلامية والدليل على ذلك قوله سبحانه وتعالى "ولمّا رأى المؤمنون الأحزاب قالوا هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله وما زادهم إلا إيماناً وتسليماً"¹ ويقول تعالى: "كذبتم قبلهم قوم نوح والأحزاب من بعدهم وهمت كل أمة برسلكهم لياخذوه وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق فأخذتهم فكيف كان عقاب."² ويقول تعالى: "وقال الذي آمن يا قوم إنّي أخاف عليكم مثل يوم الأحزاب"³ وقوله تعالى: "إنّ الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء إنّما أمرهم إلى الله ثمّ ينبئهم بما كانوا يفعلون"،⁴ وقوله تعالى: "والذين أتيناهم الكتاب يفرحون بما أنزل إليك ومن الأحزاب من ينكر بعضه قل إنّما أمرت أن أعبد الله ولا أشرك به إليه أدعوا وإليه مآب"،⁵ ويقول تعالى: "فاختلف الأحزاب من بينهم فويل للذين كفروا من مشهد يوم عظيم".⁶

بالمقابل ورد لفظ الحزب في القرآن بدلالة تفيد المدح، ومن بين الآيات الواردة في القرآن الكريم التي تدل على ذلك نذكر، يقول تعالى: "ومن يتولى الله ورسوله والذين آمنوا فإنّ حزب الله هم الغالبون"⁷ و يقول سبحانه وتعالى: "...ويدخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها رضي الله عنهم ورضوا عنه أولئك حزب الله ألا إنّ حزب الله هم المفلحون".⁸

02_ تعريف الحزب في السنة النبوية الشريفة :

لقد ذكر لفظ حزب بمعنى الذم في الأحاديث النبوية ومنها: فعن عبد الله بن أبي أوفى قال: "دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم على الأحزاب، فقال اللهم منزل الكتاب، سريع

¹ -سورة الأحزاب، الآية 22.

² -سورة غافر، الآية 05.

³ -سورة غافر، الآية 30.

⁴ -سورة الأنعام، الآية 159.

⁵ -سورة الرعد، الآية 36.

⁶ -سورة مريم، الآية 37.

⁷ -سورة المائدة، الآية 56.

⁸ -سورة المجادلة، الآية 22.

الحساب، أهرزم الأحزاب، اللهم أهرمهم وزلزلهم"، وعن إسماعيل مره يعقوب بن أوس، عن رجل من أصحاب النبي(ص)، قال خطب رسول الله (ص) فقال: "لا إله إلا الله وحده، صدق وعده، ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده".¹

فكما ورد لفظ "حزب" بدلالة المدح حيث كان يطلق على المؤمنين "حزب محمد" وكانوا يسمونه مع أصحابه حزبا، وقد أطلق اللفظ على أمهات المؤمنين زوجات الرسول(ص) لقول عائشة رضي الله عنها أن رسول الله (ص): "كنا حزبين... بمعنى جماعتين".²

ثانيا- المفاهيم المترابطة بالأحزاب الإسلامية: المتمثلة في الإسلام السياسي والحركة الإسلامية والحركة الأصولية.

01 - مفهوم الإسلام السياسي:

- حسب الدكتور إبراهيم أبو عرقوب: "هو التيار الذي يدعو إلى المزج بين الدين والسياسة في الشؤون المحلية والعالمية".

- أما محمد ظريف: فيرى بأن الإسلام السياسي "هو تلك الجماعات التي لا تقيم تميزاً في تصورتها وممارستها بين الدين والسياسة، وهي بهذا تقوم بتسييس الدين وتدين السياسية".

- حسب يوسف القرضاوي: مصطلح مرفوض كونه جزء من مخطط وضعه خصوم الإسلام لتقسيمه جغرافيا ومذهبيا

- أما المفكر حسن الترابي: فيرى بأن "إضفاء صيغة السياسي علي الإسلام تحدث خلطاً وتشويشاً يتعلق أساسا بأن المصطلح يجزئ الإسلام كدين، وهو أمر يرفضه أتباعه ومعتنقوه".³

¹ - نور الدين حاروش، الأحزاب السياسية، الجزائر: دار الأمة، 2009، ص ص 77-78.

² - نفس المرجع، ص 79.

³ - رائد محمد عبد الفتاح، "أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة" الاخوان المسلمين في مصر نموذجا، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين، 2012، ص 12.

02-الحركة الإسلامية:

-**تعريف راشد الغنوشي:** هي جملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام وتحقيق أهدافه وتحقيق التجديد المستمر له من أجل ضبط الواقع وتوجيهه ومنه فإن أهداف الحركة الإسلامية ووسائل عملها تختلف باختلاف الزمان والمكان.¹

-**تعريف حسن الترابي:** هي حركة تجديد وإصلاح شامل تبني علي التقاليد الإصلاحية الخاصة، التي سنّها جمهور من سلف الفقهاء والصوفية، ولا تقف عندها، فهي البناء الطوعي للمجتمع الإسلامي في سبيل الإصلاح النافذ.²

-**تعريف حيدار ابراهيم علي:** هي كل التنظيمات المنتسبة للإسلام والتي تنشط في ميدان العمل الإسلامي وتتطلع إلى إحداث النهضة الشاملة للشعوب منفردة، ومجتمعة وتسعي إلى التأثير في كل نواحي المجتمع، من أجل إصلاحها وإعادة تشكيلها وفقاً للمبادئ الإسلامية.³

-**تعريف عبد الوهاب الأفندي:** تطلق على الحركات التي تنشط علي الساحة السياسية وتنادي بتطبيق قيم الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة علي حد سواء.⁴

03_الحركة الأصولية:

أ_ **المعني اللغوي:** تنسب "الأصولية" في اللغة العربية إلي لفظ "أصول" وهو جمع "أصل" أي جذور الشيء في اللغة الانجليزية، وكلمة fundamentalism مشتقة من كلمة Fundamental الذي يقابله بالفرنسية Integrisم أي الأساس أو المبدأ.

ب_ المعني الاصطلاحي:

¹ - راشد الغنوشي، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، تونس: دار قرطبة، 2003، ص 11.

² - حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 18.

³ - حيدر إبراهيم علي، أزمة الإسلام السياسي في السودان والجزائر، (د ب ن): المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1993، ص 49.

⁴ - عبد الوهاب الأفندي، الحركات الإسلامية: "النشأة والمدلول وملابسات الواقع"، أبوظبي: مركز الإمارات والبحوث الإستراتيجية، 2002، ص 13.

الأصولية ارتبطت منذ نشأتها بالدين و"الأصولية الدنية" يقصد بها الدعوة لأصول القواعد، والمبادئ الدينية بهدف الالتزام بها وتطبيقها والرجوع إليها، "فالتيار الأصولي" يهدف إلى إصلاح ما أفسدته نظم الحكم السائدة، من خلال العودة إلى تطبيق المفاهيم والقيم الدينية.

والأصولية الإسلامية هي حركة تقوم على الدعوة للإسلام، تنطلق هذه الدعوة من يناهض الإسلام (القرآن والسنة)، ومع ذلك فهي دعوة تجديد وليست حركة سلفية، ذلك أن الموضوعات التي تتناولها هي مواضيع قائمة في الوقت الحاضر.¹

وتعرفها الكاتبة، روبين رايت " أن الأصولية الإسلامية لا تقتصر على الدعوة لتغيير لسلوك الفرد والأسرة، بل يتعدى ذلك إلى إحداث تغيير في المجتمع".

أما ديكمجان فقد اعتبر مصطلح "الأصولية الإسلامية" هو الأنسب لوصف الظاهرة الإسلامية حيث يقول إنه أنسب المصطلحات من حيث أنه يشير إلى البحث عن أصول العقيدة وعن أسس الدولة الإسلامية وقواعد نظام الحكم الشرعي".²

¹ -أحمد شمسان الشيباني، الحركات الأصولية في العالم العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2006، ص 19.

² - أسماء قطاف تمام، دور الحركات الإسلامية في مصر التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية "حركة النهضة التونسية نموذجاً"، مذكرة ماجستير ، تخصص دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013 ص 18.

المبحث الثاني

المنابع الفكرية للأحزاب الإسلامية في الجزائر

حظيت تجربة الأحزاب الإسلامية الجزائرية باهتمام كبيرة في الدراسات الأكاديمية والإعلامية، والجزائر ليست الوحيدة التي عرفت هذه التجربة بل هناك دول سبقتها إلى ذلك وتزامنت تجربتها مع التجربة الجزائرية التي تأثرت وأثرت في العمل الإسلامي بالوطن العربي والإسلامي عموماً، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى التجربة الحزبية الإسلامية في الدول الإسلامية وبيان مظاهرها لتأثير والتأثر مع نظيرتها في الجزائر.

المطلب الأول: المنطلقات الفكرية للأحزاب الإسلامية

من خلال هذا المطلب سنبرز أهم المنطلقات الفكرية للأحزاب الإسلامية في الجزائر، المتمثلة في الفكر الإخواني، السلفي والجزارة.

أولاً: الفكر الإخواني:

هي حركة إسلامية تصف نفسها بأنها إصلاحية شاملة، وتعتبر أكبر معارضة سياسية في كثير من الدول العربية قبل "الثورات العربية" التي حصلت مؤخراً، مهدداً الأول كان في جمهورية مصر العربية، أسسها "حسن البنا" عام 1928 بمدينة الاسماعلية، وسرعان ما انتشر الفكر الإخواني في العديد من دول العالم، إذ نشأت حركات وأحزاب تتبنى هذا الفكر في أكثر من 70 دولة، وطبقاً لمواثيقه فإن شعار الإخوان المسلمين، "الله غايتنا، والرسول قدوتنا، والقرآن الكريم دستورنا، والجهاد سبيلنا والموت في سبيل الله أسمى أمنيتنا".¹

وتعود عوامل نشأة الفكر الإخواني في مصر إلى سقوط الخلافة العثمانية الإسلامية عام 1924 نتيجة الحملات الغربية والإرسالات التبشيرية المسيحية، وتعرضت مصر إلى الغزو الفرنسي عام 1768 الذي قضى على البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع المصري، ومسح قيم وأحكام الشريعة الإسلامية وتم استبدالها بالقوانين الوضعية العلمانية.²

¹ - راند محمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص50.

² - احمد رفعت سيد، الحركات الإسلامية في مصر وإيران، القاهرة: دار سنا للنشر، 1989، ص33.

في ظل ذلك ظهر الفكر الإخواني كرد فعل لتلك الظروف مطالبا بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وإعادة بعث الإحياء الإسلامي في الدول العربية ممثلا في حركة الإخوان المسلمين، في البداية كانت الحركة مسجلة كهيئة إسلامية شاملة، تربوية، اجتماعية مرتبطة بالدول العربية، ارتباطاً فكرياً وأدبياً، حتى أوجدت فكرة التنظيم الدولي الذي يتكون من تشكيلتين هما مجلس الشورى التنظيم الدولي ويضم ممثلي الإخوان في الأقطار المختلفة ومكتب الإرشاد العالمي ويتكون من أعضاء البلد المرشد وأعضاء آخرون من مجلس الشورى حسب نسبة توزيع الإخوان في الأقطار المشاركة،¹ انبثقت عن التنظيم الدولي العديد من الأحزاب في العديد من الدول كتونس والجزائر وتركيا، والتي استمدت مرجعيتها من فكر هذه الحركة بحضورها الواسع في مناهضة الاستعمار الغربي والصهيونية والتأكيد على التمسك بالقيم والثقافة الإسلامية، ومن أبرز المتأثرين بهذا الفكر في الجزائر حركة مجتمع السلم وحزب جبهة العدالة والتنمية اللذان اخترناهم موضوعاً للدراسة.²

وحسب مضمون اللائحة العامة للإخوان المسلمين في المادة (02) فإنّ تنظيم الإخوان المسلمين يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تبليغ دعوة الإسلام إلى الناس كافة، وإلى المسلمين خاصة، وشرحها شرحاً دقيقاً.
- العمل على رفع المستوى المعيشي للأفراد وتنمية ثروات الأمة وحمايتها عن طريق برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مصر.
- دعم ومساندة حركات التحرر و"الجهاد" في العالم الإسلامي وتقديم لها المساندة والمشاركة.

وفقاً للمادة "03" من اللائحة فإنّ الحركة تعتمد في تحقيق أغراضها على الوسائل التالية: الدعوة عن طريق النشر والإذاعة بالوسائل المختلفة، التربية والتنشئة أي تنشئة

¹ - جمال عبده، خريطة الحركات الإسلامية في مصر، القاهرة، الشبكة العربية لحقوق الإنسان، (د ت ن)، ص 33.

² - محمد مورو، الحركة الإسلامية في مصر 1923 إلى 1993، القاهرة: مؤسسة الأهرام، (د ت ن)، ص 54.

أعضاء الحركة على المبادئ الإسلامية، إنشاء مؤسسات تربوية واجتماعية واقتصادية وتأسيس المساجد والمدارس والملاجئ.¹

ثانياً_ الفكر السلفي:

تعود نشأة الفكر السلفي إلى شيخ الإسلام "ابن تيمية" الذي يدعو إلى العودة إلى عهد الإسلام ويعتبر سياسة ومنهج حياة الرسول صلى الله عليه وسلم والسلام منطلقاً للفكر السياسي والديني السلفي، وفي كل مجالات الحياة المعاصرة. واستمر في الانتشار إلى أن قام العلامة "محمد بن عبد الوهاب" بالمملكة العربية السعودية بإعادة بعثه وتجديده على أسس منهجية واضحة تدعو إلى الالتزام الكامل بما جاء به في الكتاب والسنة، واعتبرهما "سنداً مرجعياً دائماً وصحيحاً"، ومن بين العلماء الإسلاميين ورواد الإصلاح في العالم الإسلامي الذين تأثروا بالتيار السلفي نجد "جمال الدين الأفغاني، محمد عبد، رشيد رضا، عبد الحميد بن باديس".²

والسلفية في الجزائر تعود بدايات ظهورها إلى فترة ما بعد الاستقلال، مباشرة وذلك كرد فعل على التوجه الاشتراكي، حيث ظهرت جمعيات دينية متطرفة معادية للنظام منها "جمعية القيم" سنة 1963 بزعامة "تيجاني الهاشمي" والذي كان على علاقة وطيدة مع الفكر الإخواني في مصر وبعد حل هذه الجمعية أنشأ جمعية أنصار الله وكان متشعباً بالأفكار المتطرفة.

وبعد حل الجمعيات الدينية السالفتي الذكر ظهر تنظيم ثالث أكثر تطرفاً وصرامة وهو "الحركة السلفية" ومن نتائج هذه الأفكار المتطرفة ظهور كتاب لعبد اللطيف بن علي السلطاني "المزدكية هي أصل الاشتراكية" الذي ينتقد فيه أسلوب النظام القائم ويدعو إلى التطرف، وينقسم الفكر السلفي في الجزائر إلى السلفية العلمية التي تدعو إلى طاعة ولي

¹ - النظام الداخلي للإخوان المسلمين، 1994.

[Http://or.wikisource.org](http://or.wikisource.org).

² - عبد المنعم منيب، "دليل الحركات الإسلامية المصرية، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010، ص 122.

الأمر في الجزائر، والسلفية الجهادية التي تدعو إلى الجهاد لإسقاط النظام الجزائري،¹ وتهدف الحركة السلفية في الجزائر إلى:

- معارضة الاختيار الاشتراكي والتيار العلماني.
- الدعوة إلى العمل بالكتاب والسنة النبوية الشريفة. و الأخذ بالآيات و الأحاديث.
- احترام تعاليم الدين الإسلامي وذلك من خلال غلق محلات بيع المشروبات الكحولية.
- العودة إلى السلف الصالح والتمسك بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة اللذان يشكلان موضع الدعاية والتعبئة السياسية.
- محاربة البدع والتقليد والرجوع إلى الكتاب والسنة، وهو السبيل لاجتتاب الانحراف عن صفاء الدين.²

ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت على المبادئ التالية :

- مبدأ الحاكمية: الحاكمية لله والتي تعني تشريع الله وعلى البشر التنفيذ، ومعناه عندما تكون السلطة لله ومستمدة من القرآن الكريم في كل نواحي الحياة.³
- مبدأ الشورى: جعل الإسلام الشورى أساساً جوهرياً في الدولة، فنص القرآن الكريم على هذا المبدأ قال تعالى: "وأمرهم شورى بينهم"⁴ والمقصود بالشورى التشاور والمشاورة بغرض أمر من الأمور التي تهم الفرد أو المجتمع وعرضها على ذوي الرأي والخبرة للدراسة، وإبداء الآراء في شأنه مع بيان الحجج لاستخراج الرأي الراجح من تلك الآراء.⁵

¹ - (د ك) الإرهاب وآليات مكافحته، منتدى، القانون الشامل، سبتمبر 2012

² - إبراهيم رمضان المارديني، أدلة الفكر السلفي، بيروت: (د د ن)، 2013، ص4.

³ - سليمان مولي، إشكالية المعنى والقيم والنظم، مذكرة ماجستير، تخصص علم الاجتماع السياسي، قسم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008، ص48.

⁴ - سورة آل عمران، الآية، 159.

⁵ - أمينة سرير عبد الله، مرجع سابق، ص 40.

- **العقيدة أو التوحيد:** وتعني الإيمان بالأساسيات التي يؤمن بها السلف الصالح والمستمدة من القرآن والسنة والمتمثلة في توحيد العبودية لله والإيمان بالقضاء والقدر وبأسماء الله وصفاته الحسنی.

- **تجنب الشرك:** وذلك بمحاربة مظاهر الشرك بالله والتخلص من جميع مظاهره أو ما يؤدي إليه.

- **مبدأ طاعة ولي الأمر وعدم الخروج عليه:** وهذا المبدأ يوضح مدى وجود تناغم بين القيادة السياسية والقيادات الدينية، وهو مبدأ تؤمن به السلفية العلمية تحديداً، وترفضه السلفية الجهادية.¹

ثالثاً: فكر الجزارة:

يشير مفهوم الجزارة إلى التيارات الإسلامية الجزائرية " بمعنى أنها جزائرية الأصل أو أنها تعبر عن تيار " الإسلام المحلي"، علماً بأنهم كانوا جزءاً من تيار الأخوان المسلمين الجزائريين المحليين، حيث انشقوا عنهم لكون أن هؤلاء يرون عالمية الإمارة ، وهم يرون جزارة الدعوة أي أنها جزائرية العمل والإمارة.

وتتميز نشاطه بطابعه السري والنخبوي حيث ارتكز في النشاط والعمل على السرية من " القاعدة إلى القمة"، ويستمد هذا التيار الذي بدأ يظهر في الجامعة المركزية بالعاصمة في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات أفكاره بشكل أساسي من أفكار المفكر الجزائري "مالك بن نبي، وقد مثل هذا التيار أتباع مالك بن نبي ويعمل على إعطاء التوجه الإسلامي صبغة جزائرية.²

وكانت الجامعات مسرحاً للعديد من المشادات بين الطلبة الإسلاميين وخصومهم اليساريين التي بلغت ذروتها حتى أحداث أكتوبر 1982 سنة تاريخ ميلاد " الجزارة" والذي تحول في الأخير إلى جمعية إسلامية التي كان لها بالغ الأثر على مستوى الأحياء

¹ - عبد الله بن عبد الله البخاري، ماهي السلفية، مصر: دار الاستقامة، 2012، ص 51.

² - عمر حيدر، مرجع سابق، ص ص، 29، 30.

والمراكز الجامعية، عبر الترب الوطني ومن أبرز الأحزاب الإسلامية الجزائرية التي تأثرت بفكر الجزائر به "حركة الإصلاح" و"حركة النهضة" بقيادة عبد الله جاب الله"، وتأثر به أيضا تيار من داخل جبهة الإنقاذ، ومن أبرز قيادي تيار الجزائر في جبهة الإنقاذ "محمد السعيد".¹

تمثل مفاهيم كل من الفكر الإخواني والسلفي والجزيرة المنطلقات الفكرية للعديد من الأحزاب الإسلامية في العديد من دول العالم الإسلامي ومن بينها الأحزاب الإسلامية في الجزائر والتي تستمد مرجعيتها من هذه المبادئ.

المطلب الثاني_ التجارب الحزبية الإسلامية المؤثرة في التيار الإسلامي الجزائري

في هذا المطلب نذكر أهم النماذج الحزبية الإسلامية التي أثرت وتأثرت الأحزاب الإسلامية في الجزائر.

أولا_حزب الحرية والعدالة في مصر

يعرف النظام الداخلي للحزب حسب المادة (02) على أنه: "حزب مدني، ذو مرجعية إسلامية لكل المصريين على اختلاف عقائدهم، وأجناسهم، ومراكزهم الاجتماعية دون تمييز، يمارس نشاطه في نقاط الشرعية الدستورية، ويعمل على نهضة الأمة وتحقيق آمال وطموحات الشعب المصري ومنها أهداف ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011، ويتمتع بالشخصية القانونية، ويتبنى المرجعية الفكرية الإخوانية، وتأسس في 30 أبريل 2011 برئاسة "محمد سعد الكتاتني".²

وتعود أول إشارة لتأسيس حزب سياسي إسلامي إلى عام 1996 بعد تعرض حركة الإخوان إلى اغتياالات في صفوفها خاصة بعد فوزها بنسبة 20% من مقاعد مجلس الشعب

¹ - كميل طويل، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر من الإنقاذ إلى الجماعة، لبنان: دار النهار للنشر، 1997، ص 31.

² - حزب الحرية والعدالة، النظام الداخلي، 2011.

المصري في 2005 التي أعلنت فيها عن برنامج الحزب لكن دون أي تسمية مع توزيع مسودة البرنامج علي عدد من الشخصيات السياسية بمصر والخارج .

أثار تأسيس الحزب ردود فعل متباينة بين مختلف التيارات المعارضين والمؤيدين والمحافظين كونه يعتبر امتداداً سياسياً لحركة الإخوان ليكون الذراع السياسية لمشروعها في الحكم والتي حرصت علي أن ينشأ بطريقة تختلف عن كل الأحزاب التقليدية، ويشترط في مؤسسي الحزب أن يكون من أرقى رتبة تنظيمية.¹

للحزب مجموعة من المبادئ إذ يسعى إلى إصلاح الفرد والأسرة و المجتمع ومؤسسات الدولة وتتمثل في:

1_ مبادئ الشريعة الإسلامية: وهي المصدر الرئيسي للتشريع، ولغير المسلمين الحق في حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

2_ الديمقراطية: وهي السبيل لتحقيق مصالح الوطن والمواطن وفقاً لمرجعية الحزب.

3_ الإصلاح الشامل: الذي يضم الإصلاح السياسي والدستوري والأخلاقي ويعتبر نقطة الانطلاق لكل المجالات.

4_ كفالة حقوق المواطن: ذلك بتوفير الحياة الكريمة والتعليم والعمل والعلاج والتكيف مع كافة الحريات العامة والخاصة كحرية الرأي والاعتقاد والتنظيم.

ويسعى الحزب وفقاً لهذه المبادئ إلى تحقيق الأهداف التالية:

_ تحقيق الضروريات والحاجيات وتطبيق الشريعة الإسلامية كمرجعية وفق الرؤية التي تتوافق عليها الأمة.

_ تحقيق الإصلاح السياسي، وإطلاق الحريات العامة، وإقرار مبدأ التداول علي السلطة وفقاً للقانون والدستور .

¹ - احمد بان، الأحزاب الإسلامية في مصر وآليات اتخاذ القرار، (الحرية والعدالة نموذجاً)، القاهرة: مركز البحوث و الدراسات، 2017، ص 35.

- _ تمكين الشعب من ممارسة حقه في اختيار حاكمه وممثليه في المجالس النيابية والمحلية.
- _ تحقيق سيادة القانون واستقلال القضاء والعدالة وتعزيز الأمن القومي.

يتألف الهيكل التنظيمي للحزب من الهيئات التالية: رئيس الحزب، المكتب التنفيذي، والهيئة العليا للحزب، الهيئة البرلمانية، المؤتمر العام، الأمانة العامة، مجلس الحكماء الهيئة الاستشارية المتخصصة، اللجان الفرعية.¹

ثانياً- حزب العدالة و التنمية في تركيا:

يمثل الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا تأسس في 14 أوت 2001 بقيادة "رجب طيب أردوغان" وهو حزب متفتح على العالم والحريات الدينية والفكرية، ضم العديد من الشخصيات السابقة لحزب الفضيلة وبلغ عدد أعضائه ثلاثة وستون عضواً، بقيادة رئيس الحزب "أردوغان" و "عبد الله جول"، وقد قدم طلباً للحصول على ترخيص لتأسيسه، وشعار الحزب هو "العمل من أجل تركيا"، وعمل على استقطاب مختلف شرائح المجتمع، وهو حزب ذو مرجعية إسلامية إخوانية.²

يعود الدور الأساسي لنشوء تيار الإسلامي السياسي في تركيا، إلى "نجم الدين أربكان"، الذي أسس وقاد العديد من الأحزاب الإسلامية التي واجهت النفوذ الكمالي، متمثلة في حزب النظام الوطني عام 1970، و حزب السلامة الوطني عام 1973، و حزب الرفاه عام 1983 لتكون بذلك بداية المشاركة في الحكومة .

وتم حل حزب السلامة الوطني عام 1980 وحل محله "حزب الرفاه 1983"، وشارك في الانتخابات المحلية عام 1994، وفاز فيها مرشح "حزب الرفاه" وحقق بذلك أكبر نصر في تاريخه، وتولى "نجم الدين أربكان" رئاسة الحكومة عام 1996، لكن لم تستمر رئاسته للحكومة سوى عام واحد بسبب الإجراءات الصارمة التي طبقت من طرف المؤسسة العسكرية كمنع أي دعوات مؤيدة لتطبيق الشريعة الإسلامية.

¹ - حزب الحرية والعدالة، مرجع سابق، ص ص. 3.2.

² - منعم رخولي، الإصلاح الداخلي في تركيا، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص 8.

وهنا وقف "حزب الرفاه" عاجزاً ولم يستطيع مقاومة المؤسسة العسكرية وتم حله نهائياً عام 1998، هذا إلى جانب الانشقاقات التي مست الحزب بين المحافظين والتجديديين وعدم وجود رؤية واضحة للعمل السياسي التي أضعفت من نشاطه، كل ذلك كان دافعاً قوياً، لبعض شباب "حزب الرفاه"، والتيار الإسلامي عموماً الذي فهم الواقع السياسي للبلاد وعمل على استقطاب الوعاء الإسلامي من خلال تأسيسه لحزب بديل سمي "بالعدالة والتنمية".¹

ويقوم عمل حزب العدالة والتنمية على المبادئ الآتية:

_ مبدأ الجمهورية المركزية الموحدة المستندة إلى المبادئ الديمقراطية ودولة الحق والقانون.
_ مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص للجميع وإقامة علاقات حسنة مع دول العالم كافة والقيام بأعمال صالحة للبلاد.

_ مبدأ ضمان عدالة الضرائب وتخفيضها وتوزيعها بشكل منسجم مع البيئة الاجتماعية للبلاد.

_ مبدأ التأكيد على رفض الحزب لجميع أشكال التعصب والإرهاب.
_ التأكيد على مرجعية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقيات الأوروبية والحريات السياسية.²

ويهدف الحزب إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وتتمثل في:

- يؤمن الحزب بأن النظام الجمهوري هو أهم مكسب إداري للأمة التركية وأن السيادة الشعبية أصبحت في يد الشعب دون قيد أو شرط.
- يدافع عن الأمة التركية كوحدة واحدة لا تتجزأ مع وطنها ودولتها.

¹ - أنجيل راباس وإف ستيفن لارابي، صعود الإسلام السياسي في تركيا، (ترجمة إبراهيم عوض)، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2015، ص ص، 75-95.

² - سعد عبد العزيز مسلط، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مركز الدراسات الإقليمية، 2002.

- يرفض كل أشكال التمييز التي لا تتوافق مع أسس المجتمع الديمقراطي في علاقات الأفراد مع الدولة، ويحافظ على القيم والأخلاق التي تعد بمثابة تراث الشعب التركي.¹

ثالثاً_ حركة النهضة في تونس.

هي حزب سياسي وطني ذو مرجعية إسلامية يعمل وفقاً لأحكام المرسوم عدد 87 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بالأحزاب السياسية، ويعمل في إطار النظام الجمهوري التونسي وفقاً لقوانينه، يسعى إلى ترسيخ قيم المواطنة والمسؤولية والعدالة الاجتماعية وتحقيق وحدة المغرب العربي والوحدة الإسلامية، شعاره حرية، عدالة، تنمية، ويعرف برمز حمامة ونجمة وغصن زيتون، ومن أهم مؤسسيه "راشد الغنوشي" و"عبد الفتاح مورو".

وهي امتداد لحركة الإخوان المسلمين بمصر، استمدت مرجعيتها من أفكار وكتابات المفكرين المصريين، أمثال "سيد قطب"، وكانت المرجعية الأساسية لتكوين الجيل الأول من المنتمين إلى الحركة الإسلامية بتونس،² وتأثرت حركة النهضة التونسية بمنهج حزب العدالة والتنمية في تركيا.³

تعود الجذور الأولى لحركة النهضة إلى نهاية الستينات بعد عودة "راشد الغنوشي" إلى تونس من سوريا حاملاً شهادته الجامعية، وكانت تونس بعد الاستقلال تحت رئاسة "الحبيب بورقيبة" والذي سعى إلى تبني المشروع التغريبي في بناء دولة حديثة مبنية على الاتجاه العلماني، كان الفكر السياسي "البورقوبي" متشعباً بالإيديولوجية الثقافية الفرنسية

¹ - طارق عبد الخليل، النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية، 2002، ص 20 .

² - النظام الأساسي لحركة النهضة، المؤتمر التاسع، 2012،

[www. Ennahda.net](http://www.Ennahda.net).

³ - حركة النهضة التونسية، النظام الأساسي لحركة النهضة، تونس: المؤتمر التاسع المنعقد من 19-16 جويلية 2012،

<http://www.slideshare.net/Ennahda/ss>.

والإقتداء بالغرب الرأس المالي الأوروبي، الذي أغلق جامعة الزيتونة المعقل التاريخي للعلوم الإسلامية، وسعى إلى إبعاد الإسلام في كل المجالات وفرض العلمانية.

وهذا ما أدى إلى بروز حركة النهضة التي تكونت من مجموعة من الشباب تعاهدوا على التعاون لذكر الله والدعوة إلى الإسلام وهم "راشد الغنوشي"، و"صالح بن عبد الله"، و"صالح كركر"، والفاضل البلدي"، و"الهاشمي الحامدي"، و"عبد الفتاح مورو"... إلخ.

ويمكن تتبع مسيرة النهضة عبر المراحل التالية:¹

-المرحلة الأولى عام 1969: إذ تأسست الجماعة الإسلامية، برئاسة "الغنوشي" و"مورو" باعتبارها حركة تربية إسلامية.

-المرحلة الثانية عام 1970 و1981: حيث تم تحويل الجماعة الإسلامية إلى تنظيم سياسي باسم الاتجاه الإسلامي عام 1981 الذي دعا إلى إقامة نظام إسلامي في إطار المساهمة في بعث الكيان السياسي والحضاري.

-المرحلة الثالثة ما بين 1981 و1988: وهو عام تحولها إلى حركة النهضة، إذ سعت في هذه المرحلة إلى الحصول علي ترخيص شرعي لممارسة نشاطها غير أن الرد جاء بعد شهر واحد بإيداع قيادات حركة الاتجاه الإسلامي السجن بتهمة التورط في أعمال عنف، وكانت الحركة قد تعرضت للمضايقات والملاحقات والمحاكمات، وفي 1984 قام الوزير الأول "محمد مزالي" بإطلاق سراحهم إلا أنه تم اعتقالهم عام 1987.

- المرحلة الرابعة: بدأت من 1998 وهي المرحلة التي ظهرت فيها الحركة في الساحة التونسية وتم تشكيل مكتب تنفيذي برئاسة "الغنوشي" و"عبد الفتاح مورو" أمينا عاما، وتشكلت مكاتب للشورى للولايات وتم إصدار جريدة الفجر التي أدارها "حمادي الجبالي" لتكون ناطقاً باسم النهضة، وتم الاعتراف بها كحزب سياسي في 01 مارس 2011.²

¹-محمود سالم الهاشم، سياسات حركة النهضة وأثره على التحول الديمقراطي في تونس، مذكرة ماجستير، تخصص التخطيط والتنمية السياسية، قسم الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2016، ص 35.

²-أحمد رضوان شمسان الشيباني، المرجع السابق، ص 157.

تتمثل الهيكلة التي أقرها المؤتمر التأسيسي لحركة النهضة والمعمول بها إلى حدّ الآن في وجود المؤسسات التالية: المؤتمر العام، مجلس الشورى، رئيس الحركة، المكتب التنفيذي، وكما تتكون من الهياكل القاعدية وتتمثل في المناطق والجهات والفروع والخلايا.¹ حسب البيان التأسيسي لحركة النهضة في تونس فهناك مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها وتتمثل فيما يلي:

- تجديد الفكر الإسلامي على أصول الإسلام الثابتة ومحاربة الانحطاط والتغريب.
- بعث الشخصية الإسلامية واستعادة مهمتها ووضع حد لحالة الاغتراب.
- المساهمة في بعث الكيان السياسي والحضاري للإسلام على المستوى المحلي والمغاربي، والعربي من أجل إنقاذ الشعوب من الضياع والتسلط الدولي.
- إعادة بناء الحياة الاقتصادية وتوزيع الثروة بالبلاد توزيعاً عادلاً.
- ومن أجل تحقيق هذه الأهداف اعتمدت حركة النهضة على مجموعة من الوسائل والتي وردت في البيان وهي كما يلي:

- تحقيق التعبئة الجماهيرية من خلال إعادة الإحياء إلى المساجد ومراكز العبادة .
- دعم التعليم والتفتح علي اللغات الأجنبية و إقامة ندوات ومؤتمرات والتشجيع على التأليف والنشر من أجل تنشيط الحياة الثقافية إلى جانب دعم الطلاب وتشجيع البحث العلمي.
- رفض فكرة العنف كوسيلة وأداة لعملية التغيير .
- رفض مبدأ الانفراد بالسلطة بما يتضمنه من إعدام لإرادة الإنسان وحرية التعبير.
- حماية حقوق العمال والمستثمرين والفلاحين.
- دعم النقابات والجمعيات وحركات التحرر.
- تدعيم علاقات الأخوة والتعاون بين الحركات والعالم الإسلامي.¹

¹ - المبروك عبشة، المرجع السابق، ص 337.

المبحث الثالث:

التطور التاريخي للتيار الإسلامي في الجزائر.

تعود بداية ظهور التيار الإسلامي في الجزائر إلى فترة الاحتلال الفرنسي، انطلاقاً من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي أسسها "عبد الحميد بن باديس"، وعقب حصول الجزائر على استقلالها ظهر خلاف حول شكل الدولة وطبيعتها وتم التضييق على كل الرافضين للتوجه الاشتراكي ومن بينهم الإسلاميين وهذا ما دفعهم إلى العمل السري لكن في الثمانينات انتقلت إلى العمل العلني وذلك بعد إقرار التعددية الحزبية في الجزائر.

المطلب الأول- الفترة الاستعمارية:

إن بؤادر ظهور الأحزاب الإسلامية في الجزائر ترجع إلى مطلع القرن العشرين في شكل جمعيات ونوادي وشخصيات قدمت عرائض ومطالب تعكس اهتمامات الجزائريين وترفض وتتدد بالسياسة والاستعمارية. ثم ظهرت الحركة الوطنية في شكل أحزاب لها اتجاهات سياسية وإصلاحية واعتمدت النضال السياسي وفق التطورات الحاصلة في السياسة الاستعمارية وتبلورت في اتجاهات وحركات وتتمثل في:

أولاً- حركة النخبة: التي تزعمها "الأمير خالد الذي كان ضابطاً في الجيش الفرنسي ولكن بعدها خاض تجربته الأولى في العمل السياسي الإسلامي بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وقد كانت بؤادر ذلك عندما تشكل وفداً وذهب إلى مؤتمر فرساي عام 1919،² حيث طالب أثناءها بحق تقرير مصير الشعب الجزائري لكنه فشل في ذلك وتحول إلى المطالبة بالمساواة في الحقوق والاندماج مع فرنسا وكوّن "اتحاد النواب والمسلمين وسار على نهجه الكثير من

¹ -محمد علي، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين الإسلام السياسي في تونس، تونس: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011، ص ص، 20-29.

² - وهبة بوزيفي، محاضرة حول الحركة الوطنية في الجزائر قبل وبعد الحرب العالمية الأولى 1912-1914 و 1919-1939، قسم الإتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 24، 3 بتاريخ أفريل 2016، ص 13.

الاندماجيين أمثال "فرحات عباس" و"بن جلول"، ويطلق على حركة الأمير خالد عدّة أسماء أبرزها نذكر الحركة الوطنية الإسلامية، حزب المرابطين، الحزب الوطني الديني.¹

ثانياً_الاتجاه الإصلاحى:

هذا التيار تيار سلمي أي أنه يتجنب مواجهة الاستعمار مباشرة تمثله جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وتعود فكرة إنشائها إلى الإمام "عبد الحميد بن باديس"، وتأسست في 5 ماي 1931 بنادي الترقى بمدينة الجزائر وقد ضمت 72 عالما جزائريا، وانتخب "عبد الحميد بن باديس" رئيسا لها و"محمد البشير الإبراهيمي" نائبا له، وتولى المناصب الأخرى نخبة من العلماء والمصلحين أمثال "محمد الأمين العمودي" الكاتب العام و"الطيب العقبي" نائب الكاتب العام، و"مبارك الملي" أمين المال و"إبراهيم بيوض" نائب أمين المال وتعمل تحت شعار (الإسلام ديني، العربية لغتي والجزائر وطني) من أجل محاربة البدع والخرافات،² وتعتمد الجمعية في نضالها على الوسائل التالية:

1_ الصحافة: حيث أنشأت العديد منها وهي: صحيفة المنتقد، الشهاب، المحمدية، السنة النبوية، الصراط المستقيم.

2_ المدارس: وذلك من أجل تربية وتعليم النشء، حيث أسست الجمعية أكثر من 150 مدرسة، أبرزها مدرسة الحديث بتلمسان، مدرسة التربية والتعليم بقسنطينة، وبلغ عدد المدارس سنة 1954 حوالي 181 مدرسة، منها 58 ثانوية تضم نحو 80 تلميذا، أما الطور الجامعي أرسلت بعثات طلابية إلى كل من تونس، المغرب ومصر.³

3_ المساجد: تولت المساجد تعليم القرآن الكريم، وإقامة دورات محو الأمية، ساهمت في تنمية الأحزاب الإسلامية التي كانت تنشط بواسطة حلقات الدروس بالمساجد، وتستعمل

¹ -عمر صدوق، آراء سياسية قانونية في بعض قضايا الأزمة الجزائرية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص 64.

² -سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1945، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 2005، ص 83.

³ -محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939، الجزائر: دار الأمة، 2011، ص 474.

شعارات تحمل دلالة دينية مثل شعار "الإسلام هو الحل"، ونذكر من هذه المساجد على وجه الخصوص مسجد "الجامع الأخضر"، مسجد "سيدي المؤمن"، والمسجد "الكبير".

4_ النوادي: قامت الجمعية بتكوين نوادي ذات طابع إسلامي كان الهدف منها ضم وجمع تلك الفئات التي لم تعرف طريقها إلى مدارس الجمعية ومساجدها حيث كانت هذه النوادي تؤدي دورها في نشر الوعي والثقافة لتسهيل عملية الاتصال بين الشباب وكان أشهرها "نادي الترقى" بالعاصمة الذي كان مثالا للتوجيه ورسالة للإصلاح.¹

في البداية كانت الجمعية لا تمارس العمل السياسي، وكانت ترفض التجنيد الإجباري والإدماج، حيث كان موقف الجمعية عدائيا اتجاه قانون فرنسا الإصلاح الذي يقضي بمنح الجزائريين الجنسية الفرنسية مع تخليهم عن أحوالهم الشخصية، واعتبرت كل من يقبل به مرتدا عن الإسلام.²

يظهر نشاطها وذلك من خلال حضورها المؤتمر الإسلامي المنعقد في 07 جوان 1936، من أجل مناقشة مشروع "بلوم فيوليت"³، أين كان للجزائريين مواقف مختلفة من هذا المشروع، حيث طالبت أعضاء النخبة الجزائرية بالمساواة مع المعمرين في بعض الحقوق كالتمثيل والانتخابات، في حين أن الجمعية اتخذت موقفا وسطا، حيث أنها لم تجاور السلطة في مزاعمها، وفي نفس الوقت لم ترفض التعامل معها، وبناء على هذا دعت إلى انعقاد المؤتمر، وبعد انعقاده بباريس خرج بمطالب أبرزها:

_ تسليم المساجد للمسلمين مع تخصيص مقدار من ميزانية الجزائر لها يتناسب مع أوقافها.
_ تأسيس كلية لتعليم الدين ولسانه العربي لتخريج موظفي المساجد من أئمة وخطباء ومدرسين ومؤذنين وغيرهم.

¹ - عبد النور حاجي، بحث حول جمعية العلماء المسلمين، 19 أكتوبر 2011، ص 24.

Abdenour hadji ; blogspot.com

² - مبروك عبشة، مرجع سابق، ص 40.

³ - محمد الطاهر فضلاء، "دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في المقاومة الوطنية"، مجلة الثقافة، عدد 86، أبريل 1985، ص 252.

_ اعتبار اللغة العربية رسمية في البلاد إلى جانب اللغة الفرنسية.¹

لقد شهدت الجمعية ضعفا في نشاطها في الفترة ما بين 1941 حتى 1954 وهذا راجع إلى اعتقال زعمائها ووفاة قائدها الشيخ عبد الحميد بن باديس عام 1940، ولكن بعد إطلاق صراح قيادتها طالبوا بإنشاء حكومة جزائرية مسؤولة أمام برلمان جزائري، لكن فرنسا لم تقبل بهذا الطلب، وأصدرت في 07 مارس 1944 قانونا يقضي بمنح الجزائريين نفس الحقوق والواجبات مع المعمرين وإلغاء القوانين الاستثنائية والحفاظ على الأحوال الشخصية للمسلمين.²

المطلب الثاني_ فترة الاستقلال:

سنبرز في هذا المطلب تطور النشاط الإسلامي في الجزائر بعد حصولها على الاستقلال وسنقسم هذا المطب إلى فترتين، فترة السرية وفترة العلنية.

أولا_ فترة السرية: (1962-1988)

بعد الاستقلال عام 1962 ووصول "بن بلة" إلى الحكم قام بإقالة الشخصيات الدينية من الحكومة وهذا ما أدى إلى غضب النخب الإسلامية. ومن هنا بدأ النشاط الإسلامي بشكل فردي اعتمادا على الزعامات القديمة لجمعية العلماء المسلمين أمثال "البشير الإبراهيمي". وفي 16 أوت 1962 وجهت اللجنة الثقافية الإسلامية نداء إلى المكتب السياسي تطالب فيه الاهتمام باللغة العربية والإسلام، بالإضافة إلى الرسالة التي بعثها "عبد اللطيف سلطاني" والشيخ "أحمد سحنون" و"عمر العرابوي"، "لأحمد بن بلة" يعبرون فيها عن معارضتهم لجبهة التحرير الوطني، مجددين طلبهم للاهتمام بثوابت الأمة.³

ومن بين الجمعيات التي تأسست في فترة السرية نذكر:

¹ - نور الدين أبو لحية، جمعية العلماء المسلمين والطرق الصوفية وتاريخ العلاقة بينهما، (د ب ن): دار الأنوار للنشر والتوزيع: 2012، ص 51.

² - نفس المرجع، ص 07.

³ - حيدر عمر، مرجع سابق، ص 41.

1_ جمعية القيم: تأسست جمعية "القيم الإسلامية" في 14 جانفي 1964، تحت رئاسة "الهاشمي تيجاني"، وضمت قيادات أبرزها "عبد اللطيف سلطاني"، و"أحمد سحنون"، و"حويديق مصباح"، وهي امتداد لجمعية العلماء المسلمين. وقد أسست هذه الجمعية، تحت غطاء تربوي، ثقافي.

ومن أهدافها إحياء القيم الإسلامية، حاولت الجمعية منذ البداية تقديم خطاب أصولي معتدل، حيث ركزت جل نشاطاتها في المساجد مثل مسجد صلاح الدين الأيوبي ببلكور، ومسجد سيدي رمضان بالقصبة، هذا الأخير كان "ميدانا لتنظيم العمل الحركي"، بينما كان نادي الترقى مقرا لها، وأصدرت الجمعية مجلة شهرية تسمى التهذيب الإسلامي، تهتم بقضايا العرب والمسلمين.¹

وفي سنة 1964 دخلت الجمعية في صراع مع السلطة وهذا بسبب التوجه الاشتراكي الوارد في ميثاق الجزائر عام 1964، وتهميش الرئيس "بن بلة" للاتجاه الإسلامي، وإقالة رئيس الجمعية "الهاشمي تيجاني"، وهو الأمر الذي استدعى من شيوخ الجمعية لعقد تجمع شعبي، وتمحورت مطالبهم في عدم بث البرامج الأجنبية على شاشة التلفزيون، وإعادة النظر في العطلة الأسبوعية التي بجب أن تشمل يوم الجمعة باعتباره العيد الأسبوعي للمسلمين، والحرص على توظيف الجزائريين المسلمين في المناصب الإدارية، وهو ما يخالف ما جاء في بنود اتفاقية إيفيان 1962 التي تنص على احترام فئة "الأقدام السوداء" التي تحبذ البقاء في الجزائر.²

وبتاريخ 22 سبتمبر 1966 تم حل الجمعية، بعد أن قامت بإرسال برقية إلى الرئيس المصري "جمال عبد الناصر" تطالبه فيها بالإفراج عن "سيد قطب" وجميع المسجونين من

¹ - الطاهر سعود ، الحركات الإسلامية في الجزائر الجذور التاريخية والفكرية، الإمارات العربية المتحدة، مركز المسبار والبحوث، (د ت ن)، ص ص، 331-332.

² - حنفي هلايلي، الحركة الإسلامية في الجزائر، قراءة ثلاثية الأبعاد: الدعوة، العمل ، العنف السياسي. قناة الجزائر، بتاريخ 31 نوفمبر 2009.

قادة الإخوان المسلمين في مصر. وقد اتخذت الجمعية هذا الموقف بإيعاز من "توفيق الشادي" أحد أبرز قادة الإخوان المسلمين واعتبرت السلطة الجزائرية هذا العمل تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة دعمت الثورة الجزائرية خلال مرحلة الكفاح، وعند حل جمعية القيم تأسست اللجنة الوطنية لإصلاح المجتمع من قبل بعض المصلحين المثقفين، تعويضا لها، وحلت هي الأخرى في 17 مارس 1970.¹

2_ الجمعية الإسلامية بقيادة "محفوظ نحناح": أسسها "محفوظ نحناح" بمنطقة عين البيضاء بالشرق الجزائري متأثرا بإيديولوجية "جماعة الإخوان المسلمين" المصريين، وقام بتدريب مجموعة من الشباب بمنطقة سيدي بلعباس بمساعدة "محمد كرار" و "محمد عثمان"، لكن قوات الأمن اكتشفت نشاطها السري، تم تفكيك الجمعية من قبل قوات الأمن التي كشفت سنة 1977 عن وجود معسكرات تدريب على أطراف البحر وفي الجبال، لشباب من طلاب المعاهد الإسلامية، التابعة لوزارة التعليم، قام الرئيس "هوارى بومدين" بإنهاء نظام التعليم، وإقالة وزيرها "مولود قاسم نايت بلقاسم" من منصبه.²

في فترة "هوارى بومدين" استمر تهميش التيار الإسلامي، لكن رغم هذه السياسة المنتهجة، إلا أن هناك بعض الشخصيات الإسلامية التي اختارت وسائل أخرى للتعبير عن مواقفها إزاء مختلف الأحداث الوطنية ومن أبرزها نجد المفكر الإسلامي "مالك بن نبي" الذي باشر عمله السياسي بعد استقالته من منصب مدير للتعليم العالي بوزارة التربية سنة 1967، وتمثل نشاطه في تأسيس مسجد الطلبة بجامعة الجزائر حيث قال في هذا الصدد "حجر داخل الجامعة خير من قصر خارجها".³

¹ - نفس المرجع.

² - وريدة خيلية، الوضعية الأمنية في الجزائر من خلال الصحافة الوطنية في الفترة ما بين 1992 - 2000، رسالة الدكتوراه، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسة وعلوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 40.

³ - المبروك عبشة، المرجع السابق، ص 48.

وقد كان ينظم محاضرات يلقي فيها أفكاره ونظرياته لجميع الطلبة الراضين للشيوعية، وكان خطابه الخطاب الوحيد المؤثر في الأوساط الجامعية آنذاك مركزا على إبراز الذاتية الإسلامية والشعور بها، وذلك من خلال عقد مجموعة من الملتقيات خاصة ملتقى "الفكر الإسلامي" الذي عقد أول مرة بثنائية عمارة رشيد بابن عكنون في 1968، أين شعرت السلطة أنها معنية بالأمر بعدما تبين لها مدى خطورة هذه الملتقيات فوضعت يدها عليها سنة 1971 بحجة التطوير والتحسيس وأصبحت تمويلها بمبالغ كبيرة مع جلب المفكرين من كل بقاع العالم الإسلامي، وإقامة المعارض للكتب والمجلات الإسلامية، وأطلق البعض على أفكار مالك بن نبي بأنها تمثل تيار الجزارة الإسلامي.¹

وبعد وفاة الرئيس هواري بومدين عام 1978 ظهرت الحركة الإسلامية بشكل قوي لكنّها ركزت على العمل المسجدي، حيث قامت بنشر دروس ذات طابع سياسي. مع نهاية السبعينات تحولت فئة صغيرة من التيار الإسلامي في الجزائر إلى العمل المسلح حيث انعقد ملتقى العاشور بضواحي مدينة الجزائر، وكان الهدف منه توحيد الفصائل وجماعات الحركة الإسلامية، وقد ضم هذا الملتقى التيارات التالية: الاتجاه السلفي، الاتجاه الإخواني، جماعة التبليغ، جماعة الطليعة.

و بداية سنة 1980 بدأ النظام السياسي يتجه نحو الانفتاح السياسي 1988 والاقتصادي، وهو الأمر الذي شجع بعض منتامي الحركات الإسلامية على المضي قدما لتحقيق هدفهم في إقامة خلافة إسلامية، وهو ما شهدته مدينة سيدي بلعباس، حيث ظهرت جماعة الدعوة بقيادة "الأمير عثمان محمد"، إذ حاولت هذه الجماعة من البداية الاستيلاء على المساجد والسيطرة عليها، كما استغلت المنابر لتتديد علنا بالأئمة الرسميين وبالسلطة

¹ - نفس المرجع، ص 49.

"الكافرة" على حد وصفها، وفي نفس الفترة قررت جماعة الدعوة بالأغواط الخروج من مرحلة السرية، والإعلان عن نفسها كحركة مسلحة.¹

في نوفمبر 1982 أدت الاحتجاجات التي قام بها الطلبة المطالبون بالتعريب إلى تصادم عنيف داخل حرم الجامعة المركزية بين الإسلاميين وشباب الدعوة الإسلامية والشيوعيين، أسفرت عن مقتل شاب من الشيوعيين فأحدث هذا الأمر ضجة في الجامعات، وخاصة الجامعة المركزية بالجزائر العاصمة، وتدخلت قوات الأمن لمواجهة الأحداث، أسفرت عن مصادمات قمعتها الأجهزة الأمنية وقبض خلالها على 89 شخصاً، وأغلقت أماكن العبادة في الجامعات.

وبعد مرور عشرة أيام على تلك الأحداث السالفة الذكر، تم جمع خمسة آلاف شخصاً في فناء كلية الجزائر المركزية لتأدية صلاة عامة احتجاجاً على هذا الموقف، وبهذه المناسبة قام بعض القادة الإسلاميين بتحرير شكوى وتقديمها للحكومة، حيث طالبوا من خلالها بتنفيذ مشاريع التعريب، وحضر المشروبات الكحولية بالإضافة إلى المطالبة بقانون أحوال شخصية يكون أكثر احتراماً للنصوص القرآنية، بعدها بأيام تم توزيع منشورات من بين مطالبها إنشاء "دولة إسلامية في الجزائر".

وبدأ رد فعل الحكم يأخذ شكلاً واضحاً حيث هدد النظام القائم آنذاك "أولئك الذين يستغلون الإسلام كمنبر لنشر الشك بخصوص مكتسبات الجماهير وكذا المساس بكرامة الأشخاص".²

و في السياق، أنشأ "مصطفى بويعلی" الحركة الإسلامية، وهي أول تنظيم إسلامي مسلح، حيث نقلت الصراع مع السلطة من حرب البيانات إلى العنف المسلح وذلك يوم 11 ديسمبر 1982، وأول عملية قامت بها هذه الحركة عندما هاجمت مخزناً تابعاً لشركة

¹ - الزبير عروس، "في بعض قضايا المنهج وتاريخ الحركة الإسلامية بالجزائر"، الجزائر: مجلة نقد، العدد الأول، أكتوبر، جانفي 1992، ص 15.

² - محمد بوسليمان، وفتات مع الحركة الإسلامية في الجزائر، 16 أوت 2017.

عمومية، أين استولت على 160 كلف من المتفجرات، وفي 17 نوفمبر 1982 قامت بإطلاق النار على رجال الدرك الوطني على مستوى حاجز أمني بوادي الرمان غرب الجزائر العاصمة،¹ وكما نظم حملات تأديبية على المحلات التي تباع المشروبات الكحولية، وأماكن الدعارة وأنشأت "مجموعة النهي عن المنكر" بهدف أسلمة المجتمع الجزائري وقد دخلت الجماعة في اشتباكات مع قوات الأمن في مناسبات عدة انتهت بمقتل "بويعل"، وتفكيك الجماعة سنة 1987.²

ثانياً_ فترة العلنية منذ 1989:

في أواخر الثمانينات كانت الجزائر مسرحاً لتجربة سياسية لافتة، حيث تحول أساس الحكم في البلاد من نظام الحزب الواحد إلى التعددية السياسية، وسمح للأحزاب الإسلامية بالاشتراك في انتخابات تنافسية حقيقية، وقد استطاعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أن تحصل على مكانة سياسية، لم يسبق لحزب إسلامي آخر أن حصل عليها.

وقد أسفرت مشاركتها في الاستحقاقات الانتخابية عن فوزها بنسبة 54.42% من المقاعد في المحليات، ثم فازت في الانتخابات التشريعية فوزاً ساحقاً بـ 180 مقعداً، وهذا خلال الدور الأول من الانتخابات، وعند التحضير للدور الثاني قدم "الشاذلي بن جديد" استقالته في 11 جانفي، وهذا ما أدى إلى تسليم السلطة إلى المجلس الأعلى للدولة برئاسة "محمد بوضياف" وعضوية كل من "خالد نزار"، و"علي هارون"، و"علي كافي" وآخرون.

وفي 1992 تم توقيف المسار الانتخابي وحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ليدخل فصيل واسع من الحركة الإسلامية مرحلة العنف المسلح الذي لم يقتصر على استهداف رجال الجيش وقوات الأمن فحسب بل امتد إلى المدنيين والسياسيين وإطارات الدولة، بالإضافة إلى

¹ - عمر حيدر، مرجع سابق، ص 54.

² - فرانسوا بيرغا، مرجع سابق، ص 279.

تخريب المنشآت العمومية والقاعدية، وتوسعت الرقعة الجغرافية لخريطة العنف المسلح لتشمل ولايات سميت بـ "مثلث الموت" المتمثلة في بومرداس، تيزي وزو، الجزائر.¹

ومن أبرز التنظيمات المسلحة التي نشطت في هذه الفترة الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي تحولت إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والجيش الإسلامي للإنقاذ والذي يعد الجناح العسكري للجهة الإسلامية للإنقاذ.

ولكن الدولة الجزائرية لم تستسلم لهذا الوضع حيث قامت باتخاذ مجموعة من الإجراءات القانونية والردعية من بينها : تصعيد حملة اعتقالات واسعة ضد قيادات الجبهة، الاعتماد على سياسة الاستئصال لمواجهة الظاهرة الإرهابية، إنشاء وحدات الحرس البلدي وعناصر الدفاع الذاتي، لكن رغم القوانين المتبناة إلا أنه لم تحقق الأمن والاستقرار بل أدخلت الجزائر في دوامة العنف.²

وفي عام 1995م وضع الرئيس "اليمين زروال" قانون الرحمة الذي تضمن تدابير أمنية لفائدة المسلحين دون غيرهم، تنص على تخفيف العقوبات الصادرة ضدهم في حال تسليم أنفسهم للجيش، وكانت الجماعات الإسلامية المسلحة قد رفضت هذا القانون معلنة مواصلة العمل المسلح.

وفي 1999م واصل الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" نفس النهج بمجرد أن انتخب رئيسا، حيث أصدر قانون الوثام المدني الذي تضمن تدابير متسامحة لصالح المسلحين التائبين،³ ليعقبه بسنة واحدة إصدار عفو رئاسي عن مقاتلي الجيش الإسلامي للإنقاذ الذي أعلن عن حل نفسه مباشرة بعد صدور قرار العفو، لكن هناك بعض الجماعات المسلحة التي رفضت

¹ -عبد الحميد براهيمي، في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص221.

² - كميل طويل، مرجع سابق، ص 56.

³ - د.ك، "من "الرحمة" إلى "المصالحة": 10 سنوات محاولات إسكات صوت السلاح"، جريدة الشرق الأوسط، الجزائر: العدد 9802، الصادر في 29 سبتمبر 2005، ص 15.

قانون الوئام المدني كالجماعة الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال،¹ بالمقابل دعت كل من حركة النهضة وحركة مجتمع السلم الشعب والقوى السياسية إلى الالتفاف حول سياسة الرئيس "بوتفليقة"، الرامية إلى استتباب الأمن،² أما "جانب الله" فلم يبد أي معارضة لقانون الوئام المدني رغم تقديمه لاستقالته من حزب النهضة من أجل منافسة "عبد العزيز بوتفليقة" على منصب رئاسة الجمهورية.

وأقدم الرئيس "بوتفليقة" إلى إعلان ميثاق السلم والمصالحة، الذي عده بمثابة الخطوة الثانية بإلغاء المتابعات القضائية في حق كل الأفراد الذين سلموا السلاح، وطرح هذا المشروع في استفتاء شعبي في 29 سبتمبر 2005م، وكان موقف الأحزاب الإسلامية في أغلبها موقفا إيجابيا اتجاه الميثاق.³

إنّ الأوضاع الإقليمية المتدهورة، والثورات التي عرفتتها بعض الدول العربية (الربيع العربي) دفعت الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى إعلان جملة من الإصلاحات السياسية من أهمها: اعتماد قانون جديد لتنظيم الممارسة السياسية والعمل الحزبي سنة 2012، كان من نتائجه اعتماد أحزاب جديدة بعضها ذات توجه إسلامي معتدل مثل "حزب الحرية والعدالة" برئاسة "محمد السعيد"، وحزب العدالة والتنمية بقيادة "جانب الله... إلخ، مع استمرار الحضر على حزب "جبهة الإنقاذ" وحرمان قيادتها من المشاركة في الحياة السياسية، أو إنشاء أحزاب أو الانضمام إلى أحزاب سياسية قائمة.⁴

إنّ الربيع العربي الذي أسقط الأنظمة في بعض الدول العربية، وأوصل الإسلاميين إلى سدة الحكم في بعض هذه الدول، مثل الإخوان المسلمين في مصر أثر على الأحزاب

¹ - أحمد ج، الجزائر.. من قانون الرحمة إلى ميثاق المصالحة الوطنية، 2009-03-30

www.online.com

² - أمينة سرير عبد الله، مرجع سابق، 2012، ص 231.

³ - فاروق أبو سراج الذهب، ضرورة الانتقال من المصالحة الوطنية إلى الإصلاح السياسي، 2014،

Hmsalgeria.net.

⁴ - المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الانتخابات التشريعية في الجزائر، 2014/08/05

http://www.dohainstitute.org

الإسلامية في الجزائر ما جعلها تغير من تكتيكها السياسي تماشياً مع المستجدات، ومن ثم انسحبت حركة مجتمع السلم من التحالف الرئاسي المحسوب على السلطة حيث كانت أحد أضلاعه الثلاثة، لتنتقل إلى معسكر المعارضة عن طريق تشكيل تحالف إسلامي عرف (تكتل الجزائر الخضراء) يجمع ثلاثة أحزاب إسلامية هي: حركة الإصلاح الوطني، وحركة النهضة، وحركة مجتمع السلم، تحضيراً للانتخابات البرلمانية.¹

في السياق، عرفت الانتخابات البرلمانية 04 ماي 2017م بروز تحالفان إسلاميان، الأول كان بين حركة مجتمع السلم وجبهة التغيير، اللذان قرار الاندماج في حزب واحد وخوض الانتخابات القادمة بقائمة موحدة، كما وقعت كل من حركة النهضة وجبهة العدالة والتنمية وحركة البناء الوطني على التحالف الاستراتيجي بين الحركات الثلاث تحت مسمى "الاتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء" وأعلن قادة الحركات الثلاث المشكلة لهذا التحالف عن دخوله الانتخابات التشريعية بقوائم موحدة عبر كل ولايات الجزائر.²

ما يمكن ملاحظته والتأكيد عليه أن الحركة الإسلامية في الجزائر، منذ مرحلة "بن باديس" وجمعيته إلى مرحلة الستينيات كانت ذات اتجاه إصلاحى هدفت إلى نشر اللغة العربية وتنقية القيم الإسلامية من الخرافات وتقوية الشعور بالشخصية العربية الإسلامية لتتحول بعد الاستقلال إلى العمل السري ثم العلني عقب أحداث أكتوبر 1988 ليدخل فصيل واسع منها مرحلة العنف المسلح عقب وقف المسار الانتخابي، فيما استطاع فصيل آخر الاندماج في العمل السياسي السلمي منقسماً ما بين أحزاب موالية وأحزاب معارضة للسلطة.

من خلال عرضنا لهذا الفصل توصلنا إلى أنّ الأحزاب الإسلامية في الجزائر امتداد لعديد من الأحزاب الإسلامية في العالم الإسلامي كمصر وتونس وتركيا، وكما أنّ هناك منطلقات فكرية كالفكر السلفي والإخواني وفكر الجزارة ساهمت في بروزها وكانت تنشط في

¹ - (د ك) الجزيرة نت، تشكيل تحالف إسلامي بالجزائر، 2012/08/07

[http ; www.algazeera.net](http://www.algazeera.net).

² - أحمد عمرو، أي غد ينتظر الأحزاب الإسلامية الجزائرية، 05/01/2017

<http://albayan.co.uk>.

شكل حركات إسلامية في الفترة الاستعمارية، ثم انتقلت إلى العمل السري غداة الاستقلال إلى غاية 1988، بعدها انتقلت فيها إلى العمل العلني على شكل أحزاب سياسية ذات اتجاه إسلامي.

الفصل الثاني:

واقع الأحزاب الإسلامية في الجزائر

تعتبر الأحزاب الإسلامية محصلة لمجموعة من العوامل الداخلية (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية) والعوامل الخارجية، التي كان لها دور بارز في تشكيل الخريطة الإسلامية في الجزائر، وساهمت في إحداث تغيير على الساحة السياسية، عن طريق المشاركة في الانتخابات، وسنتناول في هذا الفصل أربعة مباحث:

المبحث الأول: عوامل ظهور الأحزاب الإسلامية في الجزائر

المبحث الثاني: خارطة الأحزاب الإسلامية في الجزائر

المبحث الثالث: المشاركة الانتخابية للأحزاب الإسلامية في الجزائر

المبحث الأول

عوامل ظهور الأحزاب الإسلامية في الجزائر

سنعتمد في هذا المبحث إلى بيان دور المتغيرات الداخلية والتأثيرات الخارجية في انتشار الظاهرة الإسلامية والتي تعتبر القوة الدافعة للتيارات الإسلامية في الجزائر.

المطلب الأول_ العوامل الداخلية

أولاً _العوامل السياسية: تتمثل في الأزمات السياسية التي عرفتها البلاد بعد الاستقلال والتي كانت سبباً في صعود الأحزاب الإسلامية في الجزائر.

01_ أزمة الشرعية والمشروعية: تتمثل أزمة الشرعية والمشروعية في عدم تقبل المواطنين المحكومين للنخبة الحاكمة وللنظام السياسي، باعتباره غير شرعي أولاً ولا يتمتع بالمشروعية، أي لا يتمتع بسند أو أساس يخوله الحكم واتخاذ القرارات، وقد يستند إلى الطابع الكاريزمي أو التاريخي للزعيم أو إلى الدين أو الأعراف أو التقاليد.¹

ومن مظاهر أزمة شرعية ومشروعية النظام، حيث اعتمدت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال المشروعية التاريخية أو الثورية لجبهة التحرير الوطني المبنية على المقاومة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي والتي مكنت النخبة الحاكمة من مواجهة أي قوة سياسية طامعة، وأدت إل اندماج وتداخل بين أجهزة الدولة وحزب جبهة التحرير الوطني.²

فقبل أحداث أكتوبر 1988، كان حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الوحيد الحاكم الذي يحدد سياسة الأمة، ويوجه عمل الدولة، الوحيد القادر على قيادة الحياة السياسية في الجزائر، إذ كانت كل التنظيمات تنشط تحت لواء جبهة التحرير الوطني، وبعد وفاة "هوارى بومدين" وتولي "الشاذلي بن جديد" الحكم، شهدت عهده إبعاد رموز الفترة البومدينية، وتبني

¹ - أسامة الغزالي حرب، الأحزاب الإسلامية في العالم الثالث، الكويت، عالم المعرفة، 1987، ص 31.

² - أمينة سرير عبد الله، مرجع سابق، ص 130.

الإصلاح السياسي والاقتصادي، كما عرفت جبهة التحرير صراعات داخلية أثرت على شعبيتها وعلى شعبية النظام، ما أدى إلى تراجع بريق الشرعية التاريخية والثورية.

في هذه الفترة استغلت الحركات الإسلامية الصراعات الداخلية لتحقيق التمدد الشعبي بالتركيز على دور الإسلام في بنية المجتمع الجزائري، وحاولت خلق مشروعية جديدة خارج المرجعية الثورية وهي المرجعية التنموية،¹ في المقابل، عمل "بومدين" على دعم الشرعية التاريخية بمشاريع تنموية لضمان استمرارية حكمه، ومن المشاريع التي اعتمدها تأميم المحروقات والثورتين الصناعية والزراعية، ومجانية التعليم والصحة والسكن، وهذا ما ساهم في تعبئة الجماهير، إلى جانب تبنيه النهج الاشتراكي الذي يتناقض مع مبادئ الشريعة الإسلامية،² بالإضافة إلى الأوضاع المتدهورة التي عرفتها البلد في منتصف الثمانينات بسبب عجز النظام على مواصلة تمويل البرامج التنموية التي تبناها بسبب انخفاض أسعار النفط، وأدى تفاقمها إلى تفجير أحداث أكتوبر التي وضعت مشروعية النظام في خطر،³ وقد استغل ذلك الإسلاميون للظهور علانية ومعارضة النهج الاشتراكي الذي جاء به "هوارى بومدين".

02_ أحداث أكتوبر 1988:

أدت سياسية الانفتاح والمراجعة التي تبنتها السلطة بقيادة "الشاذلي بن جديد" إلى نمو نشاط الحركة الإسلامية، مما سمح لها بالتحرك السياسي والقيام بتعبئة جماهيرية واسعة، نتجت عنها اكتساب مساندة شعبية واسعة للإسلاميين، وعلى إثر ذلك نظم الإسلاميون

¹ - مسعود بجنون، الحركة الإسلامية الجزائرية، سنوات المجد والشؤم، (ترجمة: عبد السلام عزيزي)، الجزائر: دار مدني، 2002، ص 44.

² - أحمد إبراهيم البيومي، الحركة الإسلامية وأزمة الديمقراطية، 2017.

www.ikhewanwiki.com

³ - نعيمة عزوق، سياسات التعامل مع ظاهرة الجماعات الإسلامية المسلحة في الجزائر (1992-2014)، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2017، ص 79.

العديد من المسيرات والمظاهرات التي عبرت عن غضب الجماهير وطالبت بالعودة إلى الإسلام كحل لمواجهة كل هذه الصعوبات والاقتصادية والاجتماعية... إلخ.¹

ومن أكبر المسيرات التي نظمتها الحركة الإسلامية في أكتوبر 1988، مسيرة 07 أكتوبر 1988 التي شارك فيها ما يتراوح ما بين ستة آلاف إلى وثمانية آلاف من مؤيدي الحركة، كما تم تنظيم مسيرة أخرى في 10 أكتوبر 1988 التي شارك فيها حوالي عشرين ألف إسلامي بقيادة "علي بلحاج" والتي تعتبر من أكبر المسيرات الإسلامية.²

وهكذا كان الإسلاميون هم المستفيدون الأوائل من أحداث أكتوبر 1988، حين نجحوا في استقطاب الشباب الغاضب والساخط على سياسات النظام، رغم أن الحركة الإسلامية لم يكن لها أي دور في إشعال هذه الأحداث إلا أنها تسلفتها وحاولت توجيهها إلى الوجهة الإسلامية، وما مكن الإسلاميين من فرض أنفسهم، كتيار مهيمن على المجتمع لاسيما على الفئات الشعبية المحافظة.³ وكذلك استفادت الحركة الإسلامية من سياسة الانفتاح التي اعتمدتها "الشاذلي" لاسيما عقب اعتماد دستور 1989 حيث ساعدتها على الخروج من دائرة السرية إلى دائرة العلنية والعمل الجماهيري العلني.⁴

03_ دستور 1989:

لقد كشفت أحداث أكتوبر 1988 عن عمق أزمة المجتمع الجزائري ووضعت الحركة الإسلامية على المحك وجعلتها القوة الوحيدة المتحكمة في الشارع، في ظل هذه الظروف صدر دستور 23 فيفري 1989 الذي أقر بضرورة الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وكما اعترف بوجود اتجاهات مختلفة داخل أجهزة الدولة والحزب.

¹ - أمينة سرير، مرجع سابق، ص 131.

² - Liess Boukra ; pp ; 244-245.

³ - محمد سليمان، مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص الحركات الوطنية وتشكيلات الدول في الجزائر وبلدان المغرب، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة وهران، السنة الجامعية، 2012-2013، ص 61.

⁴ - حوار نورد الدين علوش، مع الأكاديمي الطاهر سعود، 01 جانفي 2013.

انطلاقاً من التعديلات التي تضمنها دستور 1989 استفادت الحركة الإسلامية من تعديلاته من بابين اثنين هما التعديل بالإضافة والتعديل بالحذف، التعديل بالإضافة يتمثل في:

- تحديد ثوابت المجتمع الجزائري والتي تم التأكيد عليها في المادة (01) والمادة (02) والمتمثلة في "الطابع الجمهوري" و"اللغة العربية هي اللغة الوطنية".¹

- التأكيد على أن "الإسلام دين الدولة" وعلى ضرورة الانتماء إليه وفق المادة (02)، إلى جانب تعهد رئيس الجمهورية أثناء أداء اليمين الدستورية باحترام الدين الإسلام وهذا وفقاً للمادة (73) حسب النص الآتي: «أقسم بالله العلي العظيم أن أحترم الدين الإسلامي وأمجده».

- إقرار التعددية الحزبية وفقاً للمادة (40) التي تقول: «حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به».²

كما خصص دستور 1989 فصلاً كاملاً للحقوق والحريات ويشمل على اعترافات و ضمانات للممارسة الديمقراطية، ومن جملة هذه الحقوق والحريات ما يلي:

- حرية الرأي واحترام حقوق الإنسان وهذا وفقاً للمادة (31) التي تقول: «الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة»، كذلك نصت المادة (32) على: «حق الدفاع الفردي عن طريق جمعيات حقوق الإنسان».³

¹ - حسين مزروود، مشاركة الأحزاب في المؤسسات السياسية في الجزائر (1989-1999)، الجزائر: دار ابن طفيل، ص 22.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية، القانون رقم 89-11، المؤرخ في 2 ذي الحجة الموافق ل 5 جويلية 1989، يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادر في 05 جويلية 1989، ص 8.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية، القانون رقم 89-11، المؤرخ ل 23 رجب 1409 هـ الموافق ل 1 مارس 1989، تتعلق بالحريات الأساسية، الجريدة الرسمية، العدد 09، الصادرة في مارس 1989، ص 239.

عليه وبفضل هذه الإضافات التي تضمنها دستور 1989 استطاعت الحركة الإسلامية الانتقال إلى العمل العلني.

ومن جهة أخرى أكد الدستور على حذف بعض المواد التي كانت عائقاً لنشاط الحركة الإسلامية وأهمها:

- إلغاء الأحادية الحزبية

- تحديد دور الجيش من خلال تحييده عن العمل السياسي وحصر دوره في الدفاع الوطني وحماية الاستقلال الوطني والوحدة الترابية، مع منع أفراد من الانخراط في الأحزاب السياسية وفق المادة (24) من دستور 1989.

- إعادة صياغة المادة الأولى من الدستور التي تعرف الدولة الجزائرية على أنها "جمهورية ديمقراطية شعبية وهي وحدة لا تتجزأ" على خلاف دستور 1976 الذي عرف الدولة الجزائرية على أنها دولة الاشتراكية، بمعنى تم حذف مصطلح الاشتراكية من تعريف الدولة.¹ وعليه استغادت الحركة الإسلامية من دستور 1989 المؤكد على القيم الإسلامية، حيث جدّ في الدستور معطين:

- أن الاشتراكية لم تعد رخصة للمواطن الجزائري لمباشرة حقوقه.

- أن الإسلام لم يعد أداة السلطة للترويج الاشتراكية.

كما استغادت الحركة الإسلامية من التعديلات والحقوق والحريات التي جاء بها دستور 1989 بفسح المجال أمام ظهور الأحزاب والجمعيات الإسلامية و"شرعنة" وجودها وأهمها: الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي اعتمدت في 06 سبتمبر 1989، حركة المجتمع الإسلامي التي اعتمدت في 06 ديسمبر 1989، حركة النهضة الإسلامية التي اعتمدت في 01 ديسمبر 1989.²

¹ حسين مزروود، مشاركة الأحزاب في المؤسسات السياسية في الجزائر (1989-1999)، المرجع السابق، ص 23.

² كربوسة عمران، مرجع سابق، ص 47.

وقد استطاعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أن تفرض نفسها كأكبر قوة سياسية في الانتخابات المحلية التي جرت في 12 جوان 1990، والتي أسفرت عن فوزها الساحق بحصولها على (54.25%) من الأصوات، وكانت أول انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر المستقلة، كما شاركت في الانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991 وحصلت على 188 مقعداً، وهكذا أصبحت تعمل على إقامة دولة إسلامية عبر صناديق الاقتراع.¹

ثانياً_ العوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية:

في هذا المطلب سنتطرق إلى العوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في بروز الأحزاب الإسلامية نهاية الثمانينات ومتمثلة في:

01_ العوامل الثقافية: وتتمثل هذه العوامل في أزمة الهوية، تعتبر من أخطر الأزمات التي عرفت البلاد، حيث عملت السياسة الاستعمارية على القضاء على مقومات الهوية الجزائرية وعلى رأسها الدين الإسلامي واللغة العربية وذلك من خلال تشويه وتحريف المفاهيم والقيم الإسلامية، وتطبيق سياسة التغريب. كما عملت على تشجيع تعلم اللغة الفرنسية وما تحمله من قيم وأفكار غربية ما خلق أزمة هوية حقيقية بعد استقلال الجزائر، حيث وجدت الدولة الجزائرية نفسها أمام اتجاهين أحدهما محافظ على الهوية والدين الإسلامي كبديل والآخر ذو ثقافة فرنسية، إلى جانب مطالب الثقافة البربرية.

إلى جانب ذلك، ساهمت عوامل في تعميق أزمة الهوية أبرزها:

_ انتشار الطرق الصوفية المنحرفة والبدع والخرافات وغياب القيم والقواعد الإسلامية أثناء وبعد الاستقلال.

_ محاربة السلطات الاستعمارية المؤسسات الإسلامية كالقضاء الشرعي والتعليم الديني.

_ ظهور تيارات فكرية دينية دخيلة على المجتمع الجزائري عملت على تضييع القيم الدينية.

¹ - أحمد عمرو، "أي غد ينتظر الأحزاب الإسلامية"، مجلة البيان، 01 ماي 2017.

_ تغلغل التيار العلماني والفرنكفوني في مقاليد السلطة ومؤسسات المجتمع المدني.

كل هذه العوامل ساهمت في بروز الحركة الإسلامية في الجزائر، حيث استغلت الصراع القائم حول الهوية وعملت على استقطاب الفئة المعربة المحافظة الساخطة على هيمنة الفرنكفونيين على دوائر الحكم.¹

مقابل ذلك، أسست الحركة الإصلاحية الإسلامية مدرسة حرة للمحافظة على ثوابت ومقومات الشخصية الوطنية في مواجهة المشروع التغريبي. وتم تأسيس أيضا "رابطة الدعوة" عام 1989 برئاسة الشيخ "سحنون" وكانت مضلة للتيارات الإسلامية ومن أبرز أهدافها إصلاح العقيدة والدعوة إلى التحلي بالأخلاق الإسلامية، وكان نتاج هذه الرابطة ظهور تيارات إسلامية متعددة أهمها "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، فالكثير من قياديين ومناضليها كانوا ينشطون في الرابطة.²

وهكذا استفادت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الصراع الهوياتي في الجزائر كونها حركة إسلامية قائمة على بيان أول نوفمبر الذي يؤسس لدولة جزائرية ديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية، وتتادي بالعودة إلى الإسلام وإقامة نظام حكم يرتكز على مبدأ الحاكمية باعتباره السبيل الوحيد للإصلاح وإنقاذ الجزائر من كل الأزمات حسب ما تدعي بما في ذلك أزمة الهوية.

ثالثا_ العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

1_ غياب العدالة والتوزيعية: تتمثل في غياب العدالة التوزيعية تتمثل في عجز النظام السياسي الجزائري عن توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية في المجتمع بطريقة عادلة ووجود خلل في المقدرة التوزيعية.³

¹ - لطيفة بن عاشور، آليات التحول الديمقراطي في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص تنظيم تسيير إداري، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية، 2013-2014، ص 25.

² - عمر حيدر، مرجع سابق، ص 90.

³ - أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص 31.

ويعود سبب هذه الأزمة إلى الخصائص السلبية التي ورثتها الجزائر عن الاستعمار الفرنسي، وإلى جانب السياسات الاشتراكية التي اتبعتها الدولة الجزائرية عقب الاستقلال والتي أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في ظل سياسة التخطيط المركزي وسيطرة الدولة على النشاطات المختلفة في الصناعة والزراعة واعتمادها على الغاز والبتروك بشكل كبير.

كذلك العجز الإداري والفساد الحكومي وارتفاع المديونية الخارجية وتدهور الإنتاج المحلي وازدياد الاعتماد على الاستيراد وتدهور قيمة العملة الوطنية، كل ذلك نتج عنه تدهور الاقتصاد الوطني¹.

والذي أدى بدوره إلى تفشي ظاهرة البطالة والتي تتلخص خطورتها في الأبعاد المختلفة التي يمكن أن تأخذها والتي تهدد تماسك واستقرار المجتمع، وتعود أسبابها إلى الأوضاع الاقتصادية المتدهورة ونقص اليد العاملة المؤهلة وضعف تطورها ونقص الكفاءات العالية.

إلى جانب انتشار الفقر والتفاوت الاجتماعي في الجزائر وارتفاع نسبة الأمية وانعدام الظروف الصحية الملائمة وانخفاض المستوى المعيشي وتدني القدرة الشرائية وأزمة السكن.

كل هذه الظروف ساهمت في صعود الحركة الإسلامية في الجزائر بالتحاق الجماهير الخائفة على الوضع الاجتماعي المتردي بهذه الحركة لاسيما جبهة الإنقاذ التي تعتبر الإسلام الحل الوحيد للتخلص من هذه الأوضاع².

2_ انهيار أسعار النفط في السوق الدولية عام 1986:

عرفت الجزائر في منتصف الثمانينات تحديدا في 1986 أزمة اقتصادية حادة سببها اعتماد الدولة بشكل كبير على البترول والغاز كمصدر للعملة الصعبة، حيث شكل حوالي 98% من الصادرات مع ارتفاع أسعار وارادتها من السلع والمنتجات الصناعية.

¹ - محمد براق، وتسعديت بوسعين، مداخلة بعنوان "أسباب انتشار البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر"، ملتقى دولي تحت عنوان إستراتيجية الحومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، البويرة، 1999.

² - البرنامج السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ، 1991.

وهكذا بدأت ملامح هذه الأزمة بتقلبات سعر صرف الدولار وتراجع الصادرات بنسبة 40% وارتفاع أسعار المواد المصنعة والغذائية في السوق الدولية والتي نتجت عنها تداعيات سلبية مع بروز الندرة واللجوء إلى الاقتراض أو المديونية من البنوك الخارجية والتي كانت تتم بشروط قاسية وتصب في تقليص الدور الاقتصادي للدولة.

إلى جانب إلغاء التأمينات وتخفيض النفقات العسكرية وتحويل قطاعات الإنتاج إلى القطاع الخاص، إضافة إلى زيادة من قيمة الضرائب والرسوم.

كل هذه العوامل زادت من حدة الأزمة وتبعية الدولة الجزائرية للبنوك الخارجية وانعكس سلباً على الحالة الاجتماعية للشعب الجزائري لاسيما على للشرائح الفقيرة والمتوسطة خاصة مع انتشار البطالة ما أدى إلى مضاعفة مؤشرات الاستقرار في البلاد وزوال التماسك الاجتماعي.¹

عليه نستنتج أنّ أزمة النفط منتصف الثمانينات وتداعياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أدت إلى انفجار أحداث أكتوبر 1988 التي كانت نقطة تحول للحركة الإسلامية الجزائرية، وعملت على توجيهها وجهة إسلامية والاستثمار في نتائجها لتعبئة وتجديد الفئات الاجتماعية الهشة.

المطلب الثاني-العوامل الخارجية

في هذا الإطار ستركز دراستنا على العوامل الخارجية ودورها في صعود الظاهرة الإسلامية في الجزائر، حيث تلعب البيئة الخارجية دوراً مهماً لا يقل أهمية عن البيئة الداخلية من حيث خلق الضغوطات والتأثيرات على النظام السياسي الجزائري وعلى وعي الجماهير.

¹ - الهاشمي بوجعدار، "أزمة المديونية الخارجية للجزائر أسبابها وأثارها"، مقال، العدد 12، الصادر 1999، ص 107.

أولاً- الثورة الإيرانية 1979:

وهي ثورة نشبت عام 1979 في إيران وحولت نظام إيران من ملكي تحت حكم الشاه "محمد رضا بهلوي" الذي كان مدعماً من الولايات المتحدة إلى نظام إسلامي، وقد تميزت فترة السبعينيات انتصار الثورة الإيرانية وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي أعطت دافعا قويا لصعود الحركات الإسلامية في العالم بما في ذلك الناشطة بالجزائر.

ورمت الثورة الإيرانية إلى القضاء على النفوذ الأجنبي ونشر العدل الإسلامي في جميع أنحاء العالم وخاصة الأقطار العربية، وقد أثبتت هذه الثورة أنه في ظل هذه الأوضاع الراهنة يمكن قيام حكومة وفق أسس إسلامية وبناء حركة سياسية إسلامية قادرة على النضال والإطاحة بالأنظمة الاستبدادية في العالم الإسلامي وإقامة نظام حكم إسلامي بديل.¹

كما قدمت الثورة الإيرانية للحركات الإسلامية رصيذاً نضالياً هائلاً استثمرته في مواجهة الأنظمة الحاكمة ومنحت هذه الثورة دفعة هائلة للصحة الإسلامية ومكنتها من الانتشار في العديد من الدول الإسلامية ومنها الجزائر.²

وقد ساهم نجاح الثورة الإيرانية في انتعاش بعض التيارات الإسلامية في الجزائر، والاقتراء بها لتحقيق هدف الوصول إلى السلطة، وإقامة دولة إسلامية خاصة أنّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية عملت على تصدير ثورتها إلى العالم الإسلامي بما في ذلك الجزائر مستخدمة كل الوسائل المتمثلة في الجرائد والصحف إضافة إلى دعم التيار الإسلامي مادياً ومعنوياً.³

ثانياً- الحرب الأفغانية 1979

لقد ساهم التدخل السوفيتي في أفغانستان والحرب التي أعقبتها في تشكيل تضامن في أوساط العديد من الإسلاميين الجزائريين، فقد التحق مئات الشباب بصفوف المقاومة

¹ - رفعت سيد أحمد، الحركات الإسلامية في مصر وإيران، القاهرة: دار سنا للنشر، 1979، ص 36.

² - جعفر حسين نزار، الثورة الإسلامية في إيران، (د ب ن): شبكة القصر، 1989، ص 55.

³ - حنيفي الهلايلي، مرجع سابق، ص 6

الأفغانية لمواجهة الشيوعية نتيجة عملية غرس مكثفة للأفكار و العقائد، فأصبحت قضية محورية وعقائدية لدى المسلمين، وتوجه العديد من الشباب إلى الجهاد الأفغاني، وتبنت الحركة الإسلامية الجزائرية بشقيها السياسي والعسكري القضية الأفغانية وتم تجنيد العديد من الجزائريين الذين تلقوا تكويناً اكسبهم خبرة وقوة في المواجهة، عليه استغل التيار الإسلامي في الجزائر القضية الأفغانية للتمدد الشعبي والتجنيد.¹

¹-حنيفي هلايلي، مرجع سابق، ص 8

المبحث الثاني:

خارطة الأحزاب الإسلامية في الجزائر

بعد إعلان دستور 1989 لحرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، الذي يقنن ويفسر كيفية إنشاء الأحزاب السياسية، عرفت الساحة الجزائرية تشكيل عدد كبير من الأحزاب السياسية منها الأحزاب الإسلامية أبرزها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة مجتمع السلم، وحركة النهضة، وحركة الإصلاح الوطني، إضافة إلى جبهة التغيير وحزب جبهة العدالة والتنمية التي برزت عقب أحداث الربيع العربي، كذلك ظهرت أحزاب إسلامية صغيرة نشرحها في هذا المبحث.

المطلب الأول_ الأحزاب الناشطة منذ 1989:

سنبرز من خلال هذا المطلب أهم الأحزاب الإسلامية الناشطة منذ إقرار التعددية، عام 1989 المتمثلة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة مجتمع السلم، حركة النهضة وحركة الإصلاح.

أولا- الجبهة الإسلامية للإنقاذ: هي أول حزب إسلامي في الجزائر، حصلت على اعتمادها رسميا بعد الانفتاح الديمقراطي الذي شهدته الجزائر في أواخر الثمانينات، وقد تم الإعلان رسميا عن تأسيسها في 1989/02/23، بقيادة "عباسي المدني" و"علي بلحاج"، وتعتبر الجبهة امتدادًا للحركات الإسلامية التي كان نشاطها سريا من بينها جمعية القيم.¹

في البداية دعى "علي بلحاج" إلى تشكيل الجبهة الإسلامية إلا أن "عباسي المدني" اقترح لها اسما آخر هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ معللا هذه التسمية بأن الجبهة تعني المجابهة، الإسلامية لأنه هو السبيل الوحيد للإصلاح والتغيير، أما الإنقاذ فمأخوذة من الآية الكريمة: (وكنتم على شفى حفرة من النار فأنقذكم منها).

¹ - رابح كمال لعروسي، المشاركة السياسية في الجزائر، الجزائر: المحمدية، 2007، ص 54.

تستمد الجبهة الإسلامية للإنقاذ منهجها من الكتاب والسنة وسير الخلفاء الراشدين، ومن بين أهدافها تحقيق العمل الإسلامي في إطار برنامجها السياسي المقدم للأمة لوضع حد للأزمة، ووضع حد للتبعية الاقتصادية والسياسية والحضارية للغرب، ضمان وحدة الأمة الإسلامية، تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع المجالات.¹

تشكلت الجبهة من تيارات متعددة ومختلفة، منها مناضلين كانوا ينتمون إلى تيارات مختلفة إسلامية وغير إسلامية، كما ضمت وجوها تاريخية شاركت في المقاومة من أجل الاستقلال، كما تتكون من التيار السلفي الذي يجمع نزعتين "البويعليون والتكفيريون"، وتيار الجزائر الذي يتزعمه "محمد السعيد"، أما الفئات الاجتماعية التي تشكلت منها الجبهة فيغلب عليها فئة الشباب لاسيما فئة الشباب الجامعي المثقف، وفئة التلاميذ والطلبة، وفئة الشباب غير المتمدرس والبطال.²

أما من حيث المشروع السياسي فقد احتوى برنامج الجبهة على تفاصيل إصلاحية في شتى المجالات، وقد اعتمدت في دعوتها على النهج الدعائي العاطفي.

ويتألف الهيكل التنظيمي للجبهة من قاعدته الأساسية المتمثلة فيما يلي: الأسرة النظامية، والمكتب البلدي، ومجلس الشورى البلدي، المكتب التنفيذي الولائي، مكتب الشورى الولائي، المكتب التنفيذي الوطني، رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مجلس الشورى الوطني، المؤتمر.

ولقد خاضت الجبهة المعركة الانتخابية في الانتخابات البلدية لعام 1990 وحققت فيها فوزا ساحقا، بالإضافة إلى الفوز الذي حققته في الدورة الأولى من أول انتخابات تشريعية تعددية شهدتها الجزائر حيث حصلت على 188 مقعدا من أصل 220 مقعدا، وفي مارس 1992 أصدر القضاء الجزائري قرارا يقضي بحل "الجبهة" واعتقال عدد كبير من قياداتها

¹ - الجبهة الإسلامية للإنقاذ الجزائرية، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. 2015.

<http://m.wikipedia.org.wiki>.

² - حيدر إبراهيم علي، مرجع سابق، ص 259.

الأمر الذي أدى إلى فرار عدد كبير من مناضليها إلى الجبال لينظموا إلى الجماعات المسلحة الجزائرية التي أعلنت الجهاد ضد السلطة.¹

ثانيا- حركة النهضة الإسلامية: هي حركة إصلاحية تأسست في البداية على أنها حركة إصلاحية دعوية، تحت تسمية "جمعية النهضة للإصلاح الثقافي"، كان نشاط الحركة سرا خلال فترة السبعينات، وتم الاعتراف بها رسميا في أول ديسمبر 1990 بقيادة الشيخ " جاب الله"، وتم تغيير اسم حركة النهضة الإسلامية إلى حركة النهضة طبقا للقانون العضوي للأحزاب الإسلامية الذي صدر في 02 مارس 1990 وفقا للمادة التي تمنع تأسيس الأحزاب على أساس ديني إيديولوجي، وفي عام 1999 تعرض حزب "النهضة " لانشقاق حيث انشق مؤسسها "عبد الله جاب الله " لخلاف بينه وبين "الحبيب آدمي" بسبب تأييد الأخير وأنصاره للرئيس " بوتفليقة ".²

تتبنى حركة النهضة الإسلام كمرجعية فكرية لها، وتهدف إلى إقامة جمهورية ديمقراطية تعددية عادلة ومستقرة تضمن الممارسة السياسية الحرة للجميع، في إطار اقتصادي يتراوح بين الحرية الاقتصادية وواجب الدولة في الحفاظ على التوازن الاجتماعي.³

تم تنظيم هياكل الحركة وفق قانونها الأساسي المصادق عليه من طرف مجلس الشورى في المؤتمر الرابع الذي عقد في 24 أوت 2008، إذ حدد مؤسسات الحركة في: المؤسسات القيادية المتكونة من المؤتمر، مجلس الشورى الوطني، والمؤسسات القاعدية المتكونة من مجلس الشورى الولائي والمكتب الولائي ومجلس الشورى البلدي والفوج.⁴

ثالثا- حركة مجتمع السلم: ترجع نشأتها إلى تأسيس جمعية خيرية سميت ب"رابطة العلماء والدعوة" من طرف "محفوظ نحناح" بمسجد الأبيار بالعاصمة، وتعد "جمعية الإصلاح

¹ -مبروك عبشة، مرجع سابق، ص 29.

² _ رابح كمال لعروسي، مرجع سابق، ص 56.

³ - حسين مزروود، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر (1989_2010)، مرجع سابق، ص 135.

⁴ - حركة النهضة، القانون الداخلي، المصادق عليه من طرف مجلس الشورى الوطني في دورته المنعقدة في 28 جانفي 2009، زرالدا، المؤتمر الرابع، الجزائر، 2009، ص 15.

والإرشاد" امتداد لها التي أعلن عنها بعد ذلك يوم 27 مارس 1989، ورغم ذلك فإنّ الجذور التاريخية لهذه الحركة ترجع إلى فترة نشاطها السري الذي بدأ في عام 1963م، وتستمد مرجعيتها من فكر "تيار الإخوان المسلمين"، حيث كان هذا التيار في الجزائر يبدي معارضة بارزة لنظام الحكم السائد آنذاك، ومنذ خروج الحركة إلى العلن في أبريل 1991 باسم "حركة المجتمع الإسلامي"، عرفت عدة تغييرات جوهرية خلال تجربتها السياسية المعاصرة، مسّت برنامجها الانتخابي وخطابها السياسي، وأهم هذه التغييرات إعلان تغيير تسميتها إلى "حركة مجتمع السلم" بسبب قانون الأحزاب الذي يمنع تأسيس الأحزاب على أساس ديني.¹

وفيما يخص تركيبتها الداخلية، فإنّ الحركة تضم في صفوفها نخبة مثقفة، ممثلة في بعض أطراف الصحوة الإسلامية في الجزائر التي ظهرت خلال عقد الثمانينات، الخصائص التي يتميز بها برنامج هذا الحزب تظهر في رفضه وإدانتته للعنف الذي تتبناه الجماعات الإسلامية المسلحة.²

رابعاً - حركة الإصلاح الوطني: حركة ذات توجهات إسلامية معتدلة فكرياً، أسسها سعد عبد الله جاب الله بعد انسحابه من حركة النهضة سنة 1999، إذ أخرج منها بقرار من وزارة الداخلية بعد الخصومة التي وقعت له مع عناصر قيادية مهمة، ليخلفه "حمد بولحية" كرئيس للحزب، و "جهيد يونس" كأمين عام، ورئيسها الحالي " فيلالي غويني"، واستطاعت أن تفرض نفسها كأول قوة معارضة في المجلس الشعبي الوطني قبل الانشقاق، للحركة نفس مبادئ حركة النهضة، من حيث أنّها حزب وطني يقوم على مبادئ ثورة نوفمبر 1954، وثوابت المجتمع الجزائري المتمثلة في اللغة العربية والإسلام.³

¹ - فاروق أبو سراج الذهب، بعد ربع قرن من النضال والعطاء (29 ماي 1991 - 29 ماي 2016) حركة مجتمع السلم خمس... أين وإلى أين؟، الجزائر: دار الخلدونية، 2016، ص 08.

² - رشيد بن يوب، الدليل السياسي 1999، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1999، ص 62.

³ - حركة الإصلاح الوطني، تعريف الحركة الإصلاح الوطني، 2017.

إنّ هيكّل حركة الإصلاح الوطني يتسم بالبساطة والحدّثة، رغم العمق التاريخي للحزب وحجمه السياسي والتنظيمي في خارطة الأحزاب الجزائرية المعاصرة، إذ يضم على المستوى الأعلى المؤتمر الذي يتشكّل من عدّة هيئات من مختلف المستويات، ثمّ يليه مجلس الشورى الوطني الذي يعد أعلى هيئة للمداولة والرقابة، بالإضافة إلى المكتب الوطني، أمّا على النطاق القاعدي فيوجد مستويين، المستوى الولائي والبلدي ويتضمن أيضا مجلسا للشورى ومكتبا تنفيذيا، وتعتبر الحركة نفسها وريثة لفكر "بن باديس" و"مالك بن نبي".¹

المطلب الثاني: الأحزاب الناشطة بعد إصلاحات 2011:

في هذا المطلب سنبرز أهم الأحزاب الإسلامية الناشطة عقب أحداث الربيع العربي، المتمثلة في حزب جبهة العدالة والتنمية، وحزب جبهة التغيير.

أولا- حزب جبهة التغيير: هو حزب منشق عن حركة مجتمع السلم وظهر خلال تولي الشيخ " أبو جرة سلطاني " رئاسة الحركة بعد الشيخ " نحناح " حيث لاقى معارضة شديدة وهذا ما أدى إلى تأسيس تيار داخل "حمس " وعرف باسم " تيار التغيير " في 17 فيفري 2012، ويقوده الأستاذ "عبد المجيد مناصرة"، ويتمتع الحزب بالشخصية المعنوية والأهلية القانونية وباستقلالية التسيير، ويعتمد في تنظيم هياكله وتسييرها المبادئ الديمقراطية.

ويستمد الحزب مرجعيته حسبما جاء في قانونه الأساسي من الدستور الجزائري والقوانين المنظمة، وثابتت الدولة الجزائرية باعتباره قوة جمع وتوحيد وضبط لتوجهات الأمة وتطلعاتها، بيان أول نوفمبر 1954 ببنوده وأهدافه. وتتمثل ثوابت ومبادئ الجبهة في الوحدة الوطنية ترابا وشعبا، والانتماء للأمة والحضارة العربية والإسلامية، والأمازيغية كعمق تاريخي وبعد حضاري، والتداول السلمي على السلطة.²

¹ - نفس المرجع.

² - جبهة التغيير، القانون الأساسي، المصادق عليه من قبل المؤتمر التأسيسي لجبهة التغيير المنعقد في الجزائر، في 18 فيفري 2012، ص 07.

ويهدف الحزب حسبما جاء في قانونه الأساسي إلى الدفاع عن قيم الشعب وثوابته ومبادئه وتمكينه من حقوقه الأساسية، استمرار العمل لتحقيق وتجسيد الأهداف التي نص عليها بيان أول نوفمبر، تمكين الجزائر من القيام بدورها على المستوى الإقليمي والدولي ونصرة القضايا الإنسانية العادلة وحقوق الإنسان وعلى رأسها قضية فلسطين، التربية والتعليم والتكوين وفقا لقيم الشعب ومبادئه وفي إطار الثوابت الوطنية والمبادئ والقيم الإسلامية.

يتكون الحزب من هيئات المداولة المتمثلة في المؤتمر الوطني ومجلس الشورى الوطني، ويتكون من الهيئات التنفيذية والمناصب القيادية المتمثلة في المكتب الوطني للجبهة ورئيس الجبهة ورئيس مجلس الشورى الوطني ونواب رئيس الجبهة، وكما يتكون من الهيئات الاستشارية للجبهة المتمثلة في المكتب الوطني الموسع والمجلس الوطني للجبهة والهيئات المتخصصة.

وفي 2017 عادت جبهة التغيير رسميا إلى حركة الأم "حمس" من أجل خوض الانتخابات التشريعية المنظمة في 4 ماي 2017، وتم حله بتاريخ 1 جويلية 2017.¹

ثانيا- حزب جبهة العدالة والتنمية: أسس الجبهة الشيخ "عبد الله جاب الله"، وقد حصل على رخصة ممارسة العمل السياسي في مارس 2012، وقد خاض الحزب تشريعات 2012 منفردا رافضا الانضمام إلى تكتل الجزائر الخضراء، أو الانضمام مع أي تحالف إسلامي آخر، أما في تشريعات 2017 شكل تحالفا مع حركة النهضة وحزب البناء الوطني، وهذا الحزب سوف نتطرق إلى أهم تفاصيله في الفصل التطبيقي.

¹- نفس المرجع، ص 19.

المبحث الثالث:

المشاركة الانتخابية للأحزاب الإسلامية وعراقيلها

في هذا المبحث سنقوم بدراسة الأحزاب الإسلامية (الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة النهضة، حزب الإصلاح الوطني، حزب التغيير، حزب الحرية والعدالة) وذلك من خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

المطلب الأول_ تقييم المشاركة الانتخابية للأحزاب الإسلامية

في هذا المطلب سنقوم بتقييم الأحزاب الإسلامية وذلك من خلال مشاركتها في الانتخابات الرئاسية من (1995 إلى 2014)، والتشريعية من (1991 إلى 2017).

أولاً: تقييم المشاركة الانتخابية للإسلاميين في الرئاسيات:

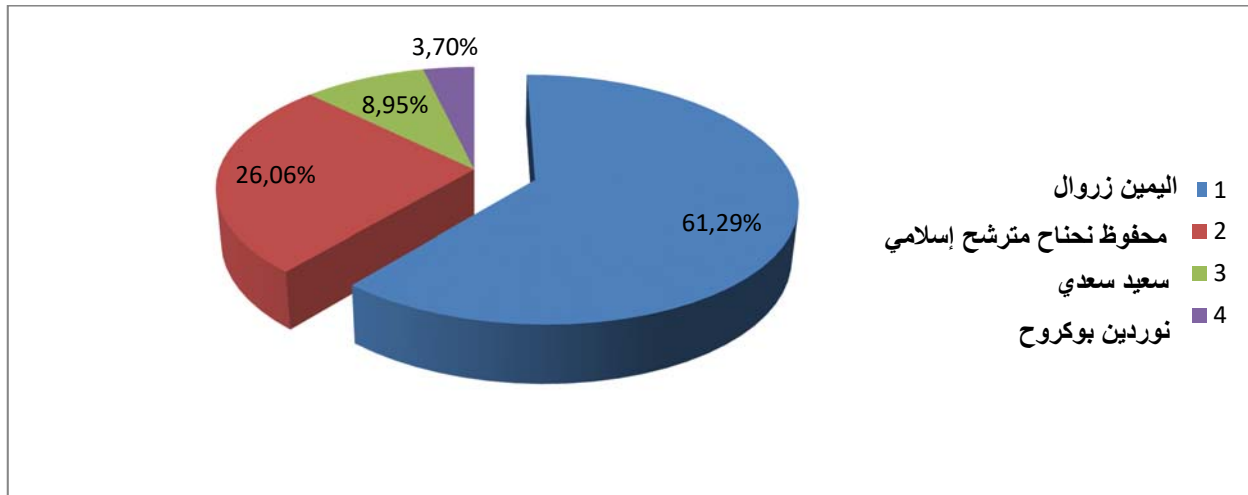
1_ نتائج الإسلاميين مقارنة بمنافسيهم في رئاسيات 1995م:

جدول رقم (01) يبين نتائج الإسلاميين مقارنة بمنافسيهم في رئاسيات 1995م

المرشح	الأصوات المتحصل عليها	النسبة المئوية
اليمين زروال	7.088.618	61.29%
محفوظ نحناح (حركة مجتمع السلم)	2.971.914	26.06%
سعيد سعدي	1.115.796	8.95%
نوردين بوكروح	443.144	3.70%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النتائج المعلنة من طرف المجلس الدستوري 1995.

الشكل رقم (01) دائرة نسبية تبين نتائج الإسلاميين مقارنة بمنافسيهم بالنسب في رئاسيات 1995م.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الجدول

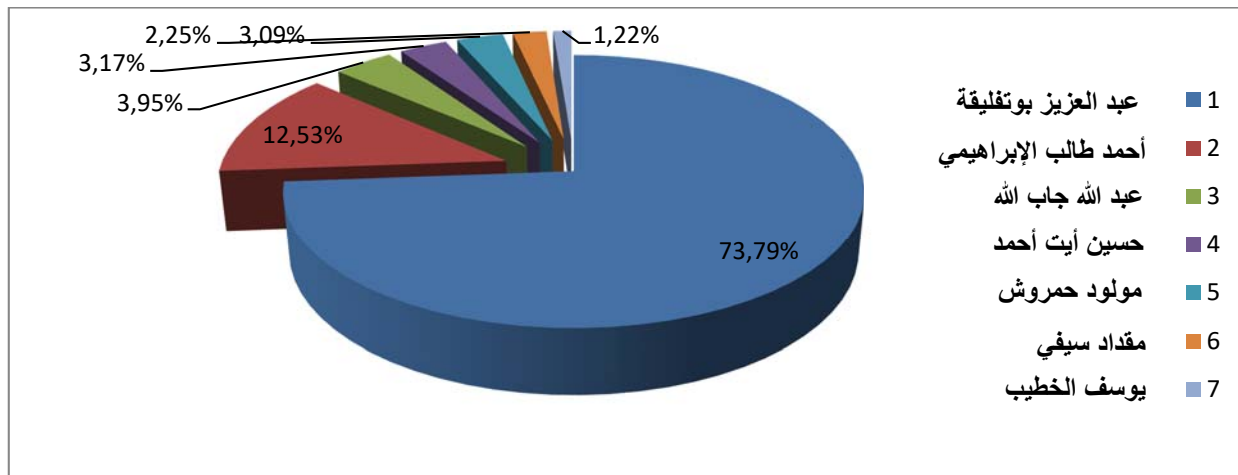
2_ نتائج الإسلاميين مقارنة بمنافسيهم في رئاسيات 1999م:

جدول رقم (02) يبين نتائج الإسلاميين مقارنة بمنافسيهم في رئاسيات 1999.

المرشح	الأصوات المتحصل عليها	النسبة المئوية
عبد العزيز بوتفليقة	7.442.139	73.79%
أحمد طالب الإبراهيمي	1.264.094	12.53%
عبد الله جاب الله (مترشح إسلامي) حركة الإصلاح الوطني	398.416	3.95%
حسين أيت أحمد	319.523	3.17%
مولود حمروش	311.908	3.09%
مقداد سيفي	226.371	2.24%
يوسف الخطيب	122.826	1.22%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النتائج المعلنة من طرف المجلس الدستوري 1999.

الشكل رقم (02) دائرة نسبتيه تبيين نتائج الإسلاميين مقارنة بمنافسيهم بالنسب في رئاسيات الرئاسة 1999م.



المصدر: من إعداده الطالبتين بناء على نتائج الجدول

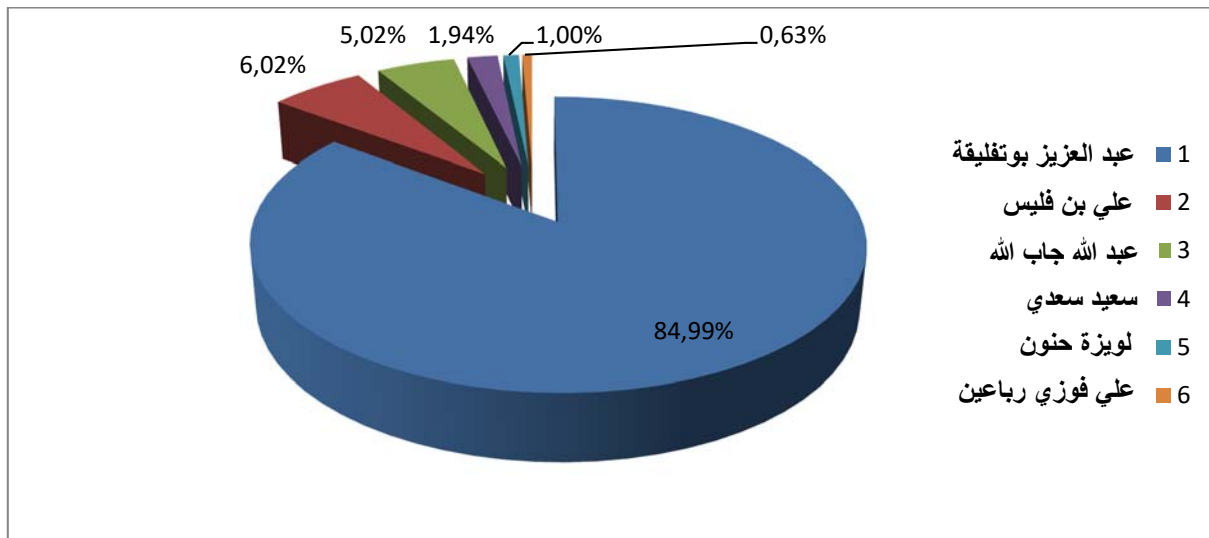
3_ نتائج الإسلاميين مقارنة بمنافسيهم في رئاسيات 2004م:

جدول رقم (03) يبين نتائج الإسلاميين مقارنة بمنافسيهم في رئاسيات 2004م.

المرشح	الأصوات المتحصل عليها	نسبة أصوات الناخبين
عبد العزيز بوتفليقة	8.651.729	%84.99
علي بن فليس	643.951	%06.42
عبد الله جاب الله (مرشح إسلامي) الإصلاح الوطني	511.526	%05.02
سعيد سعدي	197.111	%01.94
لويضة حنون	101630	%01.00
علي فوزي رباعين	637.61	%0.63

المصدر: من إعداده الطالبتين بالاعتماد على النتائج المعلنة من طرف المجلس الدستوري 2004.

الشكل رقم (03) دائرة نسبية تبين نتائج الإسلاميين مقارنة بمنافسيهم بالنسب في رئاسيات 2004م.



المصدر: من إعداد الطالبتين: بناء على نتائج الجدول

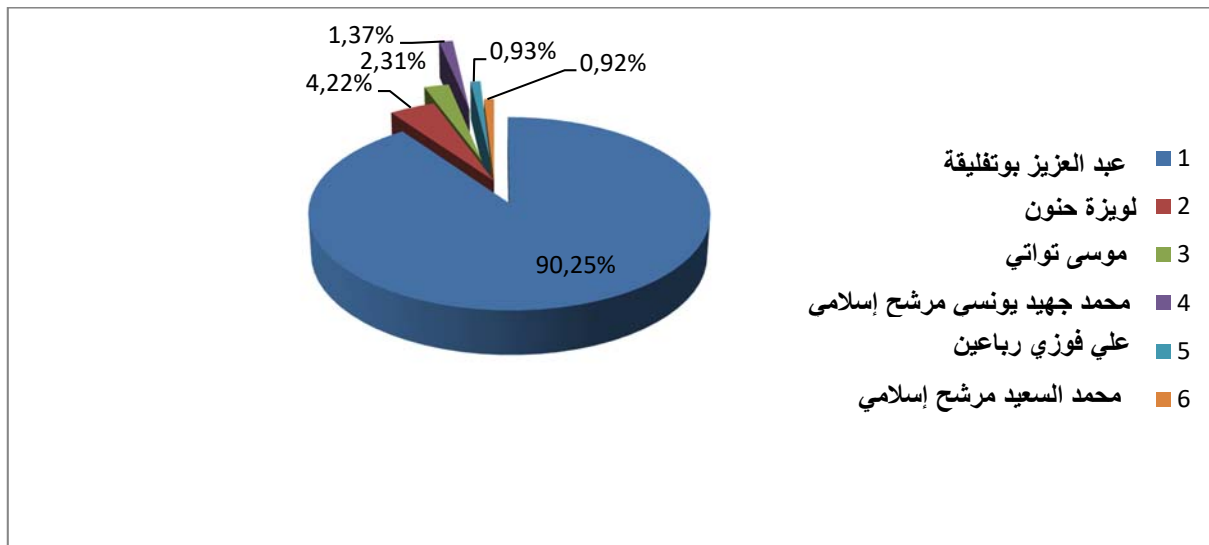
4_ نتائج الإسلاميين مقارنة بمنافسيهم في رئاسيات 2009م:

جدول رقم (04) يبين نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 2009م

المرشح	الأصوات المتحصلة عليها	نسبة الأصوات المتحصلة عليها
عبد العزيز بوتفليقة	12911705	90.25%
لويزة حنون	604258	04.22%
موسى تواتي	330540	02.31%
محمد جهيد يونس (مرشح إسلامي) حزب الحرية والعدالة	176674	01.37%
علي فوزي ربايعين	133129	0.93%
محمد السعيد (مرشح إسلامي) حزب العدالة والتنمية	132242	0.92%

من إعداد الطالبتين: بالاعتماد على النتائج المعلنة من طرف المجلس الدستوري 2009.

الشكل رقم (04) دائرة نسبية تبين نتائج الإسلاميين مقارنة بمنافسيهم بالنسب في رئاسيات 2009م.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الجدول

وما يمكن استقراؤه من خلال الجداول السابقة:

شارك في الانتخابات الرئاسية لسنة 1995م أربعة مترشحين من بينهم المرشح الإسلامي ممثل "حمس" "محفوظ نحناح" الذي احتل المرتبة الثانية بحصوله على 2.971.914 من الأصوات ونسبة 25%. في رئاسيات 1999 مثل التيار الإسلامي "عبد الله جاب الله" رئيس "حزب الإصلاح الوطني" والذي حصل على 03.95% و398.16 صوتا.

أما فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية لسنة 2004م، فقد أحزر "عبد الله جاب" نفس المرتبة التي حصل عليها في رئاسيات 1999 وهي المرتبة الثالثة، متحصلا على 511526 صوتا ما يعادل 5.02% ، أما بالنسبة للانتخابات الرئاسية لـ 9 أفريل 2009 فقد مثل التيار الإسلامي كل من "جهيد يونسى" رئيس حركة الإصلاح الوطني الذي احتل المرتبة الرابعة بنسبة 1.37% وعدد الأصوات المتحصلة عليها 176674، و"محمد السعيد" رئيس حزب العدالة والحرية الذي حاز على المرتبة الخامسة بـ 0.92% وتحصل على 132242 صوتا، أما بالنسبة لرئاسيات 2014 فإن الأحزاب الإسلامية قاطعتها حيث خلت القائمة النهائية للمترشحين من مرشح إسلامي، وهذا راجع إلى عدم وجود فرصة حقيقية

للإصلاح السياسي واستفراد السلطة القائمة بإدارة وتوجيه نتائج الانتخابات الرئاسية وتجاهل مطالب الطبقة السياسية الداعية إلى النزاهة والشفافية على حد تعبيرها.¹

ثانيا: تقييم المشاركة الانتخابية للأحزاب الإسلامية في التشريعات:

1_ نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب في تشريعات 26 ديسمبر 1991م:

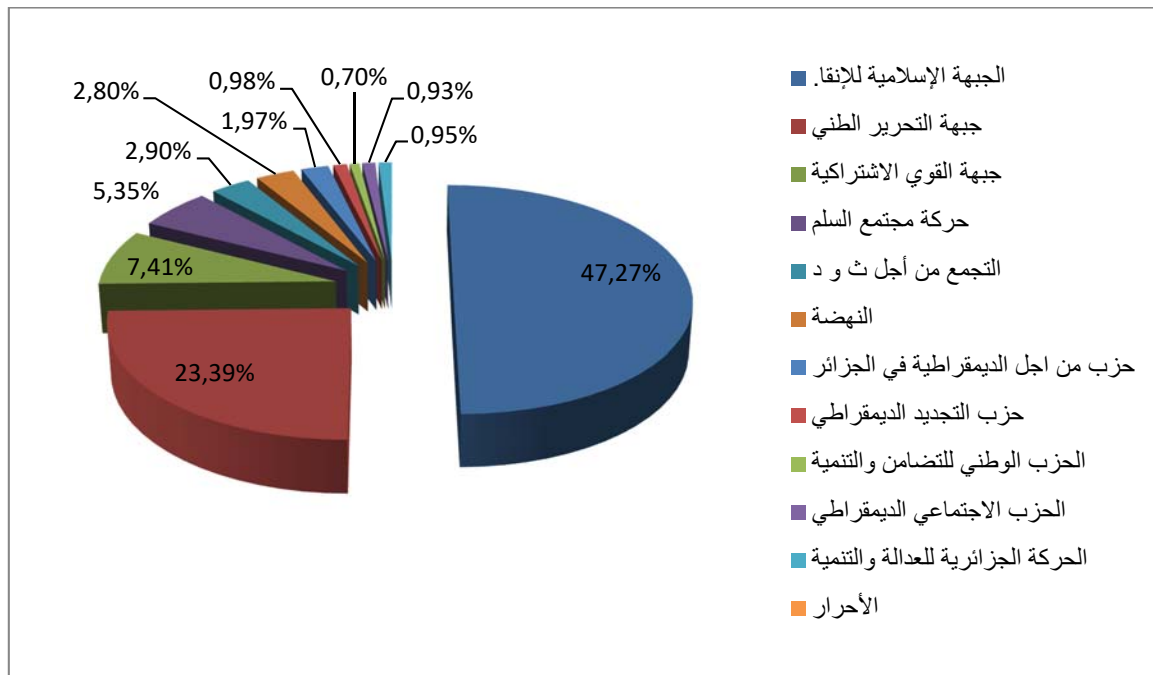
جدول رقم (05) يبين نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب في تشريعات 1991م

الحزب	عدد الأصوات المعبرة عنها	النسبة المئوية	عدد المقاعد
الجهة الإسلامية للإنقاذ(حزب إسلامي)	3260222	47.27%	188
جبهة التحرير الوطني	1612947	23.39%	16
جبهة القوى الاشتراكية	0510661	07.41%	25
حركة مجتمع السلم(حزب إسلامي)	0368697	05.35%	00
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	0200267	02.90%	00
النهضة(حزب إسلامي)	0150093	02.18%	00
حزب من أجل الديمقراطية في الجزائر	0135882	01.97%	00
حزب التجديد الديمقراطي	0067828	0.98%	00
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	0048208	0.70%	00
حزب الاجتماعي الديمقراطي	0028638	0.93%	00
الحركة الجزائرية للعدالة والتنمية	0027638	0.95%	00
الأحرار	0309264	04.98%	03
مجموع نتائج الأحزاب الإسلامية	3689012	54.8%	188

المصدر: من إعداد الطالبتين: بالاعتماد على النتائج المعلنة من طرف المجلس الدستوري 1991.

¹ - (د.ك)، إسلاميون الجزائر، مهزومون رغم مقاطعتهم للانتخابات الرئاسية،

الشكل رقم (05) تبين نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب بالنسب في تشريعات 1991.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الجدول

2_نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب في تشريعات 5 جوان 1997م:

جدول رقم (06) يبين نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب في تشريعات 1997م.

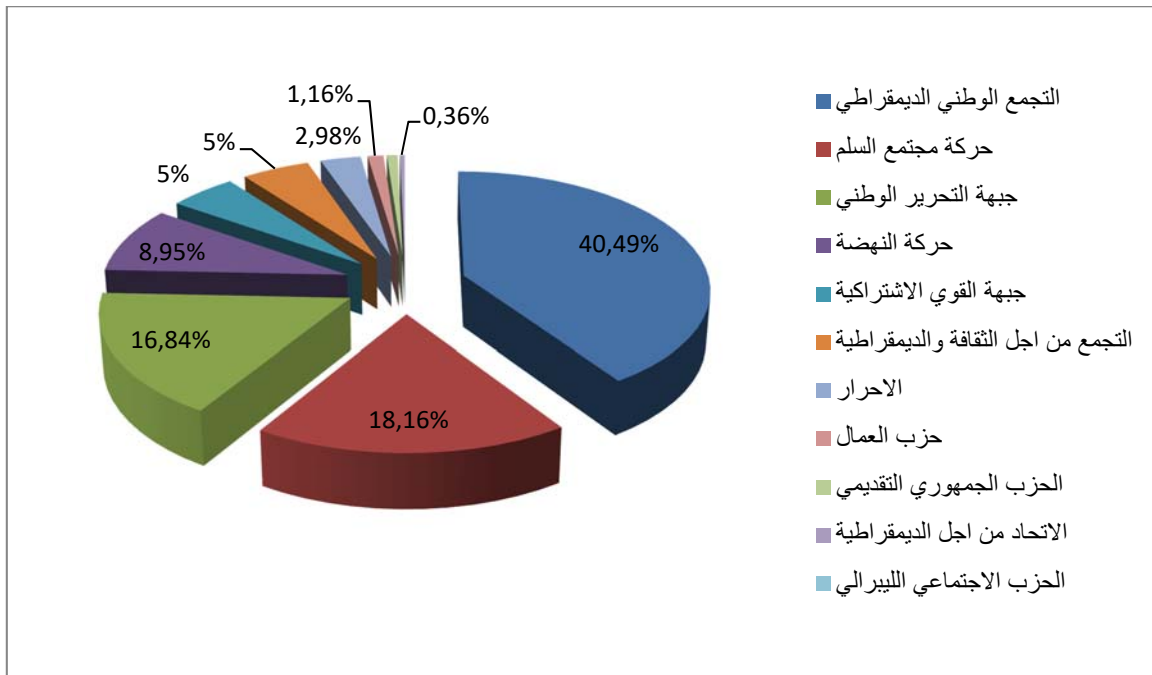
النسبة المئوية	عدد المقاعد	الحزب
40.49%	155	التجمع الوطني الديمقراطي
18.16%	69	حركة مجتمع السلم(حزب إسلامي)
16.84%	64	جبهة التحرير الوطني
8.95%	34	حركة النهضة(حزب إسلامي)
05%	19	جبهة القوى الاشتراكية
05%	19	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
02.98%	11	قائمة الأحرار
01.16%	04	حزب العمال
0.80%	03	الحزب الجمهوري التقدمي
0.36%	01	الاتحاد من أجل الديمقراطية
0.26%	01	الحزب الاجتماعي الليبرالي

الفصل الثاني: واقع الأحزاب الإسلامية في الجزائر

00%	00	حركة الوفاق الوطني
00%	00	حزب التجديد الجزائري
%27.11	103	مجموع نتائج الأحزاب الإسلامية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النتائج المعلنة من طرف المجلس الدستوري 1997.

الشكل رقم (06) دائرة نسبية تبين نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب بالنسب في تشريعات 1997م.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الجدول.

3_ نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب في تشريعات 31 ماي 2002م:

جدول رقم (07) يبين نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب في تشريعات 2002م.

الحزب	عدد المقاعد	النسبة المئوية
التجمع الوطني الديمقراطي	47	12.08
حركة مجتمع السلم (حزب إسلامي)	38	9.77
جبهة التحرير الوطني	199	51.16
حركة النهضة (حزب إسلامي)	01	0.26
جبهة القوى الاشتراكية	لم يشارك	لم يشارك
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	لم يشارك	لم يشارك
قائمة الأحرار	30	07.11

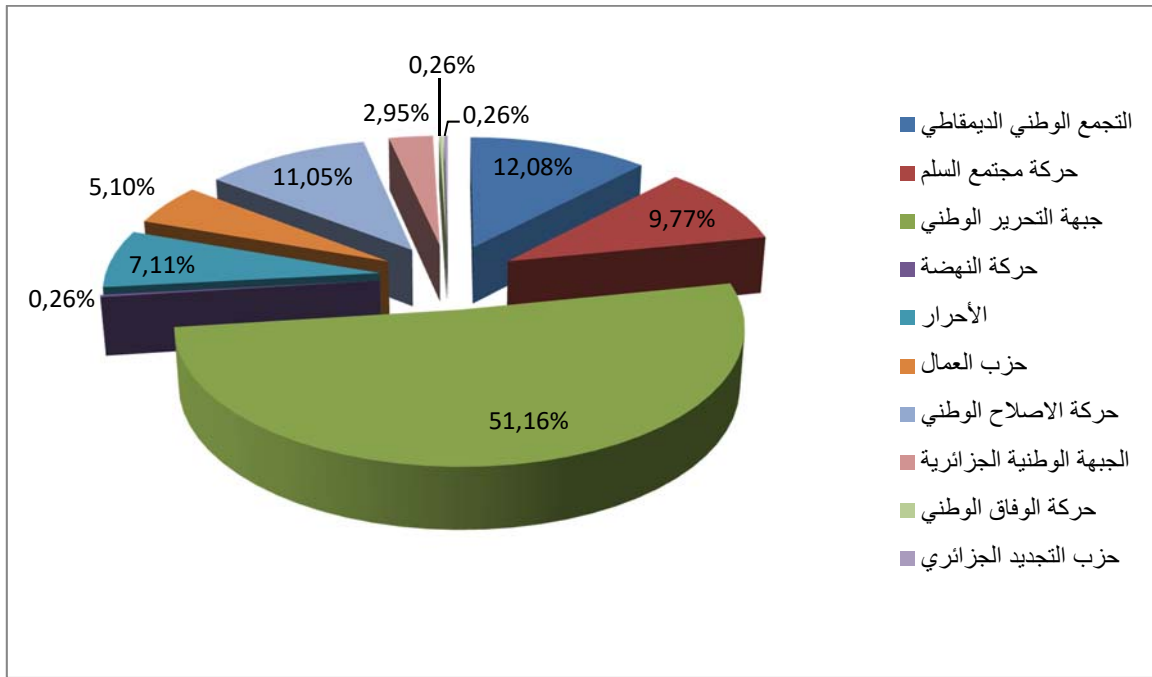
الفصل الثاني:

واقع الأحزاب الإسلامية في الجزائر

05.10	21	حزب العمال
00	00	الحزب الجمهوري التقدمي
00	00	الاتحاد من أجل الديمقراطية
لم يشارك	لم يشارك	الحزب الاجتماعي الليبرالي
11.05	43	حركة الإصلاح الوطني(حزب إسلامي)
02.95	08	الجبهة الوطنية الجزائرية
0.26	01	حركة الوفاق الوطني
0.26	01	حزب التجديد الجزائري
%21.08	82	مجموع نتائج الأحزاب الإسلامية

من إعداد الطالبتين: بالاعتماد على النتائج المعلنة من قبل المجلس الدستوري 2002.

الشكل رقم (07) دائرة نسبية تبين نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب بالنسب في تشريعات 2002.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الجدول.

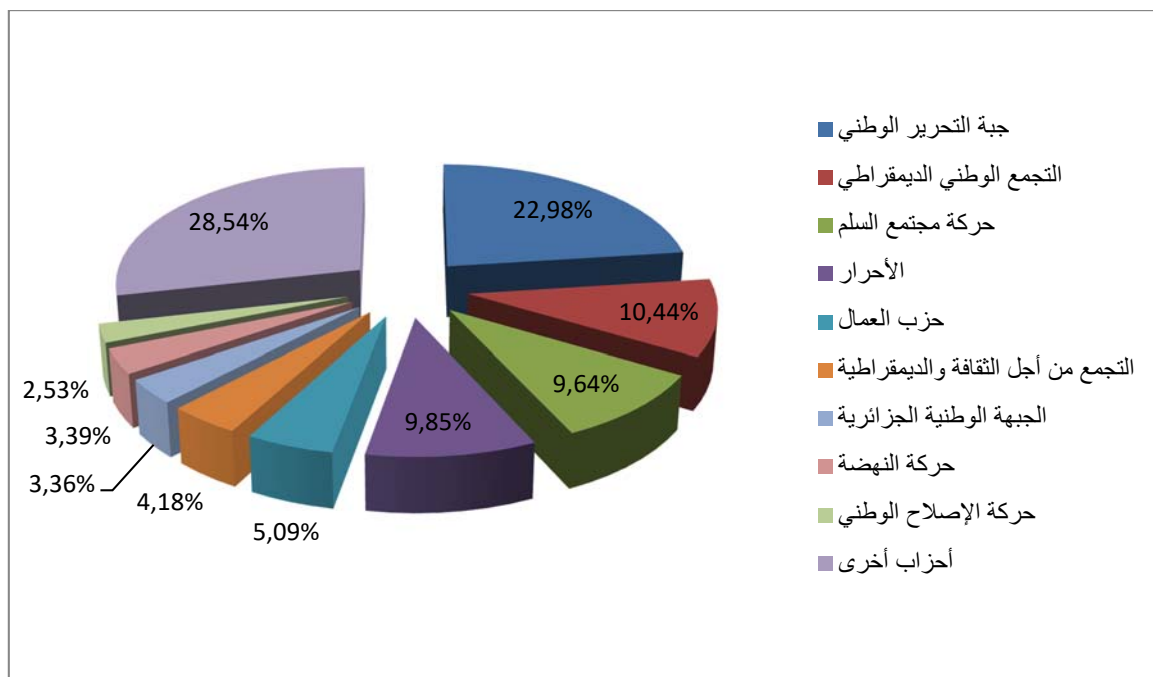
4_ نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب في تشريعات 17 ماي 2007م:

جدول رقم (08) يبين نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب في تشريعات 2007م

الحزب	عدد المقاعد	النسبة المئوية
جبهة التحرير الوطني	136	22.98%
التجمع الوطني الديمقراطي	61	10.44%
حركة حماس (حزب إسلامي)	52	9.64%
الأحرار	33	9.85%
حزب العمال	26	5.09%
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	19	4.18%
الجبهة الوطنية الجزائرية	13	3.36%
حركة النهضة	5	3.39%
حركة الإصلاح الوطني	3	2.53%
أحزاب أخرى	49	28.54%
مجموع نتائج الأحزاب الإسلامية	60	15.56%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النتائج المعلنة من طرف المجلس الدستوري 2007.

الشكل رقم (08) دائرة نسبية نتائج الأحزاب الإسلامية بباقي الأحزاب بالنسب في تشريعات 2007م.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الجدول

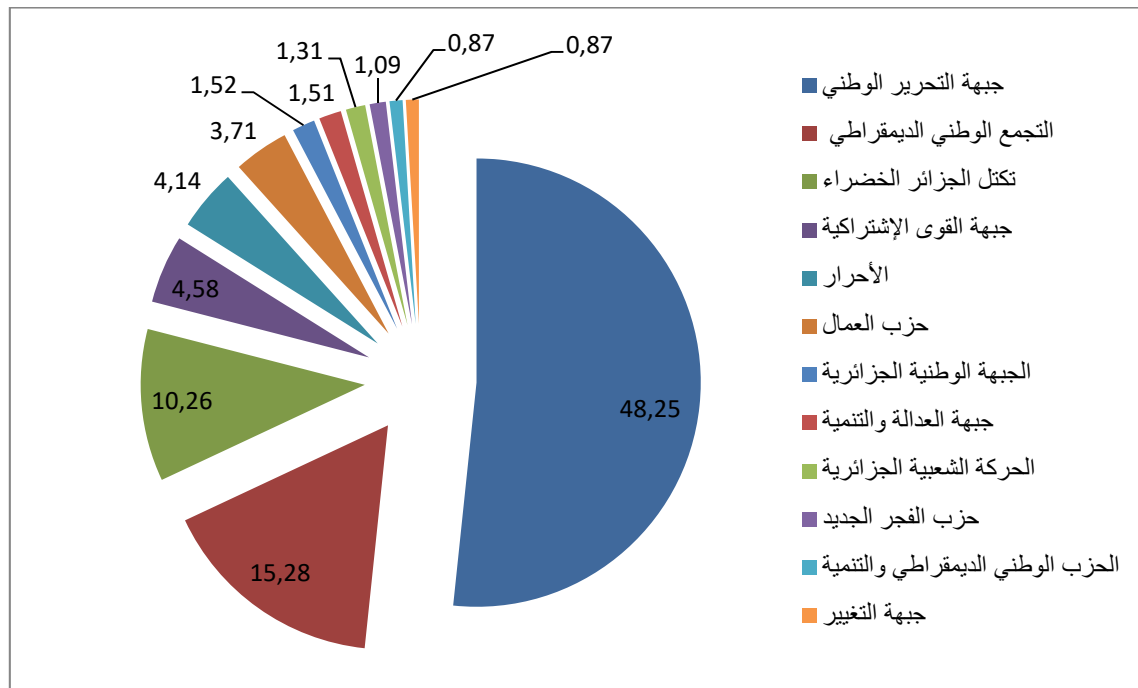
5_ نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب في تشريعات 10 ماي 2012م:

جدول رقم (09) يبين نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب في تشريعات 2012.

الحزب	عدد الأصوات المتحصلة عليها	عدد المقاعد	النسب المئوية
جبهة التحرير الوطني	1.324.363	221	48.25%
التجمع الوطني الديمقراطي	524.057	70	15.28%
تكتل الجزائر الخضراء (تكتل إسلامي)	475.049	47	10.26%
جبهة القوى الاشتراكية	188.275	21	4.58%
الأحرار	671.190	19	4.14%
حزب العمال	283.585	17	3.71%
الجبهة الوطنية الجزائرية	198.544	9	1.52%
جبهة العدالة والتنمية (حزب إسلامي)	232.676	7	1.51%
الحركة الشعبية الجزائرية	165.600	6	1.31%
حزب الفجر الجديد	132.492	5	1.09%
الحزب الوطني الديمقراطي والتنمية	114.372	4	0.87%
جبهة التغيير (حزب إسلامي)	173.981	4	0.87%
باقي الأحزاب			
مجموع نتائج الأحزاب الإسلامية	882.696	58	12.64%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النتائج المعلنة من طرف المجلس الدستوري، 17 ماي 2012.

الشكل رقم (09) دائرة نسبية تبين نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب بالنسب في تشريعات 2012م.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الجدول.

6_ نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب في تشريعات 4 ماي 2017م:

جدول رقم(10) يبين نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب في تشريعات 2017م.

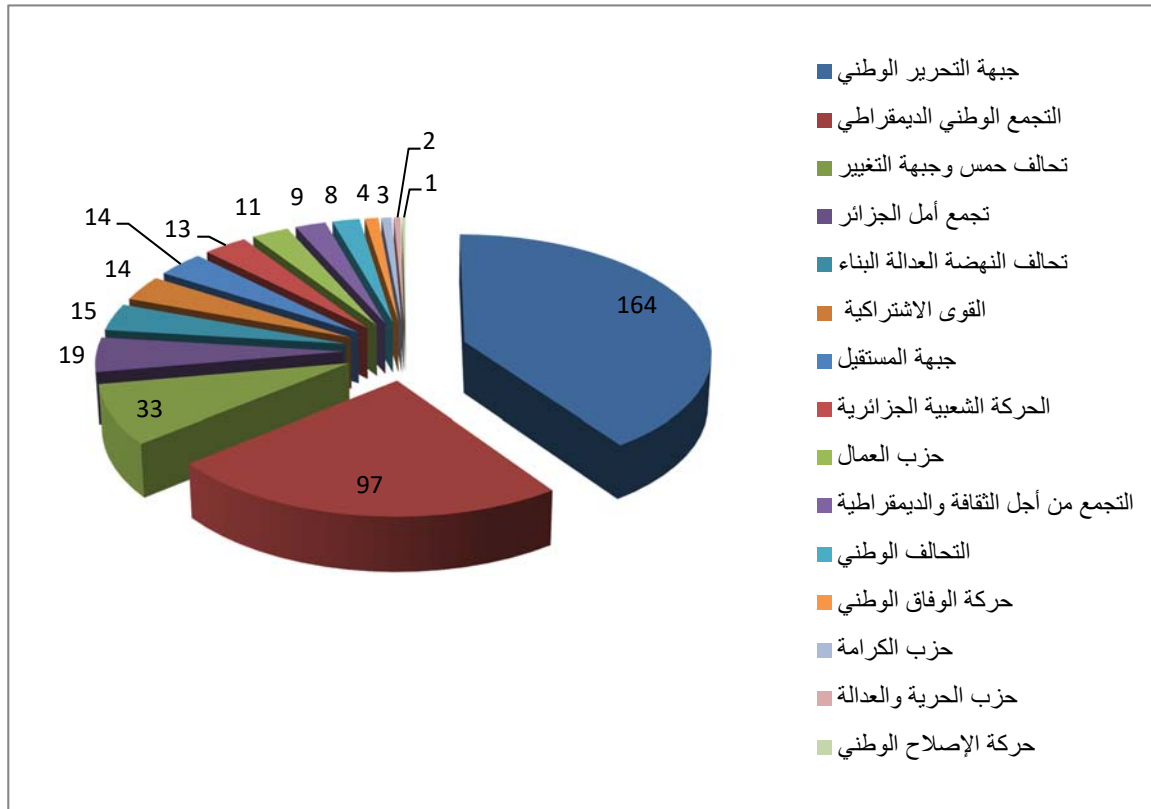
الحزب	النسبة المئوية	عدد المقاعد
جبهة التحرير الوطني	34.49%	164
التجمع الوطني الديمقراطي	21.99%	97
تحالف حماس وجبهة التغيير(مرشح إسلامي)	7.99%	33
تجمع أمل الجزائر	6.11%	19
تحالف النهضة العدالة البناء(مرشح إسلامي)	3.24%	15
القوى الاشتراكية	3.03%	14
جبهة المستقبل	3.03%	14
الحركة الشعبية الجزائرية	2.81%	13
حزب العمال	2.38%	11
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	1.94%	09

الفصل الثاني:

واقع الأحزاب الإسلامية في الجزائر

08	1.76%	التحالف الوطني
04	0.86%	حركة الوفاق الوطني
03	0.64%	حزب الكرامة
02	0.43%	حزب الحرية والعدالة (مرشح إسلامي)
01	0.21%	حركة الإصلاح الوطني (مرشح إسلامي)
53	11.87%	مجموع نتائج الأحزاب الإسلامية

الشكل رقم (10) دائرة تبين نتائج الأحزاب الإسلامية بباقي الأحزاب بالنسب في تشريعات 2017م.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الجدول.

وما يمكن استقراؤه عن مشاركة الأحزاب الإسلامية في الجزائر مقارنة بالأحزاب الأخرى:

يتضح أنّ الانتخابات التشريعية لسنة 1991 أسفرت عن فوز الحزب الإسلامي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحصولها على الأغلبية بـ 188 مقعدا من أصل 430 مقعد، واحتلت المرتبة الأولى مع تسجيل تراجع جبهة التحرير الوطني إلى المرتبة الثانية، ومن أسباب انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ ما يلي:

- تبني خطاب جديد يدعو إلى القطيعة مع النظام السابق بالتركيز على انتقاد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة للشعب بهدف توسيع وعائها الانتخابي.¹
- التصويت العقابي، هناك من صوت لصالح الإسلاميين انتقاما من النظام الحاكم وجبهة التحرير باعتبارهم في نظرهم المسؤولين عن الأزمات التي تعيشها الجزائر، وقد أجم الروح الانتقامية بعض تصريحات لشخصيات من داخل النظام نفسه تبرز مظاهر الفساد مثل تصريح "عبد الحميد الابراهيمي" الوزير الأول السابق عن اختلاس 26 مليار دولار.² عليه يعتبر حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ أول حزب إسلامي يفوز بأغلبية المقاعد البرلمانية وهي النتيجة التي دفعت بالنظام إلى وقف المسار الانتخابي ودخول البلاد دوامة العنف والاستقرار الأمني والسياسي.

أما بالنسبة للانتخابات البرلمانية لعام 1997م فقد شهدت تقدم حركة النهضة ب34 مقعدا، بنسبة 8.32% ما يعادل 915.446 صوتا، وتحصلت خمس على 69 مقعدا ما يعادل 14.12% ب 1.553.154 صوتا، هذه النتيجة لم تكن متوقعة وهذا راجع إلى تقلص امتداد الأحزاب الإسلامية على الساحة الوطنية بفعل قانون الأحزاب، وهذا وبالإضافة إلى تراجع شعبية الأحزاب الإسلامية مقارنة بنهاية الثمانينات وبداية التسعينات كنتيجة للمتغيرات التي أفرزتها الأزمة الأمنية وتورط الإسلاميين في تأجيجهما، ومجموع نتائج الأحزاب الإسلامية لسنة 1997 هو 103 مقعدا و 27.11%.³

وعرفت الأحزاب الإسلامية تراجعا كبيرا في الانتخابات التشريعية لعام 2002م، فقد تحصلت على 82 مقعدا فقط في البرلمان مقارنة بتشريعات 1997م، حيث تحصلت حركة الإصلاح الوطني على 11.05% ما يعادل 43 مقعدا ب 746.884 صوتا وهي أحسن نتيجة لها في تاريخ مشاركتها الانتخابية، أما بالنسبة لحركة النهضة سجلت فقط مقعداً واحداً بنسبة 0.26 % ب 265495 صوتا وهذا راجع إلى الانقسام الكبير الذي حصل داخل

¹-samy hadad ;algérie autopsy d'une crise. Paris :Editions l'harmattan ;1998 ;p20-21

²- محمد حسن بلقاسم بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية، الجزائر: مطبعة دحلب، 1993، ص 91.

³- أمينة سرير، مرجع سابق، ص 222.

حركة النهضة التي غادرها رئيسها على إثر خلافات حادة بينه وبين طاقمه القيادي وتأسيسه لحزب جديد هو حركة الإصلاح الوطني، أما حركة مجتمع السلم فحصلت على 38 مقعدا ما يعادل 9.77 %، أما مجموع نتائج الأحزاب الإسلامية لسنة 2002 يتمثل في 21.08 % و82 مقعداً.

وفي تشريعات 2007 شهدت حركة الإصلاح الوطني تراجعاً كبيراً، وذلك بخسارتها لـ 40 مقعداً وحصولها على (03) ثلاثة مقاعد فقط مقارنة بتشريعات 2002، تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الحركة دخلت الانتخابات في حالة انشقاق وصراع شديد بين قياداتها، بعد أن فصل وزير الداخلية لصالح خصوم "عبد الله جاب الله" الذي وجد نفسه مفصولاً عن حزبه بقرار إداري، أما حركة النهضة فقد سجلت ارتفاعاً في عدد المقاعد المتحصل عليها مقارنة بتشريعات 2002 حيث حصلت على 05 مقاعد ما يعادل 3.39 %، مقارنة بمقعد واحد تحصلت عليه في تشريعات 2002 بما يعادل 265.495 من الأصوات المعبر عنها، في حين تحصلت خمس على 52 مقعد ما يعادل 9.64 %، ومجموع نتائج الأحزاب الإسلامية المتحصلة عليها 60 مقعداً و15.56 %.

أما فيما يخص الانتخابات التشريعية لسنة 2012م فقد تحصل تكتل الجزائر الخضراء على 47 مقعداً بـ 475.049 صوتاً، وحصلت جبهة التغيير بزعامة "عبد المجيد مناصرة" على 04 مقاعد بـ 173.987 صوتاً، وجبهة العدالة والتنمية على 07 مقاعد 232.656 صوت ومجموع نتائج الأحزاب الإسلامية 58 مقعداً ونسبة 12.64 %، وشهدت تشريعات 2017 تراجعاً كبيراً للأحزاب الإسلامية رغم التحالف فيما بينهما، حيث حصل تحالف النهضة والعدالة والبناء على 15 مقعداً، وحزب الحرية والعدالة على مقعدين (02) وحركة الإصلاح على مقعد (01) واحد في حين حصل تحالف خمس وجبهة التغيير على 33 مقعداً، ومجموع نتائج الأحزاب الإسلامية المتحصلة عليها 53 مقعداً بنسبة 11.87 %.

ونستنتج مما سبق أن ما تحصلت عليه الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والتي حازت على المرتبة الأولى في تشريعات 1991، لم ترتقي إليه باقي الأحزاب الإسلامية مجتمعة، رغم

تحالفها، وهذا راجع إلى عدة أسباب تحول دون وصول الأحزاب الإسلامية إلى السلطة، وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: عراقيل العمل الحزبي الإسلامي في الجزائر

وفي معرض إبراز أسباب فشل الأحزاب الإسلامية في الوصول إلى السلطة في الجزائر وتعثّر أدائها السياسي فقد أكد عدد من المفكرين والكتاب الإسلاميين المعروفين بتوجهاتهم الإسلامية المستتيرة والمعتدلة وكذا المختصين في الشأن الحزبي الجزائري على عدد من أوجه الخلل التي عانت وتعاني منها هذه الأحزاب الإسلامية، والتي أثرت سلبا على دورها وفعاليتها وقدرتها على الاستمرار.

فالدكتور "عبد الله أبو عزة" يرى أن أهم السلبيات المعوقة للأحزاب الإسلامية تتمثل في: الاكتفاء بطرح الشعارات العامة والمقولات العاطفية دون دراسة موضوعية للواقع وتعميداته، والميل إلى تقليد الأنماط التراثية التي لا يلزمنا بها القرآن والسنة، ولا تلبي احتياجات حياتنا المعاصرة، كما يغلب على عمل الأحزاب الإسلامية الارتجالية ويفتقر إلى التخطيط المسبق الذي يعتمد على دراسات موضوعية تلتزم أصول البحث العلمي، فضلا عن إسراع بعضها وخاصة المتشددة كجبهة الإنقاذ في الجزائر إلى تكفير الناس والحكام، بل والمجتمعات بكاملها، واندفاع أكثر الأحزاب الإسلامية إلى الاصطدام بخصومها بعاطفية تحرمها من تدبر العواقب، ومن السلبيات أيضا وجود نوع من القطيعة بين الأحزاب الإسلامية نفسها، والصدام مع الأنظمة الحاكمة لاسيما صراع جبهة الإنقاذ مع النظام الجزائري مطلع التسعينيات.

ومن الإشكاليات التي تتعلق بالأحزاب الإسلامية، والتي تحول دون تجسيد المشروع الإسلامي، هو عدم سماح أغلب منتمي التيار الإسلامي القيام بأي نوع من المراجعة والتقويم للمسيرة الإسلامية المعاصرة ولا للتجارب التي قادتها الأحزاب الإسلامية أو شاركت فيها سواء كانت تلك التجارب في الميدان التربوي والدعوي أو الميدان السياسي والفكري أو

الميدان الجهادي مما يكرس الأخطاء الكبرى ولا يسمح باستثمار النجاحات ويؤدي إلى الوقوع في نفس الأخطاء التي وقع فيها الدعاة من قبل.¹

ومن الإشكاليات الدقيقة في مسار الأحزاب الإسلامية الجزائرية والتي تعرقل نشاطها هو الاختلاط الموجود ما بين البعد الوطني أو القطري ومتطلباته وبين البعد الإسلامي العالمي ومتطلباته، حيث انغمست الأحزاب الإسلامية في الارتباط الشديد النهائي بالبعد القومي القطري الضيق، وتمّ تفصيل المشروع الإسلامي وفق هذا البعد مما جعلهم ينغلقون على القطرية ويبتعدون عن متطلبات البعد الإسلامي الواسع.

ومن العراقيل كذلك، تراجع عمليات صناعة وإعداد الجيل الجديد الذي من المفروض أن يقود مسيرة العمل الإسلامي في الجزائر.

بالمقابل تعاني أغلب الأحزاب الإسلامية في الجزائر من أزمة في القيادة، وتظهر من خلال انسحاب العديد من القيادات البارزة، وذلك راجع لأسباب تتعلق بطبيعة التنظيم الداخلي لهذه الأحزاب وحب الزعامة، وكانت هذه الظاهرة تتكرر كلما دخلت الأحزاب الإسلامية مرحلة جديدة سواء تعلق الأمر بالانتقال من منطق الجماعة إلى منطق الحزب السياسي أو من السرية إلى العلنية أو من المعارضة إلى المشاركة.²

هذا دون إغفال دور النظام في تعثر العمل الحزبي الإسلامي في الجزائر، إذ استعمل عدة أساليب لترويض الأحزاب الإسلامية منها القوة المفرطة واستعمل هذا الأسلوب مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ الفائزة في الانتخابات التشريعية لعام 1990م، خاصة وأنّ النظام لم يكن يتوقع هذه النتيجة، فعمل على إبطال تلك النتائج بتغيير قانون الانتخابات، وخرجت الجبهة في مظاهرات عارمة رفضا لهذا القانون التعسفي، قوبلت خلاله بقمع عنيف، دخل على إثرها قادة الجبهة السجون وقتل بعضهم وحلت حركة الإنقاذ بعدها.

¹ - نفس المرجع.

² - فاروق أبو سراج، الحركات الإسلامية في الجزائر، أمة تنتظر... ونخبة تحتضر، الجزائر: دار الخلدونية، 2013، ص 53-54.

كما استعمل النظام أسلوب مختلف مع حركة مجتمع السلم ويتمثل في أسلوب الإغراء، فعمل النظام على احتوائها داخل لعبته السياسية بإغرائها بالمناصب عند كل استحقاق انتخابي، حيث نجح النظام في تحويل "حمس" من حزب معارض إلى حزب موالي له، وذلك بما يسمى بالتحالف الثلاثي الذي تشكله ثلاثة أحزاب وهي: جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم، والذي عقد من أجل دعم المرشح "عبد العزيز بوتفليقة" للاستحقاقات الرئاسية.

كذلك استعمل النظام أسلوب المواجهة غير المباشرة وذلك بإضعاف الأحزاب الإسلامية بالحيلة والمكر وذلك بنخر الأحزاب من الداخل وتقسيمها لعدة أحزاب متنافرة وإضعاف جبهتها الداخلية وتشتيت قوتها وإظهارها أمام الرأي العام على أنها متناحرة من أجل المكاسب السياسية.¹

ومن الإشكاليات التي تعاني منها الأحزاب الإسلامية في الجزائر والتي تشتت قدراتها الانشاقات الداخلية، حيث انشقت عن "حركة النهضة" حركتين "حركة الإصلاح الوطني" و"حزب العدالة والتنمية"، والأمر نفسه حصل مع "حركة مجتمع السلم" حيث شهدت انشاقات عام 2008م إذ تفرعت عنها حركتين هما "حركة البناء الوطني" و"جبهة التغيير الوطني".

ومن العراقيل كذلك غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، خاصة الاتجاه السلفي الراديكالي الذي رفض الديمقراطية جملة وتفصيلا رفضا مبدئيا باعتبارها عقيدة اجتماعية وافدة وقائمة في أصولها الغربية على الفكر اللائكي، أبرز ممثلي هذا التوجه "علي بلحاج" الذي كتب سلسلة من المقالات تحت عنوان "الدمغة القوية في نفس عقيدة الديمقراطية" ووضح من خلال العنوان أن كلمة نفس تتجه إلى الرفض القاطع والنهائي.²

¹ - طه أحمد: في انحرافات الحركة الإسلامية، مصر: (د د ن)، 2016، ص ص 171-174.

² - ناظم عبد الجاسور، الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001، ص، 138.

كذلك، محاولة احتواء المؤسسة العسكرية ظاهرة المد الإسلامي لاسيما في التسعينيات من خلال مراقبة الجامعات والكليات والمعاهد، والإشراف على الأئمة في المساجد وعلى خطب الجمعة، وكذا مراقبة المؤسسات المختلفة وهذا لحصار تمويل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، إذ أصبح الترخيص لممارسة الأنشطة الاقتصادية والتجارية مرهون باعتبارات أمنية دقيقة وإغلاق الصحف المؤيدة للجبهة مثل صحيفة "المنقذ".¹

ومن أسباب تراجع الأحزاب الإسلامية في الجزائر سواء في الانتخابات الرئاسية أو التشريعية عدم قدرة هذه الأحزاب الإسلامية على مواكبة التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري منذ التسعينيات، وكذلك رفض المجتمع الجزائري لأي تصورات يشوبها تطرف عقدي أو قيمي خاصة مع وجود توجهات أكثر للمواطنين بعد فترة العشرية الدموية نحو منطق وطني قوامه التسامح وتقبل الاختلاف والحوار ورفض أي احتكار للحقيقة أو أي تقديم لأي برنامج على أنه الحقيقة المطلقة ورفض التطرف الذي أدخل البلاد في دوامة العنف، فالأحزاب الإسلامية في الجزائر تعرف تراجعا واضحا ما يبرز فشلها في إنتاج نخبة سياسية ذات قابلية على التكيف مع هذه التحولات المجتمعية والسياسية، التي يعرفها المجتمع الجزائري.²

وقد شهدت تجربة الأحزاب الإسلامية الجزائرية بروز أزمات متعددة الجوانب شملت في معظمها خلافات داخلية ذات طبيعة سياسية، تنظيمية، فكرية، كما عرفت بعضها أزمات مالية أثرت على بناها الداخلية وشمل مجال التأثير دور الأعضاء في تجديد القيادات المعاصرة.

¹ -إسراء أحمد إسماعيل، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي 1991-2007، مذكرة ماجستير، مصر، 2006، 68.

² - محند برقوق، العهدة الرئاسية الجديدة للرئيس بوتفليقة ستكون تاريخية، صوالأحرار، 11-04-2009.

كما عرفت حركة النهضة وحركة مجتمع السلم أزمات سياسية متفاوتة الدرجة والتأثير بسبب طبيعة العلاقات الخارجية مع السلطة، كذلك تأثرت هذه الأحزاب بأزمات تنظيمية شملت الخلافات حول الأسلوب التسيير الداخلي وعملية اتخاذ القرار وتحديد الخيارات.¹

بالإضافة إلى ذلك تأثر حزب حركة مجتمع السلم بالأزمة المتعلقة مسألة استوزار رئيس الحركة في الحكومة عام 2005 باعتبار هذا الحزب ظل من الأحزاب المعارضة في فترة قيادة محفوظ نحاح وهذه النتائج أثرت بدورها على دور الأعضاء داخل الحزب ضمن مستوى النشاط التنظيمي وعملية اتخاذ القرار ، وتكريس ضعف هذا الدور على المستوى القاعدي، وهذا ما أدى برئيس الحزب باتخاذ إجراءات متعلقة بإقصاء بعض العناصر من الهيئات القيادية، والخروج على القاعدة الديمقراطية.

يتميز السلوك السياسي لقيادات الأحزاب الإسلامية بالهيمنة، وقد ساهم ذلك في تراجع دور أعضاء المستويات القاعدية والوسطى في عملية تجديد النخبة القيادية، ويظهر ذلك في حزب حركة مجتمع السلم حيث يجسد هذا الحزب نمط القيادة الكاريزمية إذ أكدت كل المؤتمرات العامة التي عقدها الحزب، منطق تركيز السلطة وهيمنة القيادة على أنشطة الحزب ومحدودية مشاركة الأعضاء في تجديد الحزب.²

وما يمكن استنتاجه من خلال دراستنا لهذا الفصل أن الأحزاب الإسلامية ظهرت في الجزائر نتيجة عوامل داخلية المتمثلة في العوامل السياسية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، وكذا عوامل خارجية كالثورة الإيرانية، الحرب الأفغانية، والأزمة الاقتصادية العالمية، والتي ساهمت في تشكيل الأحزاب الإسلامية في الجزائر واعتمادها، والتي تباينت نتائج مشاركتها في الاستحقاقات الانتخابية.

¹ -جمال الدين بن عمير، إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة، مذكرة ماجستير، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006، ص 188.

² - نفس المرجع، ص 189.

الفصل الثالث

دراسة مقارنة بين حركة مجتمع السلم
وحزب العدالة والتنمية

في هذا الفصل سنحاول إجراء مقارنة بين حركة مجتمع السلم وحزب جبهة العدالة والتنمية، وذلك من عرض مسارهما التاريخي، والمبادئ التي تقومون عليهما، والأهداف التي يسعيان إلى تحقيقها، وكما سنتطرق إلى أهم ما جاء

في برنامجهما السياسي، مع المقارنة بين نتائجهما في الانتخابات، وكل هذا سنبرزه في المباحث التالية:

المبحث الأول: حزب حركة مجتمع السلم.

المبحث الثاني: حزب جبهة العدالة والتنمية.

المبحث الثالث: المقارنة بين حركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية والحلول المقترحة لترقية الأداء الحزبي الإسلامي في الجزائر.

المبحث الأول

حركة مجتمع السلم

أصبحت حركة مجتمع السلم الحزب السياسي الإسلامي الأكثر انتشارا في الجزائر بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، في هذا المبحث سنقوم بدراسة الحركة من حيث التأسيس والاتجاه الفكري، ثم نقوم بتحليل برنامجها السياسي، كما نتطرق إلى الهياكل التي تنظمها. وقد قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول تحدثنا فيه عن تعريف وتاريخ حركة مجتمع السلم، منذ تأسيسها إلى يومنا هذا، أما المطلب الثاني تناولنا فيه التوجهات المحورية للبرنامج السياسي المتمثلة في التوجهات السياسية، الاقتصادية، التربوية والدعوية، الاجتماعية، الثقافية، السياسة الخارجية وقضايا الأمة، أما المطلب الثالث والأخير تطرقنا خلاله إلى البناء التنظيمي للحزب منذ تأسيسه سنة 1991 والذي بدوره ينقسم إلى قسمين: الهيئات التنظيمية الوطنية، والهيئات التنظيمية المحلية.

المطلب الأول_ تعريف بحركة مجتمع السلم وبرنامجها السياسي:

في هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف الحركة، كما سنتناول المحطات الرئيسة التي مرت بها حركة مجتمع السلم منذ تأسيسها إلى يومنا هذا، ونعرض برنامجها ونحاول تحليله.

أولاً_التعريف بحركة مجتمع السلم وأهدافها:

تعرف الحركة نفسها في قانونها الداخلي بأنها "حركة سياسية إصلاحية شاملة، تعتمد على منهج تغيير سلمي وسطي معتدل، يستهدف بناء الفرد والأسرة والمجتمع، وتشارك في العملية السياسية من أجل استكمال بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية، من خلال التداول السلمي على السلطة، بالوسائل الديمقراطية".¹

1- حركة مجتمع السلم، القانون الأساسي والنظام الداخلي، الجزائر: 2013، ص 10.

تتطلق الحركة من مرجعيات محددة ومعلومة حيث أنها تميزت بامتدادها الفكري لحركة الإخوان المسلمين في مصر، إذ تعتبر "حمس" إحدى فروع تنظيم الإخوان الدولي، وكما تتطلق من مرجعيات أخرى وتتمثل في الإسلام، بيان أول نوفمبر 1954، تراث الحركة الوطنية وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وتجارب الحركات الإصلاحية، وما وصل إليه الفكر الإنساني من قيم وإنجازات حضارية، وكذا الرصيد الفكري والسياسي والتاريخي لحركة مجتمع السلم.²

ويقوم عملها على أساس المبادئ والثوابت الآتية: الإسلام عقيدة وشرعية، الوحدة الوطنية ترابا وشعبا وتراثا، الانتماء الحضاري الإسلامي والعربي والأمازيغي، النظام الجمهوري والتعددية الحزبية في ظل التداول السلمي على السلطة، المنهج السلمي الوسطي المعتدل، مبدأ الشورى والخيار الديمقراطي، وترفع شعار "الإسلام هو الحل" وهو الشعار الذي يرفعه إخوان مصر وتنظيم الإخوان الدولي عموما.³

انطلاقا من مرجعيتها، وبالارتكاز على مبادئها وثوابتها، تعمل الحركة على تحقيق الأهداف التالية:

— اعتماد مبادئ الشريعة الإسلامية مصدرا أساسيا للتشريع في الجزائر، استكمال بناء "الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية كما نص عليها بيان أول نوفمبر 1954.

— نشر الدعوة الإسلامية وترقية المجتمع.

— بلورة رؤية اقتصادية بديلة تقوم على أسس الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية.

— استكمال مسار المصالحة الوطنية.

²—Mahfoud Nahnah ;L'Algerie de tous les espoirs... ;Alger : Dar-El-Djoumouâa ,1999 , p91.

³— حركة مجتمع السلم، مرجع سابق، ص 06.

_ العمل على تحقيق الإصلاح الدستوري الذي يؤسس للنظام البرلماني، ويحقق الفصل بين السلطات ويضمن استقلالية القضاء.

_ العمل على تحرير المجتمع المدني وترقيته وتطويره وتنميته

_ محاربة الفساد والعمل على توفير فرص الكسب المشروع وحماية الثروات العامة وتأمين مستقبل الأجيال.⁴

ولتحقيق أهدافها تعتمد الحركة على الوسائل التالية:

_ المشاركة السياسية بكل أشكالها وفق توجهها السياسي العام.

_ التحالفات والعلاقات والتكتلات السياسية.

_ الرقابة الشعبية عن طريق البرلمان.

_ وسائل الاتصال والإعلام والتعبئة الجماهيرية.

_ التربية والتدريب والتأهيل القيادي.

_ الدعوة والإرشاد.

_ الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان والعلاقة مع المجتمع المدني.

_ التضامن الوطني.

_ النشاط الفكري والمعرفي.

_ الاستقصاءات العلمية وعمليات سبر الآراء والدراسات.⁵

⁴-حركة مجتمع السلم ، أوراق حركة مجتمع السلم البرنامج السياسي، القانون الأساسي، النظام الداخلي،2013-

2018، المؤتمر الخامس، الجزائر: 2013، ص07.

⁵- نفس المرجع، ص09.

وتمارس الحركة عدة وظائف المنصوص عليها في القانون الأساسي من خلال الهياكل المركزية والمحلية والمؤسسات ذات الصلة بالوظيفة، من بينها الوظيفة الدعوية والتربوية وفق لائحة السياسة والتربية من خلال الأمانات والمؤسسات ذات الصلة بالوظيفة، وتمارس الوظيفة المجتمعية عبر المؤسسات الاجتماعية والشبانية والنسائية، وكما تمارس الوظيفة الفكرية والسياسية وفق البرنامج السياسي للحركة من خلال الأمانات المختصة.⁶

من هنا نستنتج أن حركة مجتمع السلم أهم رافد من روافد الأحزاب الإسلامية، وتستمد مرجعيتها من الإخوان المسلمين، وتعتمد الموضوعية والواقعية أي البراغماتية في منهج عملها.

ثانيا: البرنامج السياسي لحركة مجتمع السلم:

في إطار المرجعية والمبادئ والأهداف والوسائل التي ذكرناها، تعمل الحركة على تجسيد برنامجها السياسي الذي ينص على التوجهات المحورية التالية:

1_ التوجهات السياسية: نذكر منها ما يلي:

_ العمل على طرح البدائل الإسلامية في مجال التشريع والحياة العامة والاستفادة من التجارب الناجحة في العالم بالانفتاح على الإبداعات البشرية.

_ ترقية المشاركة السياسية ضمن مبادئ الحركة، وفي إطار استقلالية قرارها وتميّز مواقفها وما تقدّره مؤسساتها وتقرره هيئاتها الشورية.

_ ترسيخ الثقافة التعددية السياسية والنقابية والإعلامية والمجتمعية، واعتبار المعارضة السياسية وظيفة أساسية لبناء دولة الحق والقانون وتجزير الديمقراطية.

_ تمدين النظام السياسي بما يحقق الديمقراطية وسيادة القانون.

⁶ - حركة مجتمع السلم، بوابة مجتمع السلم: المؤتمر الخامس، النظام الداخلي، الجزائر (د د ن)، 2017، ص 09.

_ النضال من أجل إصلاح سياسي ودستوري يؤسس لميلاد النظام البرلماني ويحدد العهد ويفصل بين السلطات ويضمن استقلالية القضاء ويثبت الحريات والديمقراطية ويجرم الفساد ويقاوم تزوير الإرادة الشعبية، واستعمال المال السياسي.

_ بناء التكتلات السياسية الوطنية والإسلامية والديمقراطية، وفق مبادئ الحركة والمصلحة الوطنية الراجعة.⁷

2_ التوجهات الاقتصادية: نذكر منها ما يلي:

_ اعتماد رؤية اقتصادية بديلة تقوم على منهج للمشاركة وأولوية الاستثمار وتسخير الموارد الكافية لصناعة الثروة المتجددة، وجعل الإنسان هو محور التنمية وهدفها.

- يركز على تفعيل الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية.

_ وضع ريع المحروقات في خدمة الرؤية الاقتصادية.

_ بناء نسيج اقتصادي منتج للقيمة المضافة خارج المحروقات.

_ تشجيع الإنفاق بمكوناته الثلاثة: الاستهلاكي والاستثماري والخيري.

_ المحافظة على القطاع العام الاستراتيجي باعتباره مكسبا وطنيا، وتشجيع القطاع الخاص المنتج وترقية دورهما، وإحداث توازن بينهما.

_ نشر الوعي الاقتصادي لدى الشباب وزرع قيمة العمل وثقافة الإنتاج والاستثمار.

_ اعتماد الشفافية في منح وإبرام الصفقات العمومية.

_ الاستغلال العقلاني للثروات الباطنية.

_ العمل على استقرار المنظومة القانونية في مجال الاقتصاد.⁸

3_ التوجهات التربوية والدعوية: وتتمثل فيما يلي:

⁷ - حركة مجتمع السلم، البرنامج السياسي، الجزائر: (د د ن)، 2014، ص12.

⁸ - نفس المرجع، ص 14.

- _ نشر الفكر الوسطي المعتدل في أوساط المجتمع ولاسيما الناشئة.
- _ الاهتمام بالأسرة الجزائرية، وتعميق انتماؤها الحضاري، وتجذير عناصر الهوية الوطنية(الإسلام والعربية والأمازيغية).
- الاهتمام بالمرأة الماكثة بالبيت إذ تدعو إلى توفير منحة خاصة بها.
- _ إصلاح المنظومة التربوية وترقيتها وفق الثوابت بما يمكّنها من تخريج المواطن الصالح.
- _ تفعيل دور المسجد وتمكينه من القيام بأدواره الدينية والمجتمعية ورفع التجريم عن الإمام بسبب آرائه ومواقفه، وتحريره من الضغوطات الإدارية.
- _ معالجة مظاهر العنف في المجتمع الجزائري، بإشراك الحركة الجمعوية.
- _ تنمية الفكر الحر والسلوك الديمقراطي وقبول الآخر والتخلي بآداب الاختلاف مع الغير، وتنمية روح التنافس على الخير.
- _ نشر الفضيلة في الأسرة والمدرسة والمجتمع ومحاربة الإباحية وحماية المجتمع من الانحلال.⁹

4_ التوجهات الاجتماعية:نذكر منها ما يلي:

- _ العمل على إشاعة الأخلاق والآداب الإسلامية والقيم الإنسانية الفاضلة.
- _ التكفل بالانشغالات الأساسية للمواطنين في المدينة والريف والمناطق الداخلية والحدودية والصحراوية.
- _ حماية الأسرة الجزائرية من التفكك والفقر والانحراف والجريمة المنظمة، وسائر الآفات الاجتماعية، وتفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية.
- _ ترقية التضامن والتكافل الاجتماعي بين فئات المجتمع.

⁹ - نفس المرجع، ص 16.

_ مواصلة إصلاح منظومة الصحة العمومية والحماية الاجتماعية والتضامن الوطني والتكافل والإرشاد الاجتماعي ومنظومة الضمان الاجتماعي، والمحافظة على مكسب مجانية التعليم والصحة وترقية خدماتها.

_ ترقية دور المرأة في رعاية المجتمع وتحسين الأسرة من التفكك والتكفل بالفئات النسوية الهشة.¹⁰

5_ التوجهات الثقافية: منها:

_ تجسيد البعد الحضاري للإسلام بتفعيل مكوناته ضمن منظومة ثقافية للفرد والأسرة والمجتمع والدولة والأمة.

_ توفير ظروف النبوغ في المجتمع وبناء النخب وتحسين تكوينهم ونشر ثقافة المطالعة وتشجيع الإعلام الهادف.

_ الحرص على ترقية التنوع الثقافي والحضاري في الجزائر بما يخدم الوحدة الوطنية وينشط الابتكار والإبداع.

_ الانفتاح على الثقافات العلمية والاستفادة منها بما لا يتعارض مع هوية المجتمع.

_ تشجيع الإبداع والابتكار العلمي والثقافي، وصناعة السينما الاحترافية الخادمة للفضيلة والمسرح الهادف والفن الأصيل.¹¹

6_ توجهات السياسة الخارجية وقضايا الأمة: المتمثلة في:

_ تجريم الاستعمار الفرنسي، ومطالبته بالاعتراف والاعتذار والتعويض.

_ تعزيز المبادلات الاقتصادية والتجارية مع بلدان العالم الإسلامي في إطار منظمة التعاون الإسلامي.

¹⁰ - نفس المرجع، ص 17.

¹¹ - نفس المرجع، ص 18.

_ تشجيع التنسيق والتعاون "جنوب جنوب" في المجالات الاقتصادية والثقافية وغيرها من المجالات الحيوية وخاصة منطقة الساحل.

_ تنشيط المنطقة العربية الحرة الكبرى، وبحث سبل زيادة حجم التبادلات التجارية والاقتصادية، وفق مقارنة جديدة.

_ تفعيل اتحاد المغرب العربي، من خلال التبادلات التجارية البينية والعلاقات ما بين الأحزاب والمجتمع المدني ورجال الفكر والثقافة والإعلام والأعمال والفن والشباب والرياضة.

_ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار حكامها ورفض التدخل الأجنبي، ودعم القضية الفلسطينية التي تعد قضية محورية في برنامج الحركة.¹²

ومن خلال عرضنا للبرنامج السياسي لحركة حماس، نلاحظ أنه قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث أنها تدعو للتشريع وفق ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية، كما نلاحظ بأن الحركة تؤمن بالحرية الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية المحققة للعدل والمساواة والأمن الاجتماعي، عن طريق تفعيل الاقتصاد الإسلامي، والصيرفة الإسلامية، أما فيما يخص المجال التربوي تقوم الحركة على نشر الفكر الإسلامي في أوساط المجتمع خاصة الناشئة والاهتمام بالأسرة الجزائرية والمرأة الماكثة بالبيت إذ تدعو إلى تخصيص منحة خاصة بها، أما فيما يخص المجال الاجتماعي فهي تعمل على نشر القيم الإنسانية وذلك من خلال حماية الأسرة الجزائرية من التفكك وحماية الأمومة والطفولة والشيخوخة وذوي الاحتياجات الخاصة، ونبذ العنف ومحاربة الفساد، كذلك بالنسبة للمجال الثقافي فهي تدعو إلى حماية الإرث الإسلامي وترقيته، وفيما يخص توجهاتها السياسية الخارجية فهي تساند القضايا العادلة في العالم أبرزها القضية الفلسطينية التي تستثمر فيها للتجديد والتعبئة وتوسعة وعائها الانتخابي.

¹² - نفس المرجع، ص 19.

ونستنتج مما سبق أن البرنامج السياسي لحركة مجتمع السلم برنامج معارض للأحزاب العلمانية، ويتشابه مع برامج الأحزاب الإسلامية في الجزائر والأحزاب الإخوانية في المنطقة العربية والعالم الإسلامي وهدفهم واحد هو الوصول إلى سدة الحكم.

المطلب الثاني_الهيكل التنظيمي لحركة مجتمع السلم:

إنّ البناء التنظيمي لحركة مجتمع السلم ينقسم بدوره إلى قسمين: الهيئات التنظيمية الوطنية الهيئات التنظيمية المحلية.

أولاً_الهيئات التنظيمية الوطنية: وتضم:

1_المؤتمر: هو أعلى هيئة في الحركة يتشكل من: الأعضاء المنتخبين، أعضاء مجلس الشورى الوطني، رؤساء المكاتب الولائية ورؤساء مجالس الشورى الولائية، ينعقد مؤتمر الحركة دوريا كل خمس(05) سنوات، وينعقد استثنائيا كلما دعت الحاجة بقرار من مجلس الشورى الوطني وبموافقة ثلثي (3/2) الأعضاء. ومن بين مهامه مناقشة القانون الأساسي للحركة والمصادقة عليه، تشكيل مجلس الشورى الوطني ، تزكية رئيس الحركة الذي ينتخبه مجلس الشورى الوطني.¹³

2_مجلس الشورى الوطني: هو أعلى هيئة للحركة، انبثق عن المؤتمر ويتشكل من المؤسسين قانونا، رئيس مجلس الشورى ونائبه، وزراء الحركة، رئيس الكتلة البرلمانية، رؤساء الكتلة الولائية. ومن أهم المهام والصلاحيات التي يمارسها نذكر: انتخاب رئيس الحركة، المصادقة على البرنامج السنوي والميزانية العامة للمكتب التنفيذي الوطني ومراقبة ومتابعة أعماله، انتخاب نائبي رئيس الحركة ورئيس مجلس الشورى الوطني ونائبه.¹⁴

¹³ - محمد زيتوني، الحركة الإسلامية ومسألة التعددية السياسية في الجزائر، دراسة حالة حركة مجتمع السلم (1989-2010)، مذكرة ماجستير، تخصص الحركات الوطنية وتشكيلات الدول في الجزائر وبلدان المغرب، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2003، ص 92.

¹⁴ - نفس المرجع، ص 92.

3_رئيس الحركة: يشترط في رئيس الحركة ألا يقل سنّة عن الأربعين 40 سنة عند انعقاد المؤتمر، ويكون قد مارس عضوية مجلس الشورى الوطني لمدة لا تقل عن عشرة 10 سنوات، ويكون معروفا بعطائه الفكري والتربوي والسياسي والحركي، قادرا على التسيير والمتابعة. ومن بين المهام المنوطة إليه نذكر: رئاسة الحركة ومتابعة هياكلها ومؤسساتها وهو الناطق الرسمي باسمها، تمثيل الحركة في المحافل الرسمية، رئاسة المكتب التنفيذي، واختيار أعضائه.¹⁵

4_المكتب التنفيذي الوطني: هو أعلى هيئة تنفيذية في الحركة، ينبثق عن مجلس الشورى الوطني ويتكون من رئيس الحركة ونائب مكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع المجتمع المدني، وأمين وطني مكلف بالتنظيم والهياكل، وأمين وطني مكلف بالإدارة المالية والوسائل، أمين وطني مكلف بالشؤون السياسية والاقتصادية، أمين وطني مكلف بالمنتخبين، أمين وطني مكلف بالجامعات والعمل الطلابي. ومن أبرز المهام التي يتولاها هي: تنفيذ السياسات العامة للحزب عبر الأمانات والهياكل والمؤسسات، تنفيذ توصيات وقرارات المؤتمر ومجلس الشورى الوطني، السهر على احترام قوانين الحركة ولوائحها ومتابعة سير هياكلها.

ثانيا_الهيئات التنظيمية المحلية: وتتمثل في:

1_مجلس الشورى الولائي: هو هيئة شورية على مستوى الولاية، ويتشكل من ممثلين للبلديات والمؤسسات والكفاءات وفق ما يحدده النظام الداخلي للحركة. ومن بين المهام المنوطة إليه نذكر: السهر على تنفيذ قرارات الحركة وتطبيق قوانينها، انتخاب رئيس المكتب التنفيذي الولائي ونائبه ورئيس مجلس الشورى الولائي ونائبه، تشكيل الهيئة الولائية للانضباط، المصادقة على برنامج المكتب التنفيذي الولائي وميزانيته السنوية بعد المداولة والإثراء.¹⁶

¹⁵ - نفس المرجع، ص 93.

¹⁶ - حركة مجتمع السلم، أوراق حركة مجتمع السلم، ص ص 38-39.

2_المكتب التنفيذي الولائي: هو هيئة تنفيذية تنبثق عن مجلس الشورى الولائي، ويتكون من رئيس المكتب التنفيذي الولائي، نائب الرئيس مكلف بالعلاقة مع المجتمع المدني، أمين ولائي مكلف بالتنظيم والهيكل، أمين ولائي مكلف بالتربية والتكوين والدعوة، أمين ولائي مكلف بالإدارة المالية والوسائل، أمين مكلف بالمنتخبين والتنمية المحلية، أمين ولائي مكلف بالإعلام والاتصال، أمين ولائي مكلف بالمرأة وشؤون الأسرة، أمين ولائي مكلف بالجامعات والعمل الطلابي، أمين ولائي مكلف بالشباب والعمل الجماعي.

ويحدد النظام الداخلي مهام وصلاحيات أعضاء المكتب التنفيذي الولائي ومن بينها: السهر على تنفيذ السياسة العامة للحركة على المستوى الولائي والبلدي والمؤسسات التابعة لها، تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس الشورى، تنفيذ قرارات وتوصيات الهيئات العليا التابعة للحركة.¹⁷

3_الجمعية العامة: هي هيئة بلدية تضم الأعضاء المنخرطين في البلديات والمنتخبين في المجلس البلدي، لا يقل عدد الملتزمين المهيكليين بها تربويا عن مائة وخمسين (150) عضوا، ومن مهامها: المصادقة على برنامج المكتب التنفيذي البلدي بعد المداولة والإثراء، مناقشة أوضاع البلدية وتقديم الاقتراح حول القضايا المختلفة.

4_المكتب التنفيذي البلدي: هو الهيئة التنفيذية على المستوى البلدي، ينبثق عن الجمعية العامة، ويتكون من رئيس المكتب التنفيذي البلدي، نائب الرئيس المكلف بالعلاقات مع المجتمع المدني، أمين بلدي للتنظيم، أمين بلدي للتربية والتكوين والدعوة، أمين بلدي للإدارة والمالية، أمين بلدي للإعلام والاتصال، أمين بلدي للمرأة وشؤون الأسرة، أمين بلدي للطلبة والشباب.¹⁸

¹⁷ - حركة مجتمع السلم، النظام الداخلي، المؤتمر الخامس، 24 جمادى الثانية 1434هـ الموافق لـ 4 ماي 2013، الجزائر، ص ص 54-55.

¹⁸ - نفس المرجع، ص ص 57-58.

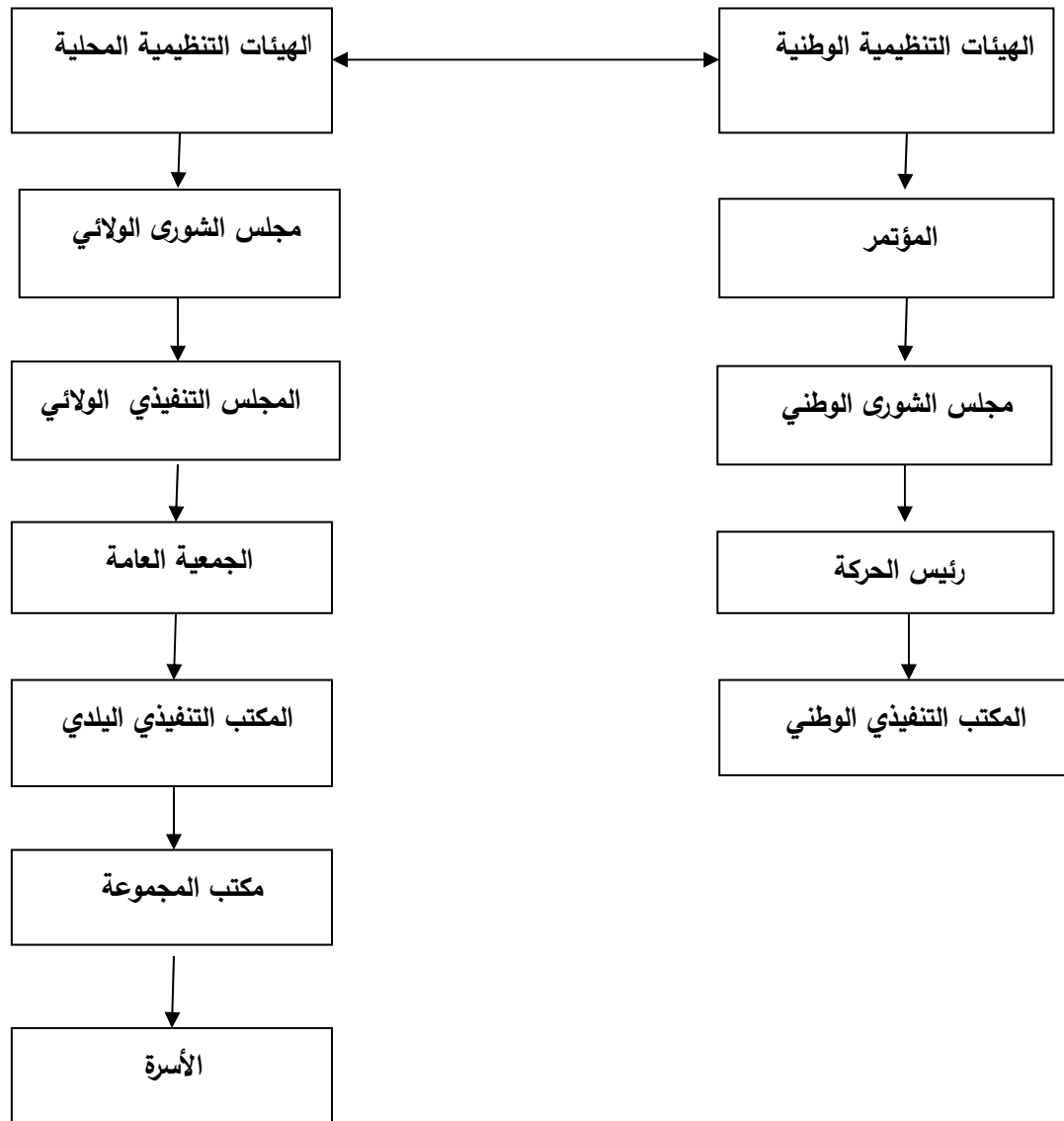
5_مكتب المجموعة: المجموعة هي مجموع المنخرطين على مستوى حيز جغرافي محدد من تراب البلدية كالأحياء والقرى والمناطق النائية، ويسير المجموعة مكتب مكون من: رئيس المجموعة مكلف بالتربية والتكوين والدعوة، نائب رئيس مكلف بالإدارة والتنظيم والمالية، أمين عام مكلف بالمرأة وشؤون الأسرة، أمين مجموعة مكلف بالطلبة والشباب والعمل الجمعي.

6_الأسرة: هي أصغر وحدة تنظيمية في الحركة تمارس العملية التربوية بمختلف مراحلها¹⁹.

وما يمكن قوله عن التنظيم الهيكلي لحركة مجتمع السلم أنه يتميز بالتشابك بين هيئاته والتنسيق فيما بينها، وفيما يلي نعرض الهيكل التنظيمي في مخطط يوضح مختلف الهيئات الوطنية والمحلية.

¹⁹ - نفس المرجع، ص ص، 62-63.

الشكل رقم (11) يمثل الهيكل التنظيمي لحركة مجتمع السلم:



المصدر: من إعداد الطالبتين، بناء على القانون الأساسي لحركة مجتمع السلم

الجدول رقم(11) يبين القيادة المنبثقة عن المؤتمر الخامس لحركة مجتمع السلم 2013.²⁰

أسماء القيادة	المسؤوليات المنوطة إليهم
عبد الرزاق مقري	رئيس للحركة
الهاشمي جعوب	نائب رئيس الحركة مكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع المجتمع المدني
نعمان لعور	نائب رئيس الحركة مكلف بالتخطيط والمتابعة والاستشراف
حسان شريف عبد العالي	الأمين الوطني للتنظيم
محمد بن خالد اسطمبولي	الأمين الوطني للدعوة والتربية والتكوين
عبد الله لطرش	الأمين الوطني للشباب والعمل الجمعي
سيد أحمد بوليل	الأمين الوطني للجالية والعلاقات الخارجية
فاطمة سعيدي	الأمين الوطني للمرأة وشؤون الأسرة
إبراهيم بدر	الأمين الوطني للجامعات والعمل الطلابي
عبد الرحمان بن فرحات	الأمين الوطني للمنتخبين
طبال زين الدين	الأمين الوطني للإعلام
جعفر شلي	الأمين الوطني للإدارة، المالية والوسائل
فاروق أبو سراج الذهب	الأمين الوطني للشؤون السياسية والاقتصادية
سفيان بوزكري	الأمين الوطني لفلسطين والقضايا العادلة

من إعداد الطالبتين: ولد أحمد سيلية- مصايد طاوس.

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن "عبد المجيد مناصرة" هو الرئيس الحالي لحركة مجتمع السلم.

المطلب الثالث_مسار حركة ونشاطات حركة مجتمع السلم:

بعد استقلال الجزائر ظهرت "جماعة الموحدين" تحت رئاسة الشيخ "محفوظ نحناح" والشيخ "محمد بوسليمان" لنشر الدعوة الإسلامية وربط الاستقلال الوطني ببعده الإسلامي، وعلى إثر التعديل الدستوري سنة 1976 انتفضت "جماعة الموحدين" ووزعت نشرية نارية بعنوان

²⁰ - حركة مجتمع السلم، 2013.

"إلى أين يابومدين؟" انتقدت فيه سياسات وخيارات النظام، مما أغضب النظام ودفعه إلى مطاردة رموز المد الإسلامي، وتم اعتقال الشيخ "نحاح" وسجنه 1976 لاتهامه بالمشاركة في أعمال شغب وتخريب في ولاية البليدة، واعتقال جماعة الموحدين المتكونة من 19 عضوا ممن كانوا معروفين بنشاطاتهم في الجامعات والأحياء الأهلة بالسكان وحكم عليهم بالسجن لسنوات تراوحت بين 03 و 15 سنوات نافذة.²¹

أما حقبة الثمانينات فتميّزت خصوصا بخروج "نحاح" وجماعته من السجن عام 1981 بفضل سياسة "بن جديد" القائمة على الانفتاح ومنح نوع من الحريات للجميع. وبعد أحداث 05 أكتوبر 1988 التي جاءت بدستور 23 فبراير 1989، خرجت جماعة "نحاح" من عهد السرية معلنة دخولها العمل القانوني الشرعي، وذلك بتأسيس جمعية وطنية هي جمعية الإرشاد والإصلاح.²²

عقدت الحركة أول مؤتمر لها في 29 ماي 1991 والذي تمخض عنه، خلاله اعتماد القانون الأساسي والنظام الداخلي واللوائح الضابطة لمسار الحركة السياسي، وانتخب خلاله الشيخ "محفوظ نحاح" رئيساً للحركة. وفي 1994 تم اغتيال الشيخ "محمد بوسليمان" من طرف الجماعات المسلحة بسبب رفضه الإفتاء في شرعية قتل الجزائريين ومساندة الحركة للحل السلمي، إذ نظمت مسيرة حاشدة تطالب فيها بالحوار والمصالحة الوطنية وذلك سنة 1994.

في سنة 1995 رشحت الحركة زعيمها "محفوظ نحاح" للمشاركة في الانتخابات 16 أبريل 1995، وتحصل على المرتبة الثانية بواقع 3.2 مليون صوت وبنسبة 25% من الأصوات المعبر عنها، وفي سنة 1996 وعلى إثر التعديل الدستوري الذي منع إقامة الأحزاب على أساس ديني، تم تغيير الاسم من حركة المجتمع الإسلامي إلى حركة مجتمع

²¹ - حركة مجتمع السلم، تعرف على مجتمع السلم.

السلم، وفي هذه السنة دخلت "حمس" الحكومة وأشرفت على تسيير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة الصيد البحري.

في سنة 1997 شاركت الحركة في الانتخابات البرلمانية التعددية الأولى، وتحصلت على 71 مقعدا بالبرلمان، وبفضل هذه النسبة ارتفع عدد الوزراء المنتمين للحركة إلى 07 وزراء وتقلدوا الوزارات التالية: وزارة الصناعة يرأسها "عبد المجيد منصرة"، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرأسها "أبو جرة سلطاني"، وزارة السياحة والصناعات التقليدية يرأسها "عبد القادر قرينة"، وزارة النقل "سيد أحمد بوليل"، كتابة الدولة ترأسها "عبد القادر حميتو"، كتابة الدولة للبيئة للوزير "بشير عمرات" كتابة الدولة للصناعات التقليدية للوزير "محمد نوة"

في مارس 1998 عقدت الحركة مؤتمرها الثاني بقصر الأمم، تحت شعار "السلم والتنمية"، والذي كرس منهج المشاركة وانتخب "نحناح" للمرة الثانية رئيسا للحركة، وبعدها بسنة وعقب وصول "بوتفليقة" إلى السلطة تم إقصاء الشيخ "محفوظ نحناح" من المشاركة في الانتخابات الرئاسية، ودخلت الحركة في ائتلاف حزبي مع أربعة أحزاب لدعم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، وكما شاركت في الحملة الوطنية للوئام المدني الذي اعتمد سنة 1999 والذي ساهم في نزول المسلحين من الجبال ووفر فرصا كبيرة للمصالحة الوطنية.²³

وفي سنة 2002 جرت الانتخابات البرلمانية. والانتخابات المحلية، وفازت الحركة ب38 مقعدا بالبرلمان، واحتفظت ببعض الحقائق الوزارية السابقة لكنها ضيعت وزارة العمل والحماية الاجتماعية، وتتمثل الوزارات التي تولتها عقب تشريعات 2002 في وزارة الصناعة يرأسها "الهاشمي جعوب"، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوزير "مصطفى بن بادة"، وزارة الصيد والموارد الصيدية للوزير "اسماعيل ميمون"، وزارة الأشغال العمومية للوزير "عمار غول".

²³-نفس المرجع.

في 19 جوان 2003 انتقل مؤسس الحركة الشيخ "محفوظ نحناح" إلى مثواه الأخير، ما شكل ضربة موجعة لمسار الحركة، إذ دخلت بعد وفاته مرحلة الضعف والانشقاق، وفي 08 أوت 2003 انعقد المؤتمر الثالث انتخب خلاله الشيخ "أبو جرة سلطاني" رئيسا للحركة، متعهدا أنه سيبقى وفيًا لخط "الشيخ نحناح" ومنهجه والانتقال بالحركة من التأسيس إلى المؤسسة، وفي سنة 2004 قامت الحركة بالانضمام إلى تحالف رئاسي يضم كذلك "حزب جبهة التحرير الوطني" و"التجمع الوطني الديمقراطي" لدعم "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة ثانية تحت "شعار استكمال المصالحة الوطنية وبسط الأمن والاستقرار"، بالموازاة مع ذلك أطلقت الحركة لمبادرة "فساد قف"، بهدف مكافحة استفحال ظاهرة الفساد والرشوة وذلك في 2006.²⁴

وشهدت سنة 2007 تنظيم انتخابات برلمانية ومحلية فازت الحركة على إثرها بـ 51 مقعدا برلمانيا، وتحصلت في الانتخابات المحلية على أزيد من 1800 منتخبا وفازت بـ 105 بلدية بالأغلبية مع تسجيل فوز الحركة لأول مرة برئاسة ثلاثة مجالس شعبية ولأئمة (الوادي، بشار، تندوف). وساهمت في تأسيس فرع مؤسسة "القدس الدولية" في سنة 2007. وفي سنة 2008 نظمت الحركة مؤتمرها الرابع بحضور 1400 مندوب، تم خلاله تجديد العهدة للشيخ "أبو جرة سلطاني"، وبمناسبة الذكرى السادسة لوفاة مؤسسها، نظمت الحركة في 19 جوان 2009 تجمعا جماهيريا حاشدا بملعب 20 أوت بالعاصمة، حضره أزيد من 25 ألف مناضل وقامت بتأسيس منطمتين للشباب "شمس"، و"جيل الترجيح".

للحركة نشاطات دولية كثيرة، في 25 أكتوبر 2010 شاركت الحركة في أسطول الحرية لفك الحصار عن غزة، وكما شاركت في قافلة شريان الحياة المتجهة إلى غزة في 03 أكتوبر 2010 خاصة وأنها تتبنى القضية الفلسطينية في برنامجها. وفي 01 جانفي 2012 قرر مجلس الشورى الوطني فك الارتباط مع أحزاب التحالف الرئاسي، وتم الإعلان الرسمي

²⁴ - نفس المرجع السابق.

لميلاد تكتل الجزائر الخضراء في 18 مارس 2012 الذي ضم حركة مجتمع السلم، حركة النهضة، حركة الإصلاح الوطني، إذ تحصل التكتل على 49 مقعدا في الانتخابات التشريعية لعام 2012.

في 02 إلى 04 جوان 2013 تم تنظيم المؤتمر الخامس للحركة تحت شعار "حركة تتجدد..وطن ينهض" وأنتخب خلاله القيادي "عبد الرزاق مقري" رئيسا للحركة والأستاذ "أبو بكر قدودة" رئيسا لمجلس الشورى الوطني، وفي 25 جوان 2013 عرضت الحركة مبادرة ميثاق الإصلاح السياسي على السلطة والمعارضة وذلك بالتزامن مع التحضير لرئاسيات 2014 كفرصة للتغيير والإصلاح.

في 25 جانفي 2014 قرر مجلس شورى الحركة مقاطعة الانتخابات الرئاسية المنظمة في 17 أفريل 2014 وهذا راجع حسب ما أعلنته "لعدم وجود فرصة حقيقية للإصلاح السياسي، وانفراد السلطة القائمة بالانتخابات الرئاسية وتجاهل مطالب الطبقة السياسية الداعية إلى النزاهة والشفافية"، وفي نهاية سنة 2014 تم تنصيب هيئة التشاور والمتابعة للمعارضة بحضور نخبة من الأحزاب والشخصيات التي وقع عليها التوافق على أنها تمثل الأطياف التي اصطلح على تسميتها "الوطني، الإسلامي، الديمقراطي"، بمشاركة "حمس" خاصة بعد تحولها للمعارضة عقب تولي "عبد الرزاق" مقري رئاسة الحكومة.

في سنة 2017 أنشأت تحالفا سياسيا هذه المرة مع حزب جبهة التغيير لخوض تشريعات 5 ماي 2017 ، حيث حصلت على 34 مقعدا بما يعادل 394.833 صوتا، وفي هذه السنة استقال "مقري من رئاسة الحزب" وانتخب "عبد المجيد مناصرة" رئيسا لها.²⁵

وما يمكن استنتاجه من خلال عرضنا لمسار الحركة أن منذ تأسيسها كانت تتأرجح بين المرتبة الثانية والثالثة في الاستحقاقات الوطنية، وذلك يعود إلى قلة الانشغاقات خاصة في

²⁵ - مقابلة مع رئيس فرع حركة مجتمع السلم تيزي وزو، موكح أمقران، تيزي وزو، 27 جوان 2017. الساعة 13:00

فترة "نحناح"، ولكن بعد وفاته عرفت الحركة عدة انشقاقات، حيث كانت حزبا مواليا للسلطة خاصة منذ دخولها التحالف الرئاسي لمساندة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، ثم انتقلت إلى المعارضة عقب تولي "عبد الرزاق مقري" رئاسة الحركة، وذلك متأثرا بالثورات العربية ورغبة منها في ركوب الأحداث للوصول إلى السلطة، كما نستنتج بأنّ الحركة تأرجحت في مسارها ما بين الموالاة والمعارضة.

المبحث الثاني

حزب جبهة العدالة والتنمية

إن التحول الديمقراطي وإقرار مبدأ التعددية السياسية في الجزائر ساهم بشكل كبير في ظهور العديد من الحركات الإسلامية و تطورها، من بينها جبهة العدالة والتنمية ولهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى هذا الحزب الجديد من خلال ثلاثة مطالب حيث خصصنا المطلب الأول للتعريف بالجبهة وبرنامجه السياسي والمطلب الثاني لهيكلها التنظيمي أما المطلب الثالث فقد خصص لمسارها ونشاطها في الساحة السياسية .

المطلب الأول_التعريف بجبهة العدالة والتنمية وبرنامجه السياسي: سنقوم من خلال هذا المطلب بتعريف جبهة العدالة والتنمية وعرض برنامجه السياسي الذي تجمع بين الأصالة والمعاصرة.

أولاً: التعريف بجبهة العدالة والتنمية:

حسب القانون الداخلي للجبهة: هو حزب إسلامي أسسه الشيخ عبد الله جاب الله في جويلية 2012. مقره " بابا حسن " بالجزائر العاصمة بعد انسحابه من حركة الإصلاح الوطني، وشعاره (العدالة ،التنمية، الوحدة)، وتمارس نشاطها عبر كامل التراب الوطني، يتمتع بالشخصية المعنوية، والأهلية القانونية وباستقلالية التسيير، ويعتمد في تنظيم هيكله المبادئ الديمقراطية.²⁶

حسب تعريف رئيس الحركة "عبد الله جاب الله" هو: حزب سياسي إصلاحي شامل مفتوح لكل الخيرين والخيرات من أبناء الجزائر من أجل التعاون علي خدمة الإسلام، وإحياء

²⁶ -حزب جبهة العدالة والتنمية، القانون الأساسي، المصادق عليه من قبل المؤتمر التأسيسي،المنعقد بالقاعة البيضاوية في الجزائر العاصمة بالتاريخ 17 ربيع أول1433هـالموافق ل10 فيفري 2012، ص 2.

مجده، وتنمية الوطن، وحمايته، وخدمة الشعب، وإسعاده، ويتم ذلك عبر منهج يقوم علي التسامح، والتعاون على البر والتقوى، واعتبار السياسة مصالح يحكمها الحق والعدل.²⁷

وتعود مرجعية الحزب حسب قانونها الداخلي إلى تراث الحركة الوطنية وجمعية العلماء المسلمين برئاسة الشيخ "عبد الحميد بن باديس" الذي كان قدوة للعديد من الجزائريين من بينهم "الشيخ عبد الله جاب الله".

وكما يستمد مرجعيته من حركة الإخوان المسلمين في مصر التي تسعى إلى تعبئة الجماهير حول البرنامج الإسلامي بهدف إقامة دولة إسلامية بوسائل سلمية.

ويقول عبد الله جاب الله في هذا الصدد أن علاقته "بالحركة علاقة فكرية ويعتبر نفسه أحد أبناء مدرسة الإخوان من خلال دراسته لكتبتهم واقتناعه بتصوراتهم الحركية و السياسية وتبنيه للفكر التربوي كأساس في التعبير الاجتماعي".²⁸

وتعتمد جبهة العدالة والتنمية وفق قانونها الداخلي على الأسس والمبادئ التالية:

- التنسيق والتكامل بين هيئات المداولة والتنفيذ مع مراعاة التوازن في الصلاحيات.
- الشورى الملزمة القائمة على حرية التداول.
- كل أعضاء الجبهة متساوون أمام القانون الأساسي والنظام الداخلي لجبهة العدالة والتنمية.
- الالتزام بالأخلاق الإسلامية في المعاملات والعلاقات والمواقف.
- حرية الرأي والتعبير مكفولة لكافة الأعضاء ضمن الأطر التنظيمية للجبهة.

²⁷ - مقابلة مع السيد جاب الله، رئيس حزب العدالة والتنمية، بابا حسن، الجزائر: 20 جوان 2017، الساعة 00: 14 زوالا.

²⁸ - المبرروك عبشة، مرجع سابق، ص 126.

- إلزامية عرض النزاعات حول شؤون جبهة العدالة والتنمية أو المسؤولين في جميع المستويات على الهيئات المؤهلة.
 - مسؤولية هيئات التنفيذ أمام هيئات المداولة وفق ما يحدده القانون الأساسي والنظام الداخلي.
 - مراعاة مبدأ التدرج في العضوية، والتزام شروط الأهلية في تولي المسؤوليات.
 - تعمل جبهة العدالة والتنمية وفق هذه المبادئ على تحقيق الأهداف التالية:
 - توطيد الوحدة الوطنية وحماية ثوابت الأمة وتعزيز استقلال الوطن والحرص على أمنه واستقراره.
 - إرساء نظام حكم راشد قائم على احترام إرادة الشعب والنزول عند مقتضيات العمل السياسي التعددي والتداول السلمي على السلطة، تصان فيه الحقوق والحريات العامة الفردية والجماعية، ويتوفر فيه حق الممارسة السياسية والنقابية والإعلامية للجميع.
 - تحقيق التنمية الشاملة للبلاد في إطار العدالة الاجتماعية باعتماد نظام اقتصادي وطني يوحد بين الاقتصاد الحر وواجب الدولة في الرعاية والرقابة والتحفيز، والعمل على محاربة الفساد بكل أشكاله.
 - المساهمة في دمج المرأة والشباب في تحمل مسؤولياتهم في القضايا الكبرى للأمة.
 - مناصرة القضايا العادلة في العالم وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.
 - المساهمة في تعزيز مكانة لجزائر ودورها الريادي إقليميا وجهويا وعالميا.
 - الاهتمام بالجالية الجزائرية بما يحفظ عروبته وانتمائها الوطني والمساهمة في تنمية بلدها
- الأصل. 29

²⁹-مقابلة مع السيد عبد الله جاب الله. مرجع سابق.

ثانيا-البرنامج السياسي لجبهة العدالة والتنمية:

حسب برنامج الحركة فإنّ النظام السياسي في الجزائر في حاجة إلى الإصلاح ومواجهة كل العقبات بالاعتماد على مبادئ الديمقراطية التعددية كمبدأ الفصل بين السلطات وسيادة القانون، والوصول إلى الحكم عن طريق انتخابات حرة و نزيهة، والمحافظة على وحدة الأمة وثوابت المجتمع، المتمثلة أساسا في الإسلام واللغة العربية، وقواعد الممارسة السياسية وذلك بالاعتماد على الخطوات التالية :

1_ التوجهات السياسية: نذكر منها ما يلي:

أ_ تحقيق المصالحة الوطنية وذلك من خلال:

إصدار عفو شامل عن الجميع، وتفعيل رفع حالة الطوارئ إلى جانب التكفل الشامل والعدل بضحايا المأساة الوطنية دون تمييز.

-العمل الجاد على معالجة جميع ملفات آثار الأزمة كملف المفقودين والمفصولين عن العمل، والمغتربين لأسباب سلبية، وإشاعة روح التسامح والتضامن بين أبناء الوطن الواحد.
-إشاعة الثقة بين الشعب والسلطة، من خلال تنسيق الجهود في حماية مقدرات البلاد ومصالحتها، واحترام ثوابت الأمة ومقومات شخصيتها وحمايتها من الممارسة التعسفية.³⁰

ب_تعديل الدستور والمنظومة القانونية وذلك من خلال:

_تعديل الدستور بما يضمن التوازن الحقيقي في الصلاحيات بين السلطات وتوسيع حق إخطار المجلس الدستوري ودعم صلاحيات الرقابة على أعمال السلطة.

_ترقية دور المجلس الإسلامي الأعلى تأطيراً وممارسة.

³⁰ - جبهة العدالة والتنمية، البرنامج الانتخابي، 2012.

ـ وضع ضمانات وقواعد تجعل من النظام الإداري مرفقا عاما لا يتأثر بالتداول على السلطة، كما تمنع استخدام إمكانيات الدولة لمصالح حزبية أو انتخابية.

ـ السهر على جعل جميع مؤسسات الدولة والمجتمع في خدمة كل المواطنين ضمن حدود القانون.

ـ إصلاح النظام القضائي بما يضمن تحقيق العدالة، وتحقيق استقلال الجهاز القضائي.

جـ ـ إصلاح مؤسسات الدولة: من خلال:

ـ السهر على تقوية مؤسسات الدولة بما يحقق سلطة الشعب وأماله في الأصالة والتحرر والتنمية.

ـ الاجتهاد في بناء الدولة بناء مؤسساتيا يجعل منها أطرا مستقلة عن الأشخاص الحاكمين المتداولين عليها، وينادى بها عن النزاعات الاستبدادية والشمولية، ويحررها من الممارسات الإقطاعية و الجهوية و المحسوب.

دـ ترشيد الممارسة السياسية: وذلك عن طريق:

ـ ترسيخ التعددية السياسية والسهر على وضع كافة الآليات التي تجعل منها أداة الأمة في اختيار حكامها وممثليها وفي تكريس مبدأ التداول على السلطة بعيدا عن كل تعسف أو احتكار أو نفوذ مادي.

ـ رفض العنف كوسيلة للعمل السياسي أو الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها، واعتبار الاختيار الشعبي الحر أصلا وسندا لشرعية السلطة.³¹

ـ تعزيز الحريات السياسية والإعلامية والنقابية وحمايتها من تعسفات السلطة وتجاوزات الأحزاب والمنظمات والجمعيات بإثراء المنظومة القانونية الخاصة بالحريات والسهر على تطبيقها.

³¹ -نفس المرجع.

هـ_ تعزيز الوظيفة الاجتماعية للدولة:

ويكون ذلك بتأكيد مسؤولية الدولة في التوزيع العادل للثروة الوطنية وتحقيق الرعاية الاجتماعية، والاجتهاد في تحسين مستوى معيشة المواطنين بما يضمن الضروريات وتوفير الحقوق الاجتماعية للمواطنين.

2_ في مجال العدالة وحقوق الإنسان: تسعى جبهة العدالة والتنمية في هذا المجال للقيام:

_ رسم سياسة شاملة لإصلاح العدالة وترقية حقوق الإنسان على المدى البعيد، بما يتلاءم والقيم الأخلاقية والحضارية والتاريخية للمجتمع الجزائري، وينسجم مع المعايير والالتزامات الدولية.

_ إزالة الخل والتناقض الموجود في النصوص القانونية، والهيكل القضائية، وفي نفوس القائمين على هذا الجهاز.

_ التمسك بمرجعية الشريعة الإسلامية، والتصدي لكل محاولات تشويه الأحكام المستمدة منها وإعادة النظر في النصوص المخالفة لها.

_ تشجيع التعاون الإقليمي، والدولي على محاربة الجريمة المنظمة، وتدعيم الأمن.

_ تعزيز حق الدفاع، وترقية دور مساعدي العدالة، ورفع وصاية وزارة العدل على تنظيماتهم المهنية.

_ تحسين نوعية الأحكام القضائية وضمان تنفيذها في شقيها المدني والجزائي.

_ نشر ثقافة حقوق الإنسان في حدود الضوابط الشرعية.³²

3_ في مجال الشؤون الدينية: تقترح جبهة العدالة والتنمية:

_ تحسين الإطار التشريعي وترقية القطاع، هياكل وإدارة وأئمة، حتى يؤدي المسجد دوره.

³² - نفس المرجع السابق.

_التصدي لحملات التطرف والتنصير.

_مراعاة الحاجات المتجددة للمجتمع في بناء المساجد، ومساهمة الدولة في عملية البناء دون حرمان المحسنين من المساهمة في ذلك.

_فتح المصليات في الأحياء السكنية ومرافق المجتمع، وجعل المساجد الكبرى جوامع للجمعة، تسهم في توحيد الخطاب المسجدي.

_تشجيع الزوايا ودعمها للتكفل بتعليم القرآن الكريم والعلوم الشرعية، وإشاعة التكافل الاجتماعي.

_إحياء ثقافة الوقف في سبيل الله لدى الأمة.³³

4_ في مجال السياسة الاقتصادية: إن جبهة العدالة والتنمية مصصمة على انتهاج سياسة اقتصادية وطنية تراعي واقع الشعب الجزائري وآماله، تقوم على:

_ اقتصاد يتمتع فيه المواطن بكامل حقه، خال من الربا والضرائب الظالمة، ويسهر على تنظيم الزكاة جباية وصرفا مع اعتماد الصيرفة الإسلامية.

_ مبادئ اقتصاد السوق وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.

_ تحرير الاقتصاد الوطني

_ وضع سياسة وطنية للتنمية المحلية الصناعية والزراعية، ودعم الطاقات المتجددة.

_ تنمية وإعادة الاعتبار لبنية الاقتصاد الوطني.

_ اقتصاد قوي وعادل تتحسن فيه قيمة العملة، تحافظ على القدرة الشرائية، وتتناقص فيه البطالة إلى أدنى المستويات، ويزداد فيه الإنتاج والصادرات.³⁴

³³ - نفس المرجع السابق.

³⁴ - حزب العدالة والتنمية، البرنامج السياسي، 2012، ص ص 5-6.

5- في مجال السياسة الاجتماعية: وتتمثل في:

- _ تأسيس مجلس وطني لرعاية الطفولة.
- _ إقامة مؤسسات رعاية تربوية اجتماعية متخصصة.
- _ النهوض بالمرأة الريفية بما يناسب خصوصيتها وبيئتها، ومراعاة ظروف المرأة العاملة.
- _ التكفل الحقيقي بإدماج الشباب القادر على العمل في القطاعين العمومي والخاص.
- _ التكفل الحقيقي بفئة المسنين، والمعوقين، والمشردين، والأيتام، ومجهولي الوالدين.
- _ التكفل الجاد بالرياضة، والصحة والسكن، والشغل، والتكوين المهني تطوير الضمان الاجتماعي ونظام التقاعد.³⁵

6- في مجال السياسة الإعلامية: ترى جبهة العدالة والتنمية ضرورة النهوض بهذا القطاع من خلال:

- _ تحرير المطابع ووسائل الإعلام العمومية من الاحتكار وتسخيرها لأداء الخدمة العمومية.
- _ إعداد قانون ينظم تحرير توزيع الإشهار العمومي والخاص.
- _ إنشاء مجلس أعلى للإعلام وتوسيع صلاحياته.
- _ إعداد قانون خاص بالسمعي البصري.
- _ وضع نص ينظم عملية سير الآراء.
- _ تعزيز دور وكالة الأنباء الجزائرية.³⁶

7- في مجال سياسة التربية والتعليم: ترى جبهة العدالة والتنمية ضرورة القيام بإصلاحات عميقة ترتكز على:

³⁵-نفس المرجع، ص 8.

³⁶-نفس المرجع، ص 14.

- _ تنقية الكتب المدرسية والمناهج التربوية من مخلفات الاستعمار، والعادات والتقاليد والتصورات التي تتنافى وقيمنا الوطنية.
- _ تكريس أسس النظام الديمقراطي ومبادئه في المناهج التربوية.
- _ الحرص على التفتح على اللغات الأجنبية الأكثر نفعا.
- _ تدعيم المطاعم المدرسية والنقل المدرسي والصحة المدرسية وتحسين ظروف التمدريس.
- _ العناية بكل أطوار التعليم من التعليم التحضيري إلى التعليم العالي.
- _ ترسيخ ونشر ثقافة البحث العلمي في المجتمع وفي كافة الميادين.³⁷
- 8_ في مجال السياسة الثقافية:** تحرص جبهة العدالة والتنمية في هذا المجال على التمسك بمبادئ وأصول الثقافة الإسلامية، وانطلاقا من هذا المبدأ تعمل على:
 - _ وضع حد لاستبداد الشهوات على العقل.
 - _ التصدي للغزو الثقافي بتظافر جهود جميع أبناء الأمة الجزائرية.
 - _ الاهتمام بمسرح الطفل وإدراجه ضمن برامج المنظومة التربوية.
 - _ مطالبة فرنسا بالاعتذار عما تسبب فيه الاستعمار الفرنسي من جرائم في حق الشعب الجزائري.
 - _ دعم صناعة الفيلم والمسلسل التاريخي والوطني والديني.
 - _ إعطاء البعد العالمي للثقافة الوطنية بتطوير التراث وعصرنته.³⁸

³⁷ - نفس المرجع السابق، ص 11

³⁸ - نفس المرجع، ص 15.

9_ سياسة الأمن والدفاع: ترى جبهة العدالة والتنمية ضرورة تسيير المخاطر بمختلف مصادرها: الأجنبي، الداخلي، الإنساني، الطبيعي، بمعنى توقعها والوقاية منها بتحديد إستراتيجية حقيقية تقوم على جملة من الإجراءات المترابطة والمنسقة المنطوية تحت لواء:

_ السهر على تكوين جيش محترف ذو إمكانات ومؤهلات عالية.

_ السهر على تحسين مستوى الإعداد والتأهيل لدى قوات الأمن.

_ احترام القوانين والتحرك في حدودها.

_ إبعاد أجهزة الأمن والدفاع عن التحزب والتعصب.

_ ربط أجهزة الأمن والدفاع بالشعب وخياراته الإستراتيجية، والابتعاد عن كل محاولات زعزعة ثقة الشعب في تلك الأجهزة.³⁹

10: السياسة الخارجية: إن جبهة العدالة والتنمية تسعى في هذا المجال إلى تحقيق الأهداف السامية للأمة والمصالح الإستراتيجية للوطن وذلك من خلال:

_ المحافظة على استقلالية القرار الجزائري السيد.

_ تفعيل دور الدبلوماسية الحكومية والبرلمانية.

_ الانخراط في مختلف المنظمات الدولية، والعمل من أجل تحقيق مهامها النبيلة.

_ دعم جهود المجتمع الدولي في إقامة السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما.

-دعم القضايا الإسلامية لاسيما القضية الفلسطينية.

_ تعزيز العلاقات على مستوى الفضاء المغاربي، العربي، الإفريقي، الإسلامي والفضاء المتوسطي والدولي.⁴⁰

³⁹- نفس المرجع، ص 17.

⁴⁰- نفس المرجع، ص 18.

من خلال البرنامج السياسي للجبهة لاحظنا أنه حاول إحداث تغيير داخل المجتمع عن طريق طرح فكرة تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع المجالات، وحرصها على احترام مقومات شخصية الأمة ومورثها الثقافي والحضاري، حيث ركزت على الجانب السياسي من خلال دعم المصالحة الوطنية، وجعل مؤسسات الدولة في خدمة المجتمع، كما اهتمت بمجال العدالة وحقوق الإنسان بما يتلاءم مع القيم والمبادئ الإسلامية.

وركزت أيضا علي قطاع الشؤون الدينية، ودعت إلى تحسينه من أجل تأدية دوره على أحسن صورة، كما ركزت على الجانب الاقتصادي الجزائري الذي يهدف إلى رفع المستوى المعيشي، وتحقيق العدالة التوزيعية في جميع القطاعات، وأيضا ركزت على السياسة الاجتماعية ودعت الدولة بمختلف مؤسساتها إلى خدمة أهداف المجتمع المختلفة وإعطاء أهمية أكثر لفئات الشباب والمرأة والطفولة بتوفير كل الظروف الملائمة من الصحة والسكن والشغل إلى جانب اهتمامها بمجال التعليم والتربية لخلق أجيال بصيرة بحقوقها وواجباتها الدينية والسياسية والاقتصادية.

كذلك دعت وسائل الإعلام إلى العمل على نشر الخير والتعاون بين الناس، وأعطت أولوية لمجال التعليم والبحث العلمي والذي يلعب دوراً قيادياً في عملية التطور العلمي وهو المحرك الأساسي لعملية النمو والتنمية، أما فيما يخص المجال الثقافي فقد اقترحت في برنامجها إعادة هيكلة منشآت القطاع والاهتمام بالمرح، التراث الشعبي، الغناء والموسيقى، وأيضا سعت إلى تحقيق وضمان استقرار الأوضاع الداخلية، وتوفير الأمن للأفراد والجماعات والمؤسسات، كما أنها أعطت أهمية للسياسة الخارجية بمساندتها القضايا العالمية على رأسها القضية الفلسطينية.

المطلب الثاني-الهيكل التنظيمي لجبهة العدالة والتنمية:

إنّ البناء التنظيمي لحركة جبهة العدالة والتنمية ينقسم إلى ثلاثة أقسام متمثلة في أجهزة التداول والهيئات التنفيذية القيادية والهيئات القاعدية:

أولاً- أجهزة المداولة: وتضم:

1_المؤتمر: هو أعلى هيئة في جبهة العدالة والتنمية، ويتشكل المؤتمر من رئيس وأعضاء مجلس الشورى الوطني، ورؤساء المكاتب التنفيذية الولائية، والأعضاء المؤسسين الذين لا زالوا يمارسون نشاطهم في إطار الجبهة ونواب الجبهة في البرلمان، والإطارات السامية المقدمة من قبل الجبهة في مؤسسات الدولة، ومندوبي المؤتمرات الولائية، وممثلات عن النساء، وممثلين عن الشباب والطلبة، وممثلين عن المهجر وممثلين عن الهيئات الاستشارية وأعضاء يدعوهم رئيس الجبهة يتولى المؤتمر ما يلي:

- تزكية مكتبه ولجانه المقترحة من قبل مجلس الشورى الوطني والمصادقة على جدول أعماله.

-المصادقة على التقرير الأدبي والمالي المقدم من قبل مجلس رئيس الجبهة.

-المصادقة على القانون الأساسي والنظام الداخلي.

- المصادقة على البرنامج السياسي.

-انتخاب رئيس الجبهة

- انتخاب أعضاء مجلس الشورى الوطني وإصدار اللوائح والتوصيات.

ينعقد المؤتمر بصفة عادية كل سنة 06 سنوات و استثناءا بطلب من رئيس جبهة العدالة والتنمية أو ثلثي 2/3 أعضاء مجلس الشورى الوطني.⁴¹

2_ مجلس الشورى الوطني: هو أعلى مؤسسة للمداولة والرقابة لشؤون جبهة العدالة والتنمية ، ويتشكل من 150 إلى 200 عضوا كما يلي:

- أعضاء مؤسسين.

⁴¹-جبهة العدالة والتنمية، القانون الأساسي، مرجع سابق، ص 8

- أعضاء يمثلون ولايات القطر الجزائري.
 - ممثلات عن النساء.
 - ممثلين عن الطلبة والشباب يقل أعمارهم عن 35 سنة.
 - ممثلين عن الجالية.
 - ممثلين عن الخبراء والمستشارين.
 - ممثلين عن مندوبي المؤتمر.
- ويحدد النظام الداخلي نسبة الأعضاء المذكورين وكذا شروط العضوية في مجلس الشورى الوطني، ويتولى المجلس المهام التالية:
- يصادق على جدول أعماله.
 - ينتخب أعضاء المكتب التنفيذي الوطني من بين أعضائه ضمن قائمة بعدد أعضاء المكتب زائد نصفهم يقترحه رئيس الجبهة.
 - يعد نظامه الداخلي ويصادق عليه ويسهر على متابعة مدى تجسيد لوائح وتوصيات المؤتمر.
 - يرسم سياسات وتوجهات وخيارات الجبهة، ويضع خطط العمل السياسي و يتابع تنفيذها بواسطة اللجان المختلفة التي يشكلها من المختصين في جميع النواحي في ضوء السياسة العامة لجبهة العدالة والتنمية.
 - يناقش برنامج المكتب التنفيذي الوطني والميزانية ويصادق عليها، ويتولى مجلس الشورى الوطني صلاحيات المؤتمر في حالة تعذر انعقاد هذا الأخير.⁴²

⁴² - نفس المرجع، ص ص، 9- 10.

ثانيا: الهيئات التنفيذية والقيادية:

1_ رئيس جبهة العدالة والتنمية: وهو المسؤول الأول عنها وناطقها الرسمي، ومسؤول أمام المؤتمر وينتخب بالاقتراع السري، ويتولى المهام والصلاحيات من بينها: يمثل الجبهة أمام مختلف الهيئات داخل الوطن وخارجه، السهر على تطبيق القانون الأساسي والنظام الداخلي للجبهة، يوزع المهام على أعضاء المكتب التنفيذي الوطني للجبهة ويتابع أعمالهم

في حالة شغور منصب رئيس الجبهة يتولى نائبه مهامه بالنيابة في تسير شؤون الجبهة.

2_ المكتب التنفيذي الوطني: هو الهيئة التنفيذية الوطنية في الجبهة، ويرأسه رئيس الجبهة، ويتشكل من نائب رئيس الجبهة، والأمين الوطني المكلف بالتنظيم، والأمين الوطني المكلف بالمال والتجهيز والوسائل، والأمين الوطني المكلف بالإدارة والشؤون القانونية، الأمين الوطني المكلف بالإعلام والاتصال، والأمين الوطني بالتكوين والثقافة، والأمين الوطني المكلف بالشؤون الاقتصادية، ويتولى المكتب التنفيذي الوطني عدة مهام من بينها نذكر: إعداد نظامه الداخلي وجدول أعماله والمصادقة عليهم، اقتراح البرامج والمشاريع التنفيذية والتنظيمية على مجلس الشورى الوطني للمناقشة والمصادقة.⁴³

ثالثا_ الهيئات القاعدية:

1_ مجلس الشورى الولائي: وهو أعلى مؤسسة للمداولة للرقابة على مستوى الولاية، ويتكون من 60 إلى 80 عضواً، ويقوم بالمهام التالية: انتخاب رئيس المكتب التنفيذي الولائي، متابعة تنفيذ قرارات المؤسسات القيادية، مناقشة البرنامج السنوي للمكتب التنفيذي الولائي وميزانية الولاية والمصادقة عليها.

⁴³ - نفس المرجع. ص ص 11 - 13.

ويجتمع مجلس الشورى الولائي في دورة عادية كل أربعة أشهر، وفي دورة استثنائية بطلب من رئيسه أو ثلث (1/3) أعضائه أو من أغلبية أعضاء المكتب التنفيذي الولائي.

2_ المكتب التنفيذي الولائي: هو الهيئة التنفيذية لجبهة العدالة والتنمية على مستوى الولاية، وينتخب من قبل مجلس الشورى الولائي، ومن بين مهامه: إعداد نظامه الداخلي وتقديمه لمجلس الشورى الولائي للمناقشة والمصادقة عليه، متابعة نشاط الجبهة العدالة والتنمية على الولاية واتخاذ القرارات اللازمة بما يجسد سياسات المؤسسات القيادية.

3_ الجمعية العامة البلدية: هي مؤسسة المداولة والرقابة لجبهة العدالة والتنمية على مستوى البلدية، وتتكون من كل أعضاء جبهة العدالة والتنمية على مستوى البلدية، وتقوم بعدة مهام منها: تصديق على جدول أعمالها، انتخاب رئيس المكتب التنفيذي البلدي، مناقشة برنامج المكتب التنفيذي البلدي وميزانية البلدية والمصادقة عليها.

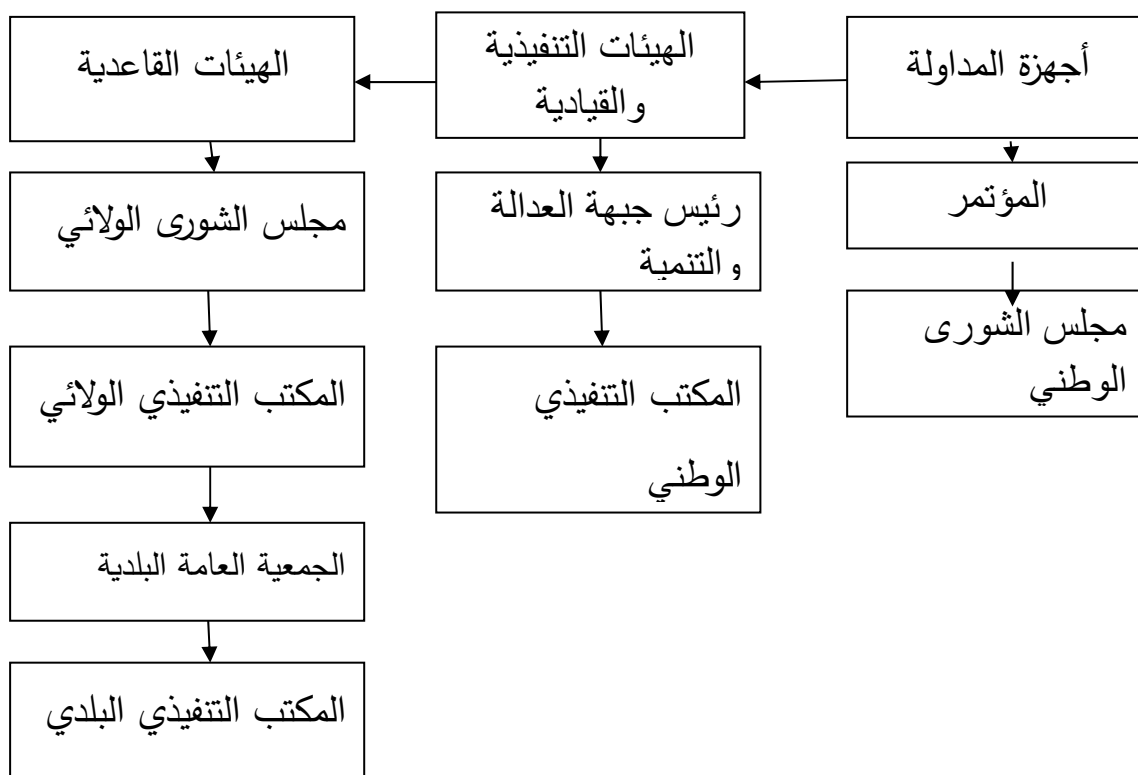
وتجتمع مرة واحدة كل سنة في دورة عادية وفي دورة استثنائية بطلب من رئيس المكتب التنفيذي البلدي أو بطلب من أغلبية أعضائها.

4_ المكتب التنفيذي البلدي: هو المؤسسة التنفيذية لجبهة العدالة والتنمية على مستوى البلدية، ينتخب من قبل الجمعية البلدية، ويقوم بمهام عديدة من بينها، إعداد نظامه الداخلي وتقديمه لمجلس الشورى البلدي للمصادقة عليه، تنفيذ قرارات المكتب الولائي ومجلس الشورى البلدي، تنظيم النشاطات على مستوى البلدية.

ينعقد المكتب التنفيذي البلدي في دورة عادية مرة كل أسبوعين وفي دورة استثنائية بطلب من رئيسه أو أغلبية أعضائه.⁴⁴

⁴⁴ - نفس المرجع، ص ص، 14-18.

الشكل رقم (12) يمثل الهيكل التنظيمي لحزب جبهة العدالة والتنمية:



المصدر: من إعداد الطالبتين: بناء على القانون الأساسي لحزب جبهة العدالة والتنمية

المطلب الثالث_مسار ونشاطات جبهة العدالة والتنمية :

تعود عوامل تأسيس الجبهة إلى انشقاقات داخل حركة النهضة التي انقسمت إلى جناحين، جناح مؤيد لترشح "عبد العزيز بوتفليقة" للانتخابات الرئاسية لسنة 1999 وجناح آخر رفض الفكرة بقيادة "عبد الله جاب الله" الذي انشق عن الحزب وأسس حركة الإصلاح الوطني، لكن مدة رئاسته لحركة الإصلاح لم تدم طويلا حيث تمت الإطاحة به وعين "جهيد يونس" خلفا له لينشئ بعد ذلك جاب الله حزبا جديدا حمل اسم جبهة العدالة والتنمية في 10 فيفري 2012.⁴⁵

من أبرز أسباب انشقاق "عبد جاب الله" عن حركة الإصلاح هو حب الزعامة وغياب روح التعاون والتضامن والعمل الجماعي داخل الحركة، واتخاذ قرارات بصيغة انفرادية، وهو الوضع الذي أدى إلى تذمر أعضاء حركة الإصلاح وخلق صراعات بين قياداتها وجاب الله وأضطر في الأخير إلى الانسحاب وتأسيس حزب جديد " هو العدالة والتنمية".

وعلى غرار أغلب الأحزاب الإسلامية في الجزائر، تستمد جبهة العدالة والتنمية مرجعيتها من الفكر الإخواني ، وتتخذ من حزب العدالة والتنمية في كل من مصر وتونس وتركيا قدوة لها، والدليل على ذلك استنساخها نفس التسمية "العدالة والتنمية".

وقد استفاد الحزب من الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تبنتها الجزائر عقب أحدث "الربيع العربي" خاصة التعديلات التي جاء بها قانون الانتخابات و التي أظهرت مرونة في اعتماد أحزاب جديدة كانت ترفض في السابق اعتمادها، واستغل الحزب ذلك للحصول على الاعتماد و المشاركة في تشريعات 2012 التي تحصل خلالها على 07

⁴⁵ - إدريس عطية، الانشقاقات الحزبية في الجزائر، 2013.

مقاعد، كما شارك في تشريعات 04 ماي 2017 في إطار تحالف ضم كذلك " العدالة و التنمية" و "حركة النهضة" وتحصل هذا التحالف على 15 مقعداً.⁴⁶

وبالنسبة لنشاطات جبهة العدالة والتنمية:

فقد نظمت برئاسة الشيخ عبد الله جاب الله يوم الثلاثاء 12 أبريل 2016، مأدبة عشاء على شرف وفد حركة حماس الفلسطينية الذي يزور الجزائر والذي يقوده عضو المكتب السياسي "أسامة حمدان". وقد حضر المناسبة أمينا حركة النهضة الحالي والسابق، " محمد ذويبي "و"فاتح ربيعي"، كما حضر اللقاء نواب من حركة البناء الوطني وحركة التغيير ومن جبهة العدالة و التنمية، وألقيت بالمناسبة كلمتين، الأولى لرئيس وفد حركة حماس "أسامة حمدان" والثانية لرئيس جبهة العدالة والتنمية - الشيخ عبد الله جاب الله يجدد فيها دعم حزبه المطلق للمقاومة الفلسطينية.⁴⁷ وفي 15 أبريل 2016 افتتحت دورة مجلس الشورى الوطني العادية بالمقر الوطني لجبهة العدالة والتنمية بمداخلة لرئيس الجبهة "الشيخ عبد الله جاب الله" أبرز فيها مواقف حزبه إزاء التطورات الداخلية والدولية .

كما نظم المكتب الوطني لجبهة العدالة والتنمية لقاءً ولأئيا لمسؤولي الولايات تحت إشراف رئيس الجبهة الشيخ عبد الله جاب الله يوم الجمعة 21 رجب 1437 الموافق لـ 29 أبريل 2016 بالمقر الوطني ببابا حسن بالعاصمة من أجل تطبيق الإستراتيجية التي وضعها المكتب الوطني وصادق عليها مجلس الشورى الوطني.

كذلك نظم المكتب الوطني يوم الجمعة 29 جويلية 2016 لقاءً وطنيا للتشاور خاص بالشباب بالمقر الوطني ببابا حسن، والذي يندرج ضمن النشاطات الوطنية لجبهة العدالة

⁴⁶ - سناء كاظم كاطع، المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية الجزائرية وجدلية العلاقة مع النظام السياسي"، دراسات

دولية، العدد 45، (د ت ن)، ص 49

⁴⁷ - جبهة العدالة والتنمية، نشاطات الجبهة، 2012.

والتنمية ويهدف هذا اللقاء التشاوري للشباب إلى تطوير العمل الشبابي والسير به خطوات إلى الأمام والذي سيكون من خلال الورشات المبرمجة في اللقاء.⁴⁸

⁴⁸ - نفس المرجع.

المبحث الثالث:

المقارنة بين حركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية والحلول المقترحة

لترقية الأداء الحزبي الإسلامي في الجزائر

من خلال المبحثين السابقين الذين استكملنا فيها دراسة الحزبين سنتطرق في هذا المبحث إلى إبراز أوجه التشابه والاختلاف الموجود بينهما، وذلك من خلال تعريفهما وتاريخهما، ومن خلال الهياكل التنظيمية، والأهداف التي يسعىان لتحقيقها، والمبادئ والثوابت التي يؤمنان بها، والوسائل التي اعتمدا عليها، والوظائف التي تمارسها كل منهما، والبرنامج السياسي للحزبين اللذان يسعىان لتجسيده، وكذا تقييمهما على ضوء النتائج التي تحسلا عليها في الانتخابات سواء كانت رئاسية، برلمانية، وكما سنحاول اقتراح حلول لتطوير العمل الإسلامي في الجزائر. وسنقسم المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول سنتناول فيه أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الحزبين. وسنحاول في المطلب الثاني تقييم المشاركة الانتخابية للحزبين فيما نخصص المطلب الثالث للحلول المقترحة لتطوير العمل الحزبي الإسلامي في الجزائر.

المطلب الأول_ أوجه التشابه والاختلاف بين حركة مجتمع السلم وحزب العدالة والتنمية:

من خلال عرضنا للبرنامج السياسي للحزبين استنتجنا نقاط تشابه واختلاف وتتمثل في:

أولا_ أوجه التشابه: وتتمثل في:

1_ المرجعية: كلاهما حركتين إسلاميتين، يعتمدان على نفس المرجعيات بدءا بالدين الإسلامي وبيان أول نوفمبر 1954، الذي يدعو إلى إقامة دولة ديمقراطية إجتماعية وفق المبادئ الإسلامية.

2_ المبادئ: نلاحظ تقاربا كبيرا بين الحزبين ويتمثل في:

- اعتماد الإسلام كمصدر للتشريع في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية
- اعتمادهما على مبدأ الشورى في اختيار القيادات وفي اتخاذ القرارات وتنفيذ سياسات الحزبين.
- كلاهما يتبنيان الفكر السياسي الإخواني
- كلاهما يتخذان التجربة الإسلامية التركية قدوة لتحقيق أهدافها لاسيما تجربة حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان.

3_ البرامج السياسي: نلاحظ تشابها يكمن فيما يلي:

أ_ على المستوى السياسي:

- كلاهما يدعوان إلى تجسيد وإكمال مسار المصالحة الوطنية، وكلاهما ساندان مشروع المصالحة الوطنية بدءاً بقانون الوئام المدني عام 1999، وانتهاء لميثاق السلم والمصالحة المعتمد عام 2005.
- كلاهما يدعوان إلى إصلاح مؤسسات الدولة وقطاع العدالة والمنظومة التربوية بما يتلاءم مع ثوابت الأمة.
- كلاهما يرفضان المشروع العلماني والغربي الذي تنادي به الأحزاب العلمانية في الجزائر.
- هدفهما واحد هو الوصول إلى السلطة بالأسلوب السلمي.
- كلاهما شاركا في الانتخابات التشريعية لعامي 2012 و2017.

4_ على المستوى الاقتصادي:

- كلاهما يدعوان إلى نظام اقتصادي قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية ويروجان للاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية.

-كلاهما يؤكدان على إلزامية وضع آليات لمحاربة مختلف أنواع الرشوة والفساد، وكلاهما قدم مبادرات لمكافحة الفساد على غرار مبادرة حمس "فساد قف".

5_ على المستوى الثقافي والاجتماعي:

-كلاهما يركزان على ثوابت الأمة اللغة العربية والدين الإسلامي للتعبئة والتجنيد وتوسيع الوعاء الانتخابي.

-لهما موقف موحد إزاء قانون الأسرة ودور المرأة في المجتمع حيث يرفضان مساعي العلمانيين في تعديل القانون.

-كلاهما يدعو إلى اعتماد منحة لصالح المرأة الماكثة بالبيت.

-كلاهما يوظفان ملف الهوية والثوابت الوطنية اللغة العربية: والدين الإسلامي للتعبئة والتجنيد وتوسيع الوعاء الانتخابي.

_ تركيزهما على عنصر الشباب وذلك من خلال نشر الوعي السياسي في أوساطهم، حيث قامت حركة مجتمع السلم بتأسيس منظمة "شمس" والتي تعنتي بالشباب، أما حزب العدالة والتنمية فنظم لقاءات وطنية مثل اللقاء التّشاورى لشباب العدالة والتنمية الذي نظمه المكتب الوطني للحزب يوم الجمعة 29 جويلية 2016 بمقر الحزب ببابا حسن، والذي كان يهدف إلى تطوير العمل الشبابي والسير به خطوات إلى الأمام.

6_ على المستوى الدولي:

-كلاهما يركزان على مناصرة القضايا العربية والإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية ويوظفانها في التعبئة الجماهيرية.

-كلاهما يتمتعان بعلاقات وثيقة مع أحزاب الإخوان الناشطة خاصة في تركيا وتونس ومصر وبالعلاقات قوية مع قطر باعتبارها راعي تنظيم الإخوان في العالم.

ثانيا: أوجه الاختلاف: أبرزها:

_ حركة مجتمع السلم أقدم من حزب العدالة والتنمية من حيث النشأة، حيث أنه وإلى غاية 2017 يكون قد مرّ على تأسيسها ثمانية وعشرون سنة (28)، إذ تأسست عام 1989 بينما لا يتجاوز عمر جبهة العدالة والتنمية الستة سنوات (06) والتي تأسست عام 2012.

_ حركة مجتمع السلم منتشرة وطنيا مقارنة بحزب العدالة والتنمية، فحركة مجتمع السلم الأكبر حجما والأكثر ثقلا مقارنة بحزب العدالة والتنمية.

_ حزب العدالة والتنمية دخل في تحالفات مع التيارات الإسلامية فقط، أما "حمس" دخلت في تحالف مع تيارات غير إسلامية، حيث أن حركة مجتمع السلم أسست تحالفا رئاسيا مع جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي عقب رئاسيات 2004 و2009..

_ حزب جبهة العدالة والتنمية تأسس بعد الانشقاق الذي عرفه حزب الإصلاح الوطني، فهو حزب وليد، أما حركة مجتمع السلم فتعتبر الحركة الأم بالنسبة للكثير من الأحزاب الناشطة حاليا كجبهة التغيير...

_ حركة مجتمع السلم عرفت صراعات وانشقاقات داخلية، وهذا ما حدث لنائب رئيس الحركة عبد المجيد مناصرة الذي انشق في 2008 وشكل حركة جبهة التغيير، أما حزب جبهة العدالة والتنمية إلى حد اليوم لم تعرف صراعات وانشقاقات بل هي تدخل في تحالفات مع التيارات الإسلامية الأخرى.

_ يختلفان في الهيكل التنظيمي، حيث أن حركة مجتمع السلم لها هياكل تنظيمية وطنية ومحلية، أما حزب جبهة العدالة والتنمية تتمثل هياكلها في المؤتمر ومجلس الشورى الوطني. -حركة حمس شاركت في السلطة وذلك من خلال الحقائق الوزارية التي شغلتها منذ فترة"اليامين زروال"، بينما جبهة العدالة والتنمية لم تشارك في الحكومة ولم تتقلد أي منصب وزاري إلى يومنا هذا.

-حركة مجتمع السلم لها امتداد شعبي ووعاء انتخابي أوسع من جبهة العدالة والتنمية الدليل نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2017. وفي مختلف الاستحقاقات الوطنية السابقة التي أظهرت فرقا واضحا بين الحزبين من حيث الوعاء الانتخابي، وهناك اختلاف في مشاركتهم في الانتخابات سواء كانت رئاسية أو برلمانية، حيث أن حركة مجتمع السلم خاضت عدة محطات انتخابية من 1997 إلى يومنا هذا، أما جبهة العدالة والتنمية شهدت محطتين فقط في 2012 و2017 وهو ما سنوضحه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: تقييم المشاركة الانتخابية لحركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية:

في هذا المطلب سنقوم بتقييم المشاركة الانتخابية للحزب حركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية من خلال الرئاسيات والتشريعات.

أولاً- الانتخابات الرئاسية:

جدول رقم (12) يبين مشاركة حركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية في الرئاسيات بين 1995 إلى 2014.

السنة مترشح الحزب	1995		1999	2004	2009	2014
	عدد الأصوات	النسبة المئوية	عدد الأصوات	عدد الأصوات	عدد الأصوات	عدد الأصوات
حركة مجتمع السلم	2.971.914	25%	ليس لها مرشح	ليس لها مرشح لكنها دخلت في تحالف رئاسي لدعم بوتفليقة	ليس لها مرشح لكنها دخلت في تحالف رئاسي لدعم بوتفليقة	قاطعت الانتخابات الرئاسية
	لم تكن معتمدة	لم تكن معتمدة				

المصدر: من إعداد الطالبتين: بالاعتماد على النتائج المعلن عنها من الوزارة الداخلية

خاتمة

بعد الدراسة والتحليل لموضوع الأحزاب الإسلامية في الجزائر والمقارنة بين حركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية توصلنا إلى النتائج التالية:

_ تتادي الأحزاب الإسلامية بتطبيق الإسلام وشرائعه في مختلف مجالات الحياة باعتبار الإسلام دين وسياسة ونظام حكم، لكنها تختلف من حيث تصوراتها الفكرية وأساليبها السياسية فيما يتعلق بالتطبيق.

_ إن الحركة الإسلامية موجودة في الجزائر قبل إعلان التعددية حيث كانت تنشط في شكل جمعيات دعوية قبل أن تتحول إلى العمل السري ثم العلني عقب 1989.

_ إن الواقع الداخلي والخارجي للأحزاب الإسلامية ومحيطها السياسي أثر سلبا على مشاركتها السياسية، وأصابها بالفتور في العديد من المواقف والمناسبات.

_ تشتت الأحزاب الإسلامية بين قيادات مختلفة إذ فشلت في توحيد نفسها تحت مضلة حزب إسلامي كبير قادر على المنافسة على السلطة.

_ إن حب الزعامة والانقسامات الداخلية التي تعاني منها الأحزاب الإسلامية أضعف من قوتها وأدى إلى تشتت وعائها الانتخابي وحال دون وصولها إلى السلطة.

_ تعتبر السلطة الحاكمة والتيار العلماني وغياب الديمقراطية داخل الأحزاب الإسلامية من أهم الإشكاليات التي تعرقل العمل الحزبي الإسلامي والتي يحول دون وصول هذه الأحزاب إلى السلطة.

_ تعتبر المشاركة الانتخابية لحركة مجتمع السلم أكثر فعالية مقارنة بحزب جبهة العدالة والتنمية الذي تأسس في 2012، وذلك نظرا لخبرة "حمس" الطويلة في مجال العمل السياسي ولقدراتها التجنيدية.

_ ولتطوير الأداء الحزبي الإسلامي اقترحنا حلولاً أبرزها: يجب أن تكون أكثر استيعاباً لدور المرأة والشباب خاصة فيما يتعلق بمشاركتهم السياسية ويجب تطوير العمل الديمقراطي داخل هذه الأحزاب.

وفي الأخير توصلنا إلى تأكيد الفرضيات المعتمدة، فالأحزاب الإسلامية في الجزائر تأثرت بالتجارب الحزبية الإسلامية في المنطقة العربية والعالم الإسلامي لاسيما التجربة الإخوانية التركية كما أن بعض الأحزاب تأثرت بالفكر الإخواني وبعضها تأثر بالفكر السلفي في حين اختارت بعض الأحزاب فكر الجزرة كمرجعية لنشاطها السياسي، ولكن الصراعات والانشقاقات الداخلية كانت عائقاً أمام تمدد هذه الأحزاب الإسلامية وحالت دون وصولها إلى السلطة، ويظهر ذلك من خلال نتائجها في مختلف الاستحقاقات الانتخابية.

لهذا تبقى الأحزاب الإسلامية في الجزائر إلى يومنا هذا غير قادرة على تحقيق المشاركة الفعالة في الحياة السياسية، والوصول إلى الحكم.

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العناوين
73	1 _ جدول رقم (01) يبين نتائج الانتخابات الإسلامية مقارنة بمنافسهم الرئاسية لعام 1995م
74	2 _ الشكل رقم (01) دائرة نسبية تبين نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب بالنسب الرئاسية 1995م
74	3 _ جدول رقم (02) يبين نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب لرئاسية لعام 1999
75	4 - الشكل رقم (02) دائرة نسبية تبين نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب بالنسب الرئاسية 1999م
75	5- جدول رقم (03) يبين نتائج الإسلاميين مقارنة بمنافسيهم في رئاسيات 2004م
76	6- الشكل رقم (03) دائرة نسبية تبين نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب بالنسب الرئاسية 2004م
76	7- جدول رقم (04) يبين نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب الرئاسية لعام 2009م
77	8- الشكل رقم (04) دائرة نسبية تبين نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب بالنسب الانتخابات الرئاسية 2009م
78	9- جدول رقم (05) يبين نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب التشريعية لعام 1991م
79	10- الشكل رقم (05) دائرة نسبية تبين نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب بالنسب الانتخابات التشريعية 1991م
79	11- جدول رقم (06) يبين نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب البرلمانية لعام 1997م
80	12- الشكل رقم (06) دائرة نسبية تبين نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب بالنسب التشريعية 1997م
80	13- جدول رقم (07) يبين نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب البرلمانية لعام 2002م
81	14- الشكل رقم (07) دائرة نسبية تبين نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب بالنسب التشريعية 2002م
82	15- جدول رقم (08) يبين نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب البرلمانية لعام 2007م
82	16- الشكل رقم (08) دائرة نسبية تبين نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب بالنسب التشريعية 2007م.
83	17- جدول رقم (09) يبين نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب البرلمانية لعام 2012م.
85	18- الشكل رقم (09) دائرة نسبية تبين نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب بالنسب التشريعية 2012م.

86	19_ جدول رقم(10) يبين نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب التشريعية لعام 2017م.
87	20- الشكل رقم (10) دائرة نسبية تبين نتائج الأحزاب الإسلامية مقارنة بباقي الأحزاب بالنسب التشريعية. 2017م.
110	21_ الشكل رقم (11) يمثل الهيكل التنظيمي لحركة مجتمع السلم.
111	22_ جدول رقم (11) يبين أسماء القادة لحركة مجتمع السلم والمسؤوليات المنوطة إليها المنبثقة عن المؤتمر الخامس لحركة مجتمع السلم 2013.
132	23_ الشكل رقم(12) يمثل الهيكل التنظيمي لجبهة العدالة والتنمية.
140	24_ جدول رقم (12) يبين مشاركة حركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية في الرئاسة بين 1995 إلى 2014.
141	25_ جدول رقم (13) يبين مشاركة حركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية في التشريعات 1991 إلى 1997.

قائمة المراجع

القرآن الكريم

أولاً- المراجع باللغة العربية

أ- المعاجم:

1_ مصطفى إبراهيم، المعجم الوسيط، تركيا، دار الدعوة، 1989.

ب- الكتب

2_ أبو القاسم، سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1945، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 2005.

3_ أبو سراج، فاروق، الحركات الإسلامية في الجزائر، أمة تنتظر...ونخبة تحتضر، الجزائر: دار الخلدونية، 2013.

4_ أبو لحية، نور الدين، جمعية العلماء المسلمين والطرق الصوفية وتاريخ العلاقة بينهما، (د ب ن): دار الأنوار للنشر والتوزيع: 2012.

5_ أشرف مصطفى توفيق، المعارضة، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، (د ت ن).

6_ البخاري عبد الله بن عبد الله، ماهي السلفية، مصر: دار الاستقامة، 2012.

7_ الأفندي، عبد الوهاب، الحركات الإسلامية: "النشأة والمدلول وملابسات الواقع"، أبوظبي: مركز الإمارات والبحوث الاستراتيجية، 2002.

8_ الشيباني، أحمد شمسان، الحركات الأصولية في العالم العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006.

9_ الغزالي حرب أسامة، الأحزاب الإسلامية في العالم الثالث، الكويت: عالم المعرفة، 1987.

10_ الغنوشي، راشد، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، تونس: دار قرطبة، 2003.

- 11_المارديني، إبراهيم رمضان، أدلجة الفكر السلفي، بيروت: (د د ن)، 2013.
- 12_المبروك عبشة، الحركات الإسلامية في الجزائر، 1931-1991 مع مقارنة بين حركتي النهضة التونسية والجبهة الإسلامية للإنقاذ. تونس: الدار المتوسطة للنشر، 2012.
- 13_النفيسي، عبد الله، الحركات الإسلامية رؤية مستقبلية أوراق في النقد الذاتي، الكويت، مكتبة الأفاق، 2012.
- 14_بان احمد، الأحزاب الإسلامية في مصر وآليات اتخاذ القرار، (الحرية والعدالة نموذجاً، القاهرة، مركز البحوث و الدراسات، 2017.
- 15_بجنون مسعود، الحركة الإسلامية الجزائرية، سنوات المجد والشؤم، (ترجمة: عبد السلام عزيزي)، الجزائر: دار مدني، 2002.
- 16_براهيمي، عبد الحميد، في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009
- 17_بن يوب، رشيد، الدليل السياسي 1999، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1999.
- 18_يلقاسم بهلول محمد حسن، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية، الجزائر: مطبعة دحلب، 1993.
- 19_حاروش، نورالدين، الأحزاب السياسية، الجزائر: دار الأمة ، 2009.
- 20_جمال عبده، خريطة الحركات الإسلامية في مصر، القاهرة، الشبكة العربية لحقوق الإنسان، (د ت ن).
- 21_حيدر، إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996.

- 22_حيدر، إبراهيم علي، أزمة الإسلام السياسي في السودان والجزائر، (د ب ن)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1993.
- 23_ رابح كمال لعروسي، المشاركة السياسية في الجزائر، الجزائر: المحمدية، 2007.
- 24_رخولي منعم، الإصلاح الداخلي في تركيا، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
- 25_رفعت سيد احمد، الحركات الإسلامية في مصر وإيران ، القاهرة: دار سنا للنشر، 1989،
- 26_سعود، الطاهر، الحركات الإسلامية في الجزائر الجذور التاريخية والفكرية، الإمارات العربية المتحدة، مركز المسبار والبحوث،(د ت ن).
- 27_ستيفن لارابي أنجيل راباس وإف، صعود الإسلام السياسي في تركيا، ترجمة إبراهيم عوض، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2015.
- 28_سيد أحمد رفعت، الحركات الإسلامية في مصر وإيران، القاهرة: دارسنا للنشر، 1979.
- 29_صدوق، عمر، آراء سياسية قانونية في بعض قضايا الأزمة الجزائرية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
- 30_طويل، كميل، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر من الإنقاذ إلى الجماعة، لبنان: دار النهار للنشر، 1997
- 31_طه أحمد، في انحرافات الحركة الإسلامية: (د ب ن): (د د ن)، 2016.
- 32_علي إبراهيم، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
- 33_علي محمد، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين الإسلام السياسي في تونس، تونس: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011.
- 34_فاروق أبو سراج الذهب، بعد ربع قرن من النضال والعطاء (29 ماي 1991-29 ماي 2016) حركة مجتمع السلم خمس... أين وإلى أين؟، الجزائر: دار الخلدونية، 2016

35_ مرو محمد، الحركة الإسلامية في مصر 1923 إلى 1993، القاهرة: مؤسسة الأهرام، (د ت ن).

36_ مزروود حسين، مشاركة الأحزاب في المؤسسات السياسية في الجزائر (1989-1999)، الجزائر: دار ابن طفيل، (د ت ن).

37_ مشري، عبد القادر، الأحزاب السياسية في الديمقراطية الغربية، الجزائر، دار الخلدونية، 2010.

38_ منيب عبد المنعم، دليل الحركات الإسلامية المصرية، القاهرة: مكتبة مدبالي، 2010.

39_ قداش، محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939، الجزائر: دار الأمة: 2011.

40_ قيرة، إسماعيل وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

41_ ناظم، عبد الجاسور، الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001.

42_ نزار جعفر حسين، الثورة الإسلامية في إيران، (د ب ن)، شبكة القصر، 1989.

ج_ الدراسات والمقالات:

43_ الشيباني، دغمان المهدي، "الأحزاب السياسية التفاتة سوسولوجية"، مجلة الجامعة، المجلد الأول، عدد 16، الصادر في فيفري 2014.

45_ الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، الموسوعة السياسية، مجلد 7، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994.

46_ يراقي محمد، وتسعديت بوسعين، "أسباب انتشار البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر"، ملتقى دولي تحت عنوان إستراتيجية الحومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، البويرة، (د ت ن).

- 47_بوزيفي، وهيبة، محاضرة حول الحركة الوطنية في الجزائر قبل وبعد الحرب العالمية الأولى 1912-1914 و 1919-1939، قسم الإتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، 24 أفريل 2016.
- 48_د.ك، "من الرحمة إلى المصالحة: 10 سنوات محاولات إسكات صوت السلاح"، جريدة الشرق الأوسط، الجزائر: العدد 9802، الصادر في 29 سبتمبر 2005.
- 49_فضلاء، محمد الطاهر، "دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في المقاومة الوطنية"، مجلة الثقافة، عدد 86، أفريل 1985.
- 50_عروس الزبير، "في بعض قضايا المنهج وتاريخ الحركة الإسلامية بالجزائر"، الجزائر: مجلة نقد، العدد الأول، أكتوبر، جانفي 1992.
- 51_كاظم سناء، " المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية الجزائرية وجدلية العلاقة مع النظام السياسي"، دراسات دولية، العدد 45. (د ن ت).
- 52_كميل طويل، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر من الإنقاذ إلى الجماعة، لبنان: دار النهار للنشر، 1997.
- 53_منصر، جمال، "دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث"، دفاتير السياسة والقانون، العدد 05، أفريل 2011.
- د_ الدراسات غير المنشورة:
- 54_أحمد إسماعيل إسرائ، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي 1991-2007، مذكرة الماجستير، مصر، 2006.
- 55_الهاشم، محمود سلال، سياسات حركة النهضة وأثره على التحول الديمقراطي في تونس، مذكرة ماجستير، تخصص التخطيط والتنمية السياسية، قسم الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين: 2016.

- 56_بن عاشور، لطيفة، آليات التحول الديمقراطي في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص تنظيم وتسيير إداري، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية، 2013-2014.
- 57_توازي خالد، الظاهرة الحزبية في الجزائر: التاريخ-المكانة-الممارسة-المستقبل، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006.
- 58_جمال الدين بن عمير، إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة، مذكرة ماجستير، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006.
- 59_جباري، سامية، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية حركة مجتمع السلم نموذجاً، الملتقى الدولي حول العمل الإسلامي أفاقه وضوابطه 2012، جامعة الإسلامية بغزة فلسطين، 2012.
- 60_حيدر عمر، الظاهرة الإسلامية في الجزائر، 1962 - 1988: مقارنة تحليلية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2002.
- 61_خيلية وريدة، الوضعية الأمنية في الجزائر من خلال الصحافة الوطنية في الفترة ما بين 1992-2000، رسالة الدكتوراه، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية السياسة وعلوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، 2011.
- 62_زيتوني، محمد، الحركة الإسلامية ومسألة التعددية السياسية في الجزائر، دراسة حالة حركة مجتمع السلم (1989-2010)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003.

63_ سليمان، محمد، مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة، **مذكرة الماجستير في العلوم السياسية**، تخصص الحركات الوطنية وتشكيلات الدول في الجزائر وبلدان العرب، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة وهران، السنة الجامعية، 2012-2013.

64_ عبد الفتاح رائد محمد، "أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة" الإخوان المسلمين في مصر نموذجا، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين، 2012.

65_ غارو، حسيبة، دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة-دراسة حالة الجزائر من (1997-2007)، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012.

66_ فتاح، كمال، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية: دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسية في ولاية معسكر، **مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2012.

67_ قطاف، تمام أسماء، دور الحركات الإسلامية في مصر التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية "حركة النهضة التونسية نموذجا"، **مذكرة ماجستير** ، تخصص دراسات مغربية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

68_ مرزود، حسين، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر (1989-2010)، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، قسم

العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسي والإعلام، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.

69_موالي سليمان، إشكالية المعنى والقيم والنظم الجزائرية حالة، مذكرة ماجستير، تخصص علم الاجتماع السياسي، قسم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008.

70_سرير، عبد الله أمينة، الإسلام السياسي في الجزائر 1989-2004 دراسة حالة الجبهة الإسلامية للإنقاذ (المنحلة) - حركة مجتمع السلم - حركة النهضة - حركة الإصلاح الوطني الوطني، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص: رسم السياسية العامة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2012.

71_عزوق، نعيمة، سياسات التعامل مع ظاهرة الجماعات الإسلامية المسلحة في الجزائر (1992-2014)، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2017.

72_عمران، كربوسة، الحركة الإسلامية في الجزائر: دراسة حركي مجتمع السلم، والإصلاح الوطني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي إداري، قسم العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، السنة الجامعية، 2004 - 2005

د_القوانين والوثائق الرسمية:

73_الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،وزارة الداخلية، قانون عضوي رقم 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية،المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق ل13جانفي 2012،
الجريدة الرسمية، العدد2، الصادر في 2012/01/15.

74_الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية، القانون رقم 89-11، المؤرخ في 2 ذي الحجة الموافق ل5 جويلية1989،يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي،
الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادر في 05 جويلية 1989.

75_الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية، القانون رقم 89-11، المؤرخ ل23 رجب 1409هـ الموافق ل1 مارس 1989، الجريدة الرسمية، العدد09، الصادرة في مارس 1989.

ه_ وثائق ومنشورات حزبية:

76_حركة مجتمع السلم ، أوراق حركة مجتمع السلم2013-2018، الجزائر: (د د ن).

77_حركة مجتمع السلم، بوابة مجتمع السلم المؤتمر الخامس والنظام الداخلي، الجزائر: (د د ن)،2017.

78_أوراق حركة مجتمع السلم، البرنامج السياسي، القانون الأساسي، النظام الداخلي، 2013-2018، الجزائر.

79_حركة مجتمع السلم، البرنامج السياسي، الجزائر: (د د ن)، 2014.

80_حركة مجتمع السلم، القانون الأساسي والنظام الداخلي، الجزائر: 2013.

81_حزب جبهة العدالة والتنمية، القانون الأساسي، المصادق عليه من قبل المؤتمر التأسيسي،المنعقد بالقاعة البيضاوية في الجزائر العاصمة بالتاريخ 17 ربيع أول1433هـالموافق ل10 فيفري 2012م.

82_جبهة التغيير، القانون الأساسي، المصادق عليه من قبل المؤتمر التأسيسي لجبهة التغيير المنعقد في الجزائر، في 18 فيفري 2012.

و_المقابلات:

83_مقابلة مع السيد جاب الله، رئيس حزب العدالة والتنمية، بابا حسن، الجزائر: 20 جوان 2017

84_مقابلة مع رئيس فرع حركة مجتمع السلم، موكح أمقران، تيزي وزو، 27 جوان 2017. الساعة 13:00 زوالا.

ز_الموقع الالكتروني:

85_أبو سراج، الذهب فاروق، ضرورة الانتقال من المصالحة الوطنية إلى الإصلاح السياسي، 2014،

Hmsalgeria.net.

86_ (د.ك) إسلاميون الجزائر، مهزومون رغم مقاطعتهم للانتخابات الرئاسية، 2014
www.middle.east;online.com

87_ (د.ك) الإرهاب وآليات مكافحته، منتدى، القانون شامل، سبتمبر، 2012
Droit.montanda.com

88_البرنامج السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ
www.fisdz.com.node.

89_اليومي، أحمد إبراهيم، الحركة الإسلامية وأزمة الديمقراطية، 2017
www.ikhewanwiki.com

90_الجبهة الإسلامية للإنقاذ الجزائرية، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، 2015.
<http://m.wikipedia.org.wiki>.

91_الجزيرة نت، تشكيل تحالف إسلامي بالجزائر، 2012/08/07.
www.aljazeera.net

93_العزیز مسلط سعد عبد، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مركز الدراسات الإقليمية. 2002.

www.isusj.net.

94_المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الانتخابات التشريعية في الجزائر،
2014/08/05

<http://www.dohainstitute.org>

95_النظام الداخلي للإخوان المسلمين، 1994.

<Http://or.wikisource.org>.

96_ (د.ك) النظام الأساسي لحركة النهضة، المؤتمر التاسع، 2012،

<Https://fr.slideshare.net/ennahda/ss>.

97_بن مولا، الأحزاب السياسية أنواعها وأهدافها، المنتدى العربي، 2011،

<httpM//www.elssafa.com>

**98_يرقوق محند، العهدة الرئاسية الجديدة للرئيس بوتفليقة ستكون تاريخية، صوت
الأحرار، 2009.**

www.djazairess.com.

99_ياز، عبد العزيز، دور الشباب في الحركات الإسلامية، الرسائل الإسلامية، 2016.

Rasaele-islamia.blogspot.com.

100_يوسليماني محمد ، وقفات مع الحركة الإسلامية في الجزائر، 16 أوت 2017.

<http://www.khayma.com>.

101_جبهة العدالة والتنمية، البرنامج الانتخابي، 2012.

www.Eladala.net.

102_جبهة العدالة والتنمية، نشاطات الجبهة 2012

www.Eladala.net

103_حاجي، عبد النور، بحث حول جمعية العلماء المسلمين، 19 أكتوبر 2011.

[Abdenour hadji ; blogspot.com](http://Abdenour-hadji.blogspot.com).

104_حركة الإصلاح الوطني، تعريف الحركة الإصلاح الوطني،

<http://www.elislah.org/elbeit>.

105_حركة مجتمع السلم، تعرف على مجتمع السلم.

www.hmsalgeria.net

106_ حركة النهضة التونسية، النظام الأساسي لحركة النهضة، تونس: المؤتمر التاسع المنعقد من 19-16 جويلية 2012،

<http://www.slideshare.net/Ennahdha/ss>.

107_ حزب الحرية والعدالة، النظام الداخلي، 2011.

<http://kenauonline.com>.

108_ ج، أحمد، الجزائر.. من قانون الرحمة إلى ميثاق المصالحة الوطنية، 30-03-2009

www.onlien.com

109_(د.ك)، تعريف الهوية، 02 جوان 2017:

www.navado.com

110_(د.ك)، إخوان الجزائر يطلقون النار على الانتخابات الرئاسية 25-01-2014.

www.akhbarona.com.26/01/2014.

111_ عبد الفتاح سيف الدين، الشرعية والمشروعية، شبكة القوانين العرب، 2002

Wwww.aljazeera.net

112_ إدريس عطية، الانشقاقات الحزبية في الجزائر، 2013.

www.elmokam.com.

113_ عمارة محمد، من مظاهر الخلل في الحركات الإسلامية المعاصرة، 2015.

Islamion.com

114_ عمرو أحمد، أي غد ينتظر الأحزاب الإسلامية الجزائرية، 05/01/2017

<http://albayan.co.uk>.

115_ قسم أرشيف منتديات الجامعة، بحث حول توزيع، منتدى الجلفة، 2009.

www.djelfa; info.

116_ هلايلي حنيفي، الحركة الإسلامية في الجزائر، قراءة ثلاثية الأبعاد: الدعوة للعمل،

www.algeriachannel.net

117_العنف السياسي، قناة الجزائر، بتاريخ 31 نوفمبر 2009.

www.dr.khaled.net

ثانيا_ المراجع باللغة الفرنسية:

118_ Lawson;kay. **The comparative study of political parties.** NewYourk:Marti'sPrees. Lnc.1976.

119_ Boukra ; liess ; Algérie la terreur sacrée ; lausanne: Edition favre : ;2002.

120_Mahfoud Nahnah ;**L'Algerie de tous les espoirs...** ;Alger : Dar-El-Djoumouâa ;1999.

121_Maurice duverger. Les partis politique ;France : édition. Armande colin ;1952.

122_hadad samy ;**algérie autopsie d'une crise.** Paris :Editions l'harmattan ;1998.

قائمة المحتويات

الفهرس

الإهداء

الشكر والعرفان

02.....مقدمة

13. الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأحزاب الإسلامية

14.....المبحث الأول: ماهية الأحزاب الإسلامية

14المطلب الأول: مفهوم الأحزاب السياسية

22.....المطلب الثاني: مفهوم الأحزاب الإسلامية

27المبحث الثاني: المنابع الفكرية للأحزاب الإسلامية الجزائرية

27.....المطلب الأول: المنطلقات الفكرية للأحزاب الإسلامية في الجزائر

المطلب الثاني: التجارب الحزبية الإسلامية المؤثرة في التيار الإسلامي

32.....الجزائري

40المبحث الثالث: التطور التاريخي للتيار الإسلامي في الجزائر

40المطلب الأول: الفترة الاستعمارية

43المطلب الثاني: فترة الاستقلال

54..... الفصل الثاني: واقع الأحزاب الإسلامية في الجزائر

55.....المبحث الأول: عوامل صعود الأحزاب الإسلامية في الجزائر

55المطلب الأول: العوامل السياسية

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.....	61
المطلب الثالث:العوامل الخارجية.....	64
المبحث الثاني:خارطة الأحزاب الإسلامية في الجزائر.....	67
المطلب الأول:الأحزاب الناشطة منذ 1988.....	67
المطلب الثاني: الأحزاب الناشطة عقب أحداث الربيع العربي.....	71
المبحث الثالث: المشاركة الانتخابية للأحزاب الإسلامية في الجزائر وعراقيلها.....	73
المطلب الأول:تقييم المشاركة الانتخابية للأحزاب الإسلامية.....	73
المطلب الثاني: عراقيل العمل الحزبي الإسلامي في الجزائر.....	90
الفصل الثالث:دراسة مقارنة بين حركة مجتمع السلم وحزب جبهة العدالة والتنمية.....	97
المبحث الأول:حركة مجتمع السلم.....	98
المطلب الأول:التعريف بحركة مجتمع السلم وبرنامجها السياسي.....	98
المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي لحركة مجتمع السلم.....	106
المطلب الثالث: مسار ونشاطات حركة مجتمع السلم.....	111
المبحث الثاني: جبهة العدالة والتنمية.....	117
المطلب الأول:التعريف بالجبهة العدالة والتنمية وبرنامجها السياسي.....	117
المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي لجبهة العدالة والتنمية.....	127
المطلب الثالث:مسار ونشاطات جبهة العدالة والتنمية.....	133

المبحث الثالث:المقارنة بين حركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية والحلول المقترحة لترقية الأداء الحزبي الإسلامي في الجزائر.....	136
المطلب الأول: أوجه التشابه والاختلاف بين حركة مجتمع السلم وحزب العدالة والتنمية.....	136
المطلب الثاني: تقييم المشاركة الانتخابية لحركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية.....	140
المطلب الثاني:الحلول المقترحة لترقية الأداء الحزبي الإسلامي في الجزائر.....	144
الخاتمة.....	148
قائمة الأشكال.....	151
قائمة المراجع.....	154
قائمة المحتويات.....	168

ثانيا: الانتخابات التشريعية:

الجدول رقم (13) يبين مشاركة حركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية في التشريعات 1991 إلى 2017.

السنة الحزب		1991			1997			2002			2007			2012			2017	
حركة مجتمع السلم	عدد الأصوات	النسبة المئوية	عدد المقاعد	عدد الأصوات	النسبة المئوية	عدد المقاعد	عدد الأصوات	النسبة المئوية	عدد المقاعد	عدد الأصوات	النسبة المئوية	عدد المقاعد	عدد الأصوات	النسبة المئوية	عدد المقاعد	النسبة المئوية	عدد المقاعد	النسبة المئوية
	03686	%5.35	00	1.553.154	%14.12	69	573801	%9.77	38	552.10	%9.64	52	475.049	%6.09	47		33	
جبهة العدالة والتنمية	لم تكن معتمدة	لم تكن معتمدة	لم تكن معتمدة	لم تكن معتمدة	لم تكن معتمدة	لم تكن معتمدة	لم تكن معتمدة	لم تكن معتمدة	لم تكن معتمدة	لم تكن معتمدة	لم تكن معتمدة	لم تكن معتمدة	لم تكن معتمدة	تكتل الجزائر الخضراء	07		15	

المصدر: من إعداد الطالبتين: بالاعتماد على النتائج المعلنة عنها من وزارة الداخلية.

من خلال نتائج الجداول نستنتج الفرق الشاسع بين الحزبين من حيث المشاركة الانتخابية، ففي رئاسيات 1995 احتل "محفوظ نحناح" المرتبة الثانية بحصوله على 2.971.914 من الأصوات وبنسبة 25%، وعليه نلاحظ أنّ "حمس" أخفقت في الوصول إلى السلطة، وهذا راجع إلى أنّ النظام دعمها في انتخابات (1991-1992)، وأنّ دعم السلطة لها يمنعها من العمل ضدها، كما أنّ برنامجها السياسي غير واضح في كيفية التعامل مع نظام الحكم، ما جعلها تقبل التعاطي مع الخريطة السياسية الجديدة التي فرضتها تداعيات وقف المسار الانتخابي وأصبح دورها كمسعف للنظام الذي ينتهي بخروج هذا النظام من الأزمة، بمعنى أن تأرجحها ما بين المعارضة والموالاتة جعلها تفشل في الوصول إلى السلطة من جهة وتفشل في قيادة المعارضة من جهة.¹

ويلاحظ أنّ حركة مجتمع السلم لم تشارك في رئاسيات 1999 وذلك نتيجة رفض المجلس الد ستوري لملف رئيسها "محفوظ نحناح" بحجة عدم توفره على شروط المادة 157 البند 12 من قانون الانتخابات والمتعلقة بشهادة إثبات المشاركة في الثورة، رغم قبول ترشحه في رئاسيات 1995 وفي رئاسيات 2004 و2009 دخلت "حمس" في تحالف رئاسي مع حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي لدعم ترشح "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة ثانية تحت شعار "استكمال المصالحة الوطنية وبسط الأمن والاستقرار".²

وفي 2014 قاطعت حركة مجتمع السلم الانتخابات الرئاسية، وقررت العودة إلى المعارضة والخروج من التحالف بسبب تداعيات أحداث "الربيع العربي" واستقالة "أبو جرة سلطاني" وتولي "عبد الرزاق مقري" رئاسة الحركة والمعروف بمعارضته لفكرة مشاركة الحزب في السلطة.³

¹-إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط1، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص227.

²-حسين مزروود، الأحزاب والتداول على السلطة (1389-2010)، مرجع سابق، ص222.

³- عبد الرزاق مقري، إخوان الجزائر يطلقون النار على الانتخابات الرئاسية 25-01-2014.

أما فيما يخص الانتخابات التشريعية لعام 1997 فقد شهدت تقدم حركة مجتمع السلم حيث حصلت على 69 مقعدا ما يعادل 18% بـ 1.553.154 صوتا، محتلة المرتبة الثانية بعد التجمع الوطني الديمقراطي، أما في تشريعات 2002 شهدت حركة مجتمع السلم مشاركة ضعيفة جدا مقارنة بتشريعات 1997 بحيث خسرت الحركة 31 مقعدا بحصولها على 38 مقعدا فقط محتلة بذلك المرتبة الرابعة بعد حركة الإصلاح الوطني، ولعل ذلك يرجع لقبولها المشاركة في الحكومة الائتلافية وتقلدها مناصب وزارية، وتشبثها بالدفاع عن خطاب السلطة، كذلك يعود هذا التراجع للظهور القوي والمتميز لحركة الإصلاح الوطني المنافس الإسلامي الجديد، والخطاب السياسي الذي انتهجته باعتمادها على خط مغاير عن خط حركة مجتمع السلم القريب من السلطة.

وفي الانتخابات التشريعية لسنة 2007م تحسنت نتائج حركة مجتمع السلم، واحتلت المرتبة الثالثة بعدما كانت في المرتبة الرابعة مقارنة بتشريعات 2002م، حيث حصلت على 52 مقعدا ما يعادل 9.64% من الأصوات المعبر عنها، وهذا راجع إلى استرجاع ثقتها بنفسها بعد وفاة زعيمها وتنظيمها لمؤتمر ناجح.⁴

أما فيما يخص الانتخابات التشريعية لسنة 2012م دخلت حماس في "التكتل الجزائري الخضراء" الذي حصل على 47 مقعدا بـ 475.049 صوتا، في حين حصلت جبهة العدالة والتنمية بقيادة "عبد الله جاب الله" على 07 مقاعد بـ 230.676 صوتا، وفي تشريعات 2017 تحصل تحالف حماس على 33 مقعدا، في حين تحصل تحالف "النهضة_العدالة_البناء" والذي يضم حزب جبهة العدالة والتنمية على 15 مقعداً.

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لتطوير الأداء الحزبي الإسلامي في الجزائر:

في هذا المطلب سنحاول اقتراح بعض الحلول التي تراها كفيلة بتطوير العمل الحزبي الإسلامي في الجزائر وذلك فيما يلي:

✓ على الأحزاب الإسلامية الاهتمام بالعمل الحزبي النسوي الذي لا يزال يواجه صعوبات متعلقة بالبيئة الاجتماعية والسياسة، ولا يزال بعض الإسلاميين اليوم يجادلون: هل تشارك المرأة في الانتخابات أم لا؟ وبعضهم لا يرى من حقها أن تشارك حتى كناخبة، وبعضهم يرى أن تنتخب ولا تترشح لمواقع القيادة، وما دام هذا النقاش البالي حيا فإن عملية التغير حتما ستتأخر، ولن تنطلق كما يجب حتى تكون لنا زعامات إسلامية نسائية، وتصبح المرأة عضوا في مجالس الشورى الإسلامية، وعضوا في الهيئات الطلابية والنقابية القيادية، وذات مشاركة فعالة في كل هموم المجتمع في كل مناشطه،⁵ وعليه على الأحزاب الإسلامية في الجزائر:

- تثمين دور المرأة والاهتمام بإسهاماتها ومبادراتها على مستوى منظمات المجتمع المدني والجهات المهمة بترقية المرأة.

- تعزيز البرامج والأنشطة التي تعمل على ترسيخ القناعة لدى المرأة أولا، ولدى الآخرين ثانيا، في أن تكون جزءاً أساسياً في بناء النسيج العام، وشريكا في التنمية لا مستهلكا لها.

- وضع إستراتيجية جديدة للنهوض بالمرأة تأخذ في اعتبارها المتغيرات الجديدة وتستفيد من الخبرات الدولية وتؤكد دعم وتعزيز التكافؤ والمساواة ومناهضة التمييز ونبذ العنف ضد المرأة.⁶

✓ وعلى الأحزاب الإسلامية الاهتمام بفئة الشباب وذلك من خلال:

⁵ - راشد الغنوشي، مرجع سابق، ص 21.

⁶ - سامية جباري، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية حركة مجتمع السلم نموذجا، الملتقى الدولي بالجامعة الإسلامية بغزة حول العمل الإسلامي أفاقه وضوابطه، فلسطين، 2012.

ـ العناية بالشباب وذلك بتوجيههم الوجهة الإسلامية، والاهتمام بمناهجهم التعليمية، وإبعاد المؤثرات الضارة بأخلاقهم، والعمل على ربطهم بدينهم وإرشادهم إلى طريق الحق والصواب.

ـ الحرص على إيجاد القدوة الحسنة في المدرسة والبيت، والنادي والشوارع وفي أسلوب التعامل، وعدم وجود المظاهر المنافية للإسلام.

ـ عقد لقاءات مستمرة مع الشباب، يلتقي فيها قيادات وأعضاء الأحزاب الإسلامية في الجزائر بالشباب، تطرح فيها الآراء والأفكار، وتدرس المشكلات دراسة متأنية، وتتم هذه اللقاءات في جو من الانفتاح لإبداء الرأي المتسم بالأخوة والثقة المتبادلة بعيداً عن التعصب، أو التسفيه للآراء، أو تجهيل الآخرين.⁷

✓ تطوير أساليب التعبئة الجماهيرية: فالأحزاب الإسلامية اليوم مطلوب منها أن تتكيف مع التطور التكنولوجي، خاصة وأن ما تحققه مواقع التواصل الاجتماعي أفضل مما قد تحققه التجمعات والندوات الكلاسيكية في مجال التعبئة الجماهيرية لصالح هذه الأحزاب، ومن ثمة تكذيب التهم التي يكيلها التيار العلماني حول رجعية التيار الإسلامي.⁸

✓ تطوير العمل الديمقراطي داخل الأحزاب الإسلامية، فعلى هذه الأحزاب ترسيخ قواعد العمل الديمقراطي في تسيير شؤونها واتخاذ قراراتها قبل أن تطالب الدولة بذلك.

✓ على الأحزاب الإسلامية في الجزائر التكيف مع التطورات الداخلية والدولية الراهنة.

✓ اعتماد التخطيط لتجاوز التحديات وإيجاد مجالات لتفريغ طاقات الشباب وإن لم توجد المجالات تعرضت الأحزاب إلى كثرة الإنزلاقات.⁹

⁷ -عبد العزيز باز، دور الشباب في الحركات الإسلامية، الرسائل الإسلامية، 2016.

Rasaele-islamia.blogspot.com.

⁸ - كربوسة عمراني، مرجع سابق، ص 150.

⁹ - عبد الله النفيسي، الحركات الإسلامية رؤية مستقبلية أوراق في النقد الذاتي، الكويت، مكتبة الأفاق، 2012، ص181.

حاولنا من خلال هذا الفصل المقارنة بين حركة مجتمع السلم وحزب جبهة العدالة والتنمية، وذلك من خلال مسارهما التاريخي وأهم ما جاء في برنامجهما السياسي، وكما أشرنا إلى الأهداف التي يسعيان إلى تحقيقها، ومن خلال هذه الدراسة تبين لنا أن رغم اختلاف أسلوبهما في ممارسة السياسة إلا أنهما لا يزالان حزبان ضعيفان خاصة حزب جبهة العدالة والتنمية وهذا راجع لعدة أسباب منها:

_ انقسام الأحزاب الإسلامية في الجزائر.

_ عدم توحيد التيار الإسلامي في حزب إسلامي كبير وقوي.

_ عدم وجود قيادة سياسية حقيقية، وانعدام الانضباط داخل دواليب الحزب

_ عدم وجود تنظيم حزبي قوي.